



سلطنة عُمان  
وزارة التراث القومي والثقافة

# المصنفات

تأليف

العلامة أبو بكر أحمد بن عبد اللطيف بن موسى  
السكندي السعدي الزوي

الجزء الثالث عشر

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م







سلطنة عمان  
وزارة التراث القومي والثقافة

# المصنف

تأليف  
أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي  
المستدي النزوي  
(٥٥٧ هجرية) : (١١٦٢ م)

الجزء الثالث عشر

حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة التراث القومي والثقافة  
- سلطنة عمان -

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كلمة المحقق

لقد انتهت - والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات - مراجعة وتمحيق الجزء الثالث عشر ، من كتاب : « المصنف » .

ويبحث هذا الجزء في : القضاء والأحكام . وفي أصل القاضى ، والثبوت على استقامته . وفي الوعى - لمن جار فى حكمه . وفي أدب القاضى ، وموضع القضاء ، وما يجب له ويلزمه . وفي طاعة الحاكم ، وامتنال أمر أولياء الأمر . وفي هدايا الحكم . وفي صفة الحكم بالرأى . وفي خطأ الحاكم . وفيما للوالى ، وفيما عليه . وفي أعطيات الشراة والمستخدمين . وفي قبض الولاية والعمال الصدقة من بيت المال ، ومما فى ذلك .

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله النبي الأمين ، وآله وصحبه أجمعين .

سالم بن حمد بن سليمان الحارثى

٤ من المحرم سنة ١٤٠٣ هـ  
٢٢ / ١٠ / ١٩٨٢ م





# بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب في القضاء والأحكام ومعاني ذلك

القاضي في اللغة : القاطع للأمور ، المحكم لها . قول الله تعالى : « فقضاهُنَّ »  
سَبْعَ مَمْلُوءَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ . أي قطنهن وأحكمهن .  
والقاضي : الحاكم . والجمع : القضاة . والقضية : الحكم . يقال : عدل في قضيته ،  
أي حكمه .

مسألة :

والحاكم : المانع من الظلم . ومنه سميت حكمة الدابة ؛ لأنها تملكها وتقوّمها .  
وإنما قيل للقاضي : حكم وحاكم ، لعقله ، وكان أمره  
ويقال : أحكت الفرس ، فهو محكم . وحكته . وهو محكوم ، إذا جعلت  
له حكمة ، وهي الحديد المستديرة في الابعام ، على حنك الفرس .  
ويقال : قد أحكت الرجل ، إذا رددته عن رأيه .  
ويقال : أحكم بعضهم عن بعض ، أي رد بعضهم لبعض .  
ويقال : قد أحكم الرجل ، إذا تنهى وعقل .

مسألة :

ويقال للحاكم : الفتحاح ؛ لقول الله تعالى : « قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ، ثُمَّ يَفْتَحُ

بيِّننا بالحق وهو الفتح الملمُ « أَى يَقْضَى بَيْنَنَا . والفتح : القضاء .

و . وى عن ابن عباس قال : « ما كُفْتُ أَعْرِفُ الْفَتْحَ فِي الْقُرْآنِ ، حَتَّى سَمِعْتُ امْرَأَةً تَقْرُلُ لُزُوجَهَا - وَقَدْ جَرَتْ بَيْنَهُمَا خِصُومَةٌ - : « بَيْنِي وَبَيْنَكَ الْفَتْحُ » .  
تَعْنَى الْحَاكِمَ . فَعَلِمْتُ أَنَّهُ الْحَاكِمُ . وَقَوْلُهُ : مَتَى هَذَا الْفَتْحُ ، أَى الْقَضَاءُ .  
وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « إِنْ تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ » يَقُولُ : إِنْ تَسْتَقْصِرُوا  
فَقَدْ جَاءَكُمْ النِّصْرُ .

مسألة :

وتقول : قسط في الحكم ، إذا جار ، فهو قاسط . قال الله تعالى : « وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا » .  
ويقال : أفسط فهو مقسط ، إذا عدل ؛ قال الله تعالى : « إِنْ اللَّهُ يُحِبُّ  
الْمُقْسِطِينَ » .

مسألة :

الخصم يكون واحدا وجماعة . يقال : هو خصم ، وهو خصيم . والجمع على  
الخصماء والخصوم . قال مقيم بن نويرة :

ويوماً إذ ما كضك الخصم إن يكن

نصيرك منهم لا تكن أنت أصرها

قال : الخصم . ثم قال : منهم . وقد يستوى فيه الواحد ولائتان والجمع .

وقوله : كضك أى غلبك وقهرك . والخصومة : مصدر الخصامة والخصام

والخصام . وقال الله تعالى : « وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخُضُمِ إِذْ تَسُوْرُوا الْحُرَابَ » .

وامة : هو خصيم ، وهما خصمان ، وهم خصوم . ويقال للخصم : خصيم والجمع خصماء .

مسألة :

قال الله تعالى : « خَصْمَانِ بَقِيَ بَعْضُهُمَا عَلَى بَعْضٍ » . ولم يكن بينهما خصومة ، ولا بقى بعضهما على بعض . فأخرج الكلام على جهة المعارض التي يسلم بها من الكذب .

فإن قائل قائل : أفليس قد أخبر الله عنهما ، قال : « خصمان » ؟

قيل له : لم يجيء عنهما : نحن خصمان ، إنما حكى كلاما قد قطع أوله فدل ذلك على أنهما قطعا أوله لإخراجهما إياه على سبيل المعارض التي يسلم بها من الكذب .  
ويقال : إنما هو مثل ؛ لأنهما كانا ملسكين ، لم يسغ بعضهما على صاحبه .  
ومثل هذا في الجزار كما تقول للفقير : أرأيت رجلا قتل رجلا ، أو أخذ ماله ، فاحكم فيه . وليس قاتلا على الحقيقة . ولا أخذ مالا وإنما سماهم خصمين على المثل ، لخصمين اختصما . والعرب تقول : عبد الله الشمس وعبد الله القمر يريدون عبد الله مثل الشمس والقمر .

ويقال : أرأيت إن كنا خصمين ، بقى بعضنا على بعض ، فاحكم بيننا بالحق .

ويقال : إن الخصمين كانا من الإنس على الحقيقة . وإنما فزع داود منهما ، لأنهما نسورا الحراب ، بعد أن كان قد أغلق بابه عليهما ، في غير وقت جلوسه للتضاء .

مسألة :

يقال : مالك من هذا الأمر إلا النصف ، يريد الانتصاف . قال الفرزدق :  
وليس بنصف إن أصب مقاعسا      بآبائي الشم الكرام الخضارم  
ولكن نصفاً إن سببت وسبني      بنو عبد شمس من مفاف وهاشم  
أولئك أكفأني فجئني بمنهم      وأعبد أن أهجو تبعا بدارم  
أعبد أي آتف ؛ قال الله تعالى : « قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين »  
أي الآفنين . الخضارم جمع خضرم ، وهو الجواد .

مسألة :

والادعاء : أن تدعى حقاً لك ، أو لغيرك . تقول : ادعى حقاً أو باطلا . قال  
امرؤ القيس :  
فلا وأبيك ابننة المامر      ي لا يدعى القوم أنى أنز

### فصل

التدارؤ في الأمر : اختلاف فيه ، واعوجاج ، وممازعة  
ويقال : منهم تدارعوا . وقوله تعالى : « فادارأتم فيها » أي اختلفتم وتدارأتم  
مما .

قال ابن عباس : « فادارأتم فيها » لم تداروا من قتلها .  
ابن قتيبة : « فادارأتم فيها » أي اختلفتم والأصل تدارأتم ، نادفمت القماء  
في الدال ، وأدخلت الألف ، ليسم السكون للدال الأولى .

يقال : كان بينهم تدارؤ في كذا ، أى اختلاف . ومنه قول القائل في  
رسول الله ﷺ : كان خير شريك ، لا يمارى ولا يدارى ، أى لا يخالف .

### فصل

يقال : مقصرة وقطرة . مقصرة .  
وعن الخليل : قطرة . وهى شبه سقط يسف من قصب . وقطرة الحسك :  
التي يكون فيها كة بهم وحجمهم .

\* \* \*

### باب في فضل القضاء والحث عليه

قل الله تعالى : « يادودُ إِنَّا جعلناكَ خليفَةً في الأرض فاحكُم بين الناس بالحق »

الحسن - قال : كان يقال : لأجر حاكم عدل يوماً أفضل من أجر رجل يصلي في بيته سبعين سنة أو سبعين سنة .

وعن شريح أنه رأى رجلاً عاب القضاء . فقال : أنعيب شيئاً أوتيه داود ؟

عن النبي ﷺ : من قضى بين اثنين فكَأَنَّمَا ذبح نفسه بغير سكين .

مسألة :

وعن النبي ﷺ : أنه أمر عمرو بن العاص أن يقضى بين قَرم . يقال عمرو : أقضى وأنت حاضر ؟

قال : أقض بينهم . وإن أحسنت ، فلك عشر حسنات . وإن أخطأت ، فلك حسنة واحدة . والله أعلم بصحة ذلك .

قال المصنف : إن صحت الرواية ، فمخرجها أن يريد الحق ويقصد إليه ، وهو يعلم ، فينطق لسانه بغيره ، فهو سالم فيما بينه وبين الله . والفتان في بيت المال . والله أعلم .

### فصل

من رسالة أبي بكر إلى عمر - رحمهما الله - : اعلم يا عمر أنه ليس شيء أعظم عند الله من الحكم . وما عظم الله فهو عظيم . زعم حذيفة أنه صاح النبي ﷺ - كما أمر بالحكم واشتد على رسول الله ﷺ - ثم شكر ، فأعطاه الله النصر . واستأمر لأمر الله ، وحكم بين الناس بما أمره الله . وأنت اليوم يا عمر إنما تحكمكم بجهل رأيك . وليس لك أن تترك حقوق الناس ، ولا تلبس عليهم . فاقض بما أمرتك به . وما أشكل عليك فارجمه إلى ؛ فإن الله يوفى كما أخبرك نبي الله عليه السلام .

### فصل

وفي عهد عمر إلى أبي موسى : فإن القضاء فريضة محكمة ، وسنة متبعة . ولا ينفع تكلم بحق إلا بالمقادير ؛ فإن الحق في موطن الحق ، يعظم الله به الأجر ، ويحسن به الذخر . فمن صحت نيته ، وأقبل على نفسه ، كفاه الله ما بينه وبين الناس . ومن تخلق للناس ، بما يعلم الله أنه ليس من نفسه شفاه الله . فما خلقك بشواب الله في عاجل رزقه وخزائن رحمته ! والسلام .

قال أبو صالح : قال لأبي موسى : احكم على ولو على جزعاني .

ولبعض العرب :

الحكم سيف الله في أرضه وحجة الحق على الباطل  
رموض النور لأهل العبي ومذهب الشك عن الجاهل

وحاسم الجـور والآفة وراحة المسـؤول والسائل  
فارض بحـل الحكم أو مره وارج ثواب الحاكم العادل  
وقال آخر :

أبلغ سبيعا وأنت سيدنا قدما وأوفى رجائنا ذمنا  
إن ثقيفا وإن إخوتها ذبيان قد ضرموا الذي اضطرمنا  
نبئت إن حكمـوك بينهم فلا يقوان تبسما لنا حكما  
إن كفت دا خـبرة بشأهم تمرف ذا حقهم ومن ظلما  
فاحكم فأنت الحكيم بينهم لن يعدموا منك بأسرا صنما  
واصدع أديم السؤال بينهم على رضى من رضى أو رغم من رغما  
إن كان مالا فقتل مالم مال بمال وإن دما فدما  
هذا وإن لم تطلق حكومتهم فابدأ إليهم أمـورهم سلما  
قال سهل بن مروان - لما قرأ هذا الشعر - : قاله الله ! كأنه قرأ رسالة عمر  
ابن الخطاب - رحمه الله .

#### مسألة :

ويقال : إن ابن عم شريح أعرابيا أتى شريحا فقال له : إن لى قرابة وحقا  
وأريد أن أقدم إليك خصما لى . فأحب أن تقضى لى عليه .  
فقال شريح : نعم . إن شاء الله . إن استطعته .  
فلما كان من الغد غدا بخصمه ، فتوجه القضاء على الأعرابى . فلما رأى شريحا  
يتحامل عليه . فقال : يا أبا أمية أين ما وعدتني به ؟  
فقال : الحق حال يئس وبين ذلك . ثم قفى على الأعرابى .



مسألة :

محمد بن الحسن - قال الله عباد الله، أن يترك القيام بالعمل في مواطن الفضل،  
لقول أهل الجهل . ولم يذمهم المسلمون على أهل الجهل إقامتهم العمل ، بل قد  
حسبوا ذلك .

مسألة :

ومن كتاب عمر إلى أبي موسى :

أقم الحق ولو ساعة من نهار . واخف الفساد . واجعل لهم يدا يدا ، ورجلا  
ورجلا : وآس بين الناس ، وتماهد رعيته . وإياك يا عبد الله بن قيس ، أن تذكرن  
بمنزلة البهيمة التي مرت بواد خصيب ، فلم تكن لها همة إلا السمن وإعسا حنقها  
في سمنها .

مسألة :

واعلم يا عبد الله بن قيس ، أن أسعد الناس يوم القيامة ، من سعدت به رعيته ،  
وأن أشقاهم ، من شقيت به رعيته . والسلام عليك ورحمة الله .

من غيره :

ومن مقامات الحريري :

عجبا لراج أن يقال ولاية حتى إذا ما نال بغيته بغا  
يسدى ويلجهم في المظالم والنأ في وردها طورا وطورا مؤلفا  
ما أن يبالي حين يقبسع الهوى فيها أصلح ديه أم أوتما

يا ويحه لو كان يوقن أنه ما حالة إلا تحول لما طفا  
ولو تبين ما ندامة من بغي سمما إلى إلك الوشاة لما صفا  
فانفذ لمن أضحى الزمام بكفه وتفاض إن ألقى الرعاية أولفا  
وارع المراد إذا دعائك دعائه ورد الأجاج إذا حماك السيفا  
واحمل أذاه ولو أمضك مشه واسأل غزب الدمع منك وأفرغا  
فليضحكك الدهر منه إذا نيسا عنه وشب السكيدة نار الوغا  
ولينزان به الشمات إذا بدا متخليا من شغل مفرغا  
ولتأوين له إذا ما أخذه أضحى على ترب الهوان ممرغا  
هذا له واسوف يوقف موقفا فيه يرى رب الفصاحة أنفا  
وليحشرن أذل من تقع الغلا ويحاسبن على النقيصة والشفافا  
ويؤاخذن بما اجتنى وبما اكتسب ويطالبن بما احصى وبما ارتنى  
ويناقشن على الدقائق مثل ما قد كان يصنع بالورى بل أبلغا  
حتى يعض على الولاية كفه ويود لو لم يبيع منها ما بافا

ثم قال: أيها المتوشح بالولاية المترشح للراية. دع الإدلال بدواتك والاغترار  
بصورتك، فإن الدولة ربح قلب. والقدرة برق خلب. وإن أسعد الرعاة من  
سمعت به رعته. وأشقام في الدارين من ساءت رعايته. لا تلك ممن يذر الآخرة  
ويلقيها. ويحب العاجلة ويبغيها. ويغلم الرعية ويؤذيها، وإذا تولى سعى في الأرض  
ليفسد فيها. فوالله ما يغفل الديان، ولا تهمل يا إنسان، ولا تلغى الإساءة  
والإحسان. بل سيوضع لك الميزان. وكأ تدين تدان.

قال : فوجم الوالى لما سمع ، وامتنع لونه وانقمع وجعل يتأنف من الإمارة ،  
ويردف الزفرة بالزفرة ثم همد إلى الشاكى فأشكاه . وإلى المشكور فأشجاه .  
وألطف الراعظ وحباه . وعزم عليه أن يفشاه . فانقلب عنه المظالم ، محسورا .  
والظالم محسورا . وبرز الراعظ يتهادى بين رفقة . ويقبأى بفوز صفقة .



## باب التغليظ في القضاء والأحكام والتشديد

قال رسول الله ﷺ: ما من وال وُلِّيَ على عشرة إلا أتى به ، غلولا يوم القيامة  
حق يوقف على جسر من جسور جهنم . فإن كان عادلا نجا ، وإلا انخسف به ذلك  
الجسر ، في جب أسود مظلم ، يهوى به سبعين خريفا معذبا .

وعن أبي هريرة : أن النبي ﷺ قال : من جُمِلَ قاضيا فقد ذبح بغير سكين .  
وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : ما أحب أن أكون كالسراج ، يضيء  
للناس ، ويحرق نفسه . وإن الحاكم ايكابد بحرا لجيا عميقا ، تفشاه أمواج تيارات  
الظلم ، تترفعه مرة ، وتخفضه أخرى . وقل ما يكابد الفرق رجل إلا وإنه يفرق .  
مسألة :

وللقضاة غدا موقف بين يدي الله تعالى ، لا يفكهم منه إلا العدل . ومن ولي  
حكما وفقه الله .

## فصل

قال شريح : القضاء جبر ، فدفع الجبر بعوردين .

## فصل

رواية أبي هريرة قال : سمعت النبي ﷺ يقول : يوشك رجل يقضي أنه خير  
من الثريا ، ولم يل من أمور الناس شيئا .  
وقيل له : زدنا .

قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : هلكت هذه الأمة على يدي أغيلة  
من قریش .

مسألة :

عن أبي ذر قال : قال رسول الله ﷺ : يا أبا ذر إني أراك ضعيفا ، وإني أحب لك ما أحب لنفسي . لا تولين مال يتيم ، ولا تؤمرون على اثنين .

عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ استعمل رجلا على همل فقال : يا رسول الله اختر لي .

فقال : اجلس واتزم بيتك .

قال أبو بكر - رحمه الله - : كان النبي ﷺ لا يشير - إذا استشير - إلا بأهلى الأمور ، وأسلمها للدين والدنيا .

وروى أنه ﷺ قال : لا نستعمل على هملنا من أراده .

أبو موسى - قال : قدم معي رجلان من الأشرعيين ، فخطبا عند رسول الله ﷺ ، ثم أخذنا يعرضان بالعمل ، فقهر وجه رسول الله ﷺ . فقال : أخونكم عندي من يطلبه . فملكها بقوى الله . فما استعان بها .

مسألة :

عن النبي ﷺ قال : من ابغض انقضاء ، واستعان عليه بالشفعاء ، وكل إلى نفسه . ومن أكره عليه ، أزل الله عليه ملكا يسدده .

وعنه قال - عليه السلام - : لا تسأل الإجابة ؛ فإني إن أعطيتها عن مسألة ، وكلت إليها وإن أعطيتها عن غير مسألة ، أعنت عليها .

### فصل

وجمل أبو الدرداء قاصدا . فكتب سلمان إليه : بلغني أنك جعلت طبيبا .  
فإن كنت تبرئ الناس ، ففهم ما أنت عليه . وإن كنت معطبا ، فاحذر أن  
يموت على يدك أحد من الناس . فكان إذا قضى قضاء فشك فيه بما قال معطبا  
والله . ردوا على الخصمين .

### فصل

قالت عائشة - رضي الله عنها - : سمعت رسول الله ﷺ يقول : يؤتى  
بالقاضي يوم القيامة ، فيلقى من شدة الحساب ، ما يمتنى أن لا يكون قاضي بين اثنين  
في تمرة قط .

### فصل

قيل : كان القاضي - إذا مات من بني إسرائيل - جعل في أزج أربعين سنة ،  
فإن تغير منه شيء ، عرفوا أنه كان يحور في حكمه ، فذت بعض قصاتهم ، فجعل في  
أزج . فثبت للمقيم يقيم عليه ، إذا أصابت المكفسة طرف أذنه . نسخة : أذنه .  
فانفجرت صديدا ، فشق ذلك عليهم . فأوحى الله تعالى إلى نبي من أنبيائهم : أن  
عبدى هذا لم يكن له بأس . ولسكنه استمع يوما ، لأحدى أذنيه من الخلع ، أكثر  
مما استمع من الآخر .

مسألة :

قال مكحول : لو خيرت بين القضاء وبين بيت المال ، لاخترت القضاء .  
ولو خيرت بين بيت المال وبين ضرب عنق ، لاخترت ضرب عنق .

مسألة :

قال رجل لزمير : كيف أصبحت ؟

قال : بخير ؛ إذ لم يعطني الله قاضيا ، ولا صديقا لقاض .

ويقال : إن الله يوكل بالقاضى ملسكين . فإذا عدل سدداه . وإذا جار عرجا

هـ .

خبر آخر :

عطاء الخراساني : قال استقضى رجل من بنى إسرائيل أربعين سنة ، فلما حضرته الوفاة . قال : إني أراي هالكا ، في مرضي هذا فإن هالكت فاحسروني عنكم ثلاثة أيام فإن رابني مني شيء ، فلينادني رجل منكم . فلما قضى الرجل نحبته ، جملوه في تابوت . فلما كان ثلاثة أيام ، إذا بهم يريهم . فناداه رجل منهم : يا بلان ماهذه الريح ؟

فأذن له فتكلم فقال : وليت القضاء فيكم أربعين سنة ، فإني رابني إلا رجلا ن اثنان . وكان لي في أحدهما هوى ، فسكنت أسمع منه ، بأذني التي تليده ، أكثر مما أسمع بالأخرى . فهذه الريح منها ثم ضرب الله على أذنيه فمات .

مسألة :

وقيل : وقف النبي ﷺ على خلق من أصحابه . فقال : لا أدري لعلكم ستعلمون أمر هذه الأمة من بعدى . أو من وليه منكم . فمن ولي من المسلمين شيئا ، فاسترحم فلم يرحم ، وحكم فلم يعدل ، وعاهد فلم يوف ، فعليه غضب الله ولنفته إلى يوم القيامة .

### فصل

وقال حذيفة : يأتى عليكم أمراء يعذبونكم ، ويعذبهم الله . ألا فإيمانع هذا الحاكم لله نفسه ، ولا يعقوى بسلطان الله ، فيما لم يأذن له به الله .

### فصل

قال أبو ذر : سألت رسول الله ﷺ ليلة أو عامة ليلة : أن يستعصماني . فقال : يا أباذر لا تسأل الإمارة ، وإنها أمانة . وإنها يوم القيامة حمرة وندامة إلا من أخذها بحقها ، وأدى الذى عليه فيها .

\* \* \*



## باب في القضاة وأصنافهم

عنه عليه السلام أنه قال : القضاة ثلاثة : قاضيان في النار ، وقاض في الجنة . فمن قضى بغير الحق ، وهو يعلم ، فذلك في النار . ومن قضى ، وهو لا يعلم ، فأهلك حقوق الناس ، فذلك في النار . نموذ بالله من النار .

وفي خبر : وقاض اجتهد فأخطأ ، فهو في النار .

قيل : فما بال الذي اجتهد فأخطأ ؟

قال : فليعلم أنه لا يعلم ! وقاض قضى بالحق ، فذلك في الجنة .

## فصل

عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : أقضاكم على .

## فصل

روى عن عمر أنه قال : لا يذعن فلانا عن القضاة ولا يسهملن رجلاً ، إذا رآه الفاجر فرقة .

## فصل

وقيل : قال عثمان لابن عمر : لتقضين .

قال : لا .

قيل : فإن أباك كان يقضى .

قال : إن أبي كان إذا أشكل عليه شيء ، سأل النبي صلى الله عليه وآله . فإن أشكل على

النبي صلى الله عليه وآله سأل جبريل - عليه السلام - وإنى لا أجد من أسأل ؛ فإنه لم يبق أن

القضاة ثلاثة : رجل جاف ، فهو في الفار . ورجل قضي بحمل ، فهو في الفار .  
ورجل اجتهد فأصاب ، فذلك كفاف ، لا عليه ولا له . ثم قال : سمعت رسول الله  
ﷺ يقول : من عاذ بالله ، فقد عاذ بماذا .

وقال عثمان : بلى

قال : فإني أعوذ بالله أن تستغني . فأعفاه . وقال : لا نجبرن أحدا .



## باب أول من قضى من الناس وحكم

آدم وداود - عليهما السلام -

أول من قضى بالأرض آدم - عليه السلام - قضى بين ابنيه : هابيل وقابيل ، عندما رام قابيل التزويج بتوأمته نفسه ، دون توأمته هابيل ؛ لأنها كانت أحسن .

قال قابيل : ولدت ممي في بطن ، وهي أحسن من أخت هابيل ، فأنا أحق بها . ونحن من ولادة الجعة ، وهما من ولادة الأرض ، فأنا أحق بأختي .

وقال له أبوه آدم - عليه السلام - : إنها لا تحمل لك . فأبى أن يقبل ذلك . وقال : إن الله تعالى لم يأمره بهذا . وكان قضاؤه : أن أمرها أن يقربا قربانا ، على ما تلى عليه في القرآن .

قال ابن عباس : اسم توأمته قابيل : إقلىما وتوأمته هابيل : لمودا . وفي نسخة : لقونا .

قال : وقابيل وتوأمته ، أول بطن ولدته حواء بعد مهبطهما إلى الأرض بمائة سنة وآخرهم عبد المغيث وتوأمته : أمة المغيث . ولم تزل حواء تلد لآدم - عليهما السلام - توأمين ، في كل بطن غلام وجارية ، إلا شيئا - عليه السلام - فإنه ولدته مفردا . وكان جميع ما ولدته حواء - عليهما السلام - أثنين من ذكر وأنثى ، في عشرين بطنا ، حتى بلغ ولده وولده ولده ، أربعين ألفا . والله أعلم .

مسألة :

وما زال كل نبي بعد آدم ، يقضى بقضاء عهد التنازع ، حتى حكى الله سبحانه

حكم داود وسليمان في الحرث فقضى داود بأن تكون الغنم التي نفشت في كروم الرجل الذي رعته إيلاء ، لصاحب الكرم .

قال ابن عباس : لا يسكون النفس إلا في الإيل لا بالمهارة .

وقال سلمان - عليه السلام - : القضاء عندي أن ينتفع بها حتى يصلح كرمه .

قال ابن عباس : قضى - عليه السلام - بأن تدفع الغنم إلى أهل الحرث ، ينتفعون بأسمانها وألبانها وأصوافها وأولادها ، عامهم هذا . وعلى أهل الغنم أن يزرعوا لأهل الحرث مثل الذي أفسدت غنمهم . فإذا كان مثله حين أفسدته ، قبض أهل الغنم غنمهم .

قال : فقال له داود : نعم ما قضيت .

قال : وكان حرثهم كرمًا .

قال ابن عباس : قُوم بعد ذلك ثمن الكرم الذي أفسدته الغنم ، وقُوم ما أصاب القوم من الغنم ، فوجدوه مثل ثمن الكرم ، كما قضى به سليمان .

قال : وحكم سليمان بهذه القضية ، وهو ابن إحدى عشرة . وملكه أبوه ، وهو ابن اثني عشرة سنة . وملك أربعين سنة . قال الله تعالى : « وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا » في هذه القضية وغيرها ؛ لأن داود اجتهد فلم يعصب العين . وسليمان أصابها . وكل مناب .

أما داود فناب على قصده الصواب . وأما سليمان ، فعلى إصابته العين .

وهذا جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : إذا اجتهد القاضي فأصاب ، فله أجران . وإذا اجتهد فأخطأ ، فله أجر . يعني على قصد الصواب وطلبه ، لا على الخطأ .

وكانت شريعتنا مطابقة لبعض قصة داود وسليمان لا لجميعها ؛ لما ثبت  
عن النبي ﷺ : أنه قضى عما أفسدت المواشي ليلا : الضمان على أهلها ، من الناس ،  
لعله دون النهار ؛ لأنه لا بد لها في النهار من المرعى ، فكلف أرباب الزرع والحوائط  
حفظ ذلك منها نهارا . وكلف أرباب الدواب حفظها ليلا ، لاستغنائها عن المرعى .  
ولكن ليس في شريعتنا ، أخذ الماشية نفسها ، ولا الانقفاع بها . بل كانت  
المصلحة أيام داود وسليمان ذلك ، دون شريعتنا . والله أعلم .

مسألة :

ويقال : إن داود - عليه السلام - كان يقضى بين الناس يوما وبين البهائم  
يوما وكان إذا قضى بين الناس - نزلت سلسلة من السماء ، فأخذت بعنق الظالم ،  
فاستودع رجل رجلا لزلوا . وأخذ عمى فتبعها ، وجعل الأولو في جوفها ؛  
وجحد صاحبها ، فجاء إلى داود - عليه السلام - فقال : اذهبوا بهما إلى السلسلة .  
فذهبوا بهما فقال الرجل : اللهم إن كنت تعلم أنى دفعت إليه العمى ، وفيها  
الأولو ، فأسألك أن أنالها فأنالها .

قال داود - عليه السلام - : ما هذا ! نالها الظالم والمظلوم . فأوحى الله تعالى  
إلى داود : أن ماله في العمى . فرفعت السلسلة . فأوحى الله تعالى إلى داود : اقتض  
بين الناس ، بالشهود والأيمان . وهو إلى يوم البقية .

مسألة :

أبر هريرة - سمع رسول الله ﷺ يقول : بينما امرأتان معهما ابناهما ، فجاء  
الغضب ، فذهب بائن إحداهما فقالت كل واحدة لصاحبتها : إنما ذهب بابنك ،

فتجأ كذا إلى داود - عليه السلام - فقضى به لكبرى . فخرجنا إلى سليمان -  
عليه السلام - فأخبرناه

فتال : انتوني بالسكين ، لأقسمه بينهما .

فقات الصغرى : لا نفعل - رحك الله - هو ابنها . وقضى به للصغرى .

فقال أبو هريرة : ما سمعت السكين إلا يومئذ . كذا نقول المدينة .

مسألة :

قيل : أول قاض قضى امر بن الخطاب - رحمه الله - سليمان بن ربيعة  
الباهلي بالعراق . ثم قضى بالمدائن . وقيل : في أرض الترك ، في خلافة عثمان .

## باب في قضايا علي بن أبي طالب

أبو نصره قال : صلينا مع همر صلاة الفجر فبينما همر في محرابه ، إذ أقبلت امرأة معها حمار ، نحمل مكثلا ، حتى رضعته بين يدي عمر . فأقبل عمر على يرفأ فقال : يا يرفأ أظهر مافي هذا المكثل ، فإذا هو جسد إنسان . له رأسان وأربع أعين وقيلان ودُبران . فأقبل عليه عمر . فقال : ما أت ؟ فقال - باسان بين - : نحن خلق من خلق الله وهذه المرأة أختنا وقد مات أخونا . في نسخة : أبونا . وقد خلف علينا مائة درهم ، فاقصمها بيننا .

فقال عمر لمن حوله من الصحابة : قولوا فيه . فجعل كل واحد يقر ما عده . فقال عمر : ما منكم من أصاب عليّ بملء في الوقت . فلما حضر ، قرب مجلسه . ثم قال : انظر في ميراث هؤلاء ، وتدبر صورتهم . ندنا على من الجسد وقال : تسكلا فتسكلا .

فقال علي : في هذا حُكمان اثنان : أما أحدهما ، فيطعمان ويستقيان ، ويتوقع منهما ذومهما . فإن ناما وغضا عيניהما وفيهما جيعا ، في وقت واحد ، فهو جسد واحد . وإن نام أحدهما قبل صاحبه ، فهما جسدان ، ثم يطعمان ويستقيان في اليوم للثاني فإن بالا من المباليين والمائطين ، في وقت واحد ، فهو جسد واحد . وإن بال أحدهما قبل صاحبه ، فهما جسدان . مكبر عمر ، وأثنى - إيه - حيرا . ثم نظر عمر في أمرهما . فإذا هما جسدان ، فقضى بينهما .

فلما كان بعد مدة قريبة ، أتى همر بالمكثل ، حتى رضع بين يديه . وأقبل

الجسدان على عمر . فقالا له : زوجنا وأعط المهر عفا من بيت مال المسلمين . فلا مال لنا ، وافق ذلك حضور على . فأقبل عمر عليه . وقال : يا على قل ما معك في ذلك ؟

فقال على : لا نكاح لهما . فأقبلا على بنفضب . وقالا له : محوت حفظنا من بيت مال المسلمين .

قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يحل افرج أن يكون في فرج ، وعين تنظر إليهما . ثم حل المسكتل . فأقبل على على عمر وقال : قد بدت الشهوة فيهما . فما أسرع موتهما . ويموت أحدهما قبل صاحبه بساعة واحدة . فلما كان بعد الثلاث ، أتى الناعى ، يطلب لهما كفنا ، من بيت مال المسلمين .

فقال عمر للناعى : أخبرنى عن موتهما .

قال : أما أحدهما فأت عند غروب الشمس . وأما أحدهما فأت حين اشتبكت النجوم .

فقال عمر : الله أكبر . هذا هو العلم .

قضية أخرى :

وحكم على فى امرأتين ، خرج زوجاهما فى بعث لعمر ، فقتلا فيسه . فولدت واحدة ابنا ، والأخرى بنتا . فلما جن الليل عليهما ، أخذت صاحبة البنت الابن . وحولت الابنة إلى الأخرى ، وادعت كل واحدة منهما الابن . ولم يكن لهما شهود ، ولا حضرتهم قابلة . فجاءتا إلى عمر وعنده على . فقال لى : انظر بينهما . فأخذ على فارورة ، فوزنها وزنا صحيحا . ثم قال لإحداهما احلبى مائهما . فحلبت



فوزنها بماء ثم صب الالبين ، وغسل القارورة وجففها . وحلبت الأخرى ، فرزنها . ثم نظر الزيادة لأيتهما ، فحكم بالابن لها .

#### قضية أخرى :

وحكم أيضا في رجلين ، ادعى كل واحد منهما رق صاحبه ، ولا شهود له . فأفمدهما بين يديه . وقال : يا قنبر قد أعلمتك المملوك منهما . فاضرب عقه . فتدأخل أحدهما وخر لوجهه . ثم أدخلهما في بيت فيه كوتان ، فأدخل رأس كل واحد منهما في كوة . وقال : يا قنبر اضرب رجلى العبد . فنقل الرجل رجليه ، ثم أخرجهما . وقال : يا قنبر انمخس عين العبد منهما . وسلم الحر . فحيث أوما إليه غمض عينيه . فحكم به للآخر والله أعلم .

#### فصل

وقيل : كان يحيى بن أكرم ، يمتحن القضاة الذين يريدون للقضاء . فقال لرجل : ما تقول في رجلين ، زوج كل واحد منهما أمه بصاحبه . فولد لكل من امرأته ولد . ما قرابة ما بين الولدين ؟ فلم يعرفه المستول .

فقال يحيى بن أكرم : كل واحد من الولدين عم الآخر لأمه .

وقيل : دخل رجل ، من أهل الشام ، على عبد الملك بن مروان . فقال : إني تزوجت امرأة ، وزوجت ابني أمها ولا غنى لغا عن رفدك .

فقال له عبد الملك : إن أخبرتنى ما قرابة ما بين أولادكما ، إذا ولدتاهما .

فقال : يا أمير المؤمنين هذا حميد بن مجيدل . قلدته سيفك ، ووليتته ما وراء

بابك . فاسأله إن أعتاك ، لزمنى الجهل . وإن امتنع ، لى العذر . فدها الفجيدلى .  
فسأله فقال : يا أمير المؤمنين ، ما قدمتى على العلم بالأنساب ، ولكن على اللطم  
والرماح . أحدهما عم الآخر . والآخر خاله .



## باب في أخبار القضاة

قيل : إن مسلماً ويهودياً ، تحاكما إلى عمر - رحمه الله - فرأى الحق لليهودى وقضى له .

فقال اليهودى : إن الملكين جبريل وميكائيل على لسانك ، أحدهما عن يمينك ، وأحدهما عن شمالك . فملاه بالندرة . وقال : ما يدريك لا أم لك ؟ فقال : إيهما مع كل قاض ، يقضى بالحق ، ما قضى بالحق . فقال عمر : إني أحسبه كما قال .

## فصل

وقيل : أول قاض ، قضى للمعمر بن الخطاب : سليمان بن ربيعة الباهلى بالمراق . ثم قضى بالمداخن . وقيل : فى أرض الترك ، فى خلافة عثمان .

## فصل

وشريح الناضى : هو شريح بن الحارث ، القدى استقضاه همر على السكوة . ولم يزل بعد ذلك قاضياً ، خمسا وسبعين سنة . ثم استعمل فى الحجاج . فأعفاه . فلم يقض بين اثنين حتى مات .

وكان شريح بكفى أبا أمية . ومات سنة تسع وسبعين . ويقال : ثمانين . وكان مزاحاً ، تقدم إليه رجلان فى شيء ، فأقر أحدهما بما ادعى عليه . وهو لا يعلم . فتعفى عليه شريح . فقال له : أتتعفى على بنير بينة ؟

قال : قد شهد عفتى فنة .

قال : من هو ؟

قال : ابن أخت خالتك .

قال له آخر : أين أنت أصالحك الله ؟

قال : بينك وبين الحائط .

قال : إني رجل من أهل الشام .

قال : مكان سحيق .

قال : تزوجت امرأة .

قال : بالروا ، والبدين .

قال : وولدت غلاما .

قال : ليهلك الفارس .

قال : وشرطت لها دارها

قال : الشرط أملاك .

قال : اقض يينفدا .

قال : قد فعلت .

مسألة :

وبعث عمر كعب بن سرود ، قاضيا لأهل البصرة ، حين استحسن حكمه بين

المرأة وزوجها .

فيل : إن امرأة أتت إلى همر . فنالت : يا أمير المؤمنين ، إن زوجي يقوم

الليل ، وبصوم النهار وما أحب أن أشكوه ، وهو في طاعة الله . فلم يفهم عمر قولها . فأعادت عليه القول . فلم يفهم .

فقال عمر - رحمه الله - : من أي شيء أمتنع أحداً من عبادة الله . فقال كعب - وهو من أهل عمان - : يا أمير المؤمنين ، إن هذه المرأة تقول : إنها ليس لها من زوجها نصيب .

فقال عمر : فإن فهمت قصتها ، فاحكم بينهما . فجالس كعب لاحتكم بينهما ، وحضرا بين يديه . فقالت المرأة :

أيها القاضي الحكيم أرشده إلهي حليلى عن فراش مسجده  
زهده في مضجعي تمثيده وخوف ربي بالهقين يعجده  
مفتشاً جبينه يكده نهاره وليله لا يرقده  
ولست في أمر النساء أحده فاقض القضا يا كعب لا تردده  
فقال الزوج :

إني امرؤ زهّدي ما قد نزل زهّدي في فرشها وفي الخجل  
في سورة النور وفي الصبح الطول وفي القرآن واعظ لمن عقل  
فحثها إذا على خير العمل من طاعة الله ومن بر البعل  
وفي كتاب الله تحوير جلال

فقال القاضي :

إن لها حقاً عليك يا بعل في ليلة من أربع لمن عقل  
اجعل لها ذاك ودع عنك الملل وأنت من أمر الثلاث في مهل  
فصمهن وقهن وصل لا ينفع القول وتضييع العمل

ثم التفت إلى هر فقال : يا أمير المؤمنين إن له من النساء مثني وثلاث  
ورباع فجعلت له ثلاثاً يصومهن ، وثلاث ليال يقومهن ولها منه يوم وليلة .  
فقال هر : إني لأعجب من فهمك قصتها ، أو من حكمك بينهما . اذهب فقد  
وليتك قضاء البصرة .

وقيل : إنه خرج مع عائشة يوم الجمل ، ناشر المصحف ، يمشي بين الصنفين فجاء  
سهم غرب فقتله . وكان معروفاً بالصلاح . وليس له عقب .  
وقيل : قدم إلى الشعبي رجل وامرأة . فقتل المرأة على الرجل . فقام الرجل  
مغضباً فقال :

فتن الشعبي لما رفع الطرف إليها  
فتأته بلبان وبخطى حاجبها  
قال للملوان : قد ما وأوقف شاهديها  
فقتل جوراً على الخضم ولم يقتض عليها  
كيف لو أبصر منها نحرها أو ساعديها  
أصبا حتى نراه ساجداً بين يديها  
فبلغ ذلك عمر بن عبد العزيز . فكتب إليه : يا شعبي ما صنعت به ؟  
قال : أوجعته ضرباً ، حين نسبني إلى الجور .

### فصل

وحكى أن فضالة بن عبيد ، لما ولي القضاء ، سأل أصحابه أن يحضروه ، كما  
كانوا يحضرونه . وكان بين رجلين تلاح ، فأخذ أحدهما بالحية الآخر ففتقها فاقتصما

إلى فضالة فقال : خذ من لحيمته . فإن لم تف ، نخذ ما ولى ذلك ، من وجهه وشاربه وحاجبيه وأشفاره ورأسه .

فقال رجل من أصحابه : لو أن رجلا جنى على رجل ، أكنفت آخذاً أخاه . فمرف الذى قال . فلذلك أمرتكم أن تحضرونى - أعاذنا الله - .

ويقال : إن امرأة خاضعت إلى شريح ، فجعلت تبكى . فقال رجل : إنها مظلومة . فقال شريح : قد جاء إخوة يوسف يبكون ، وهم ظالمون كاذبون .

### فصل

يقال : إن المفيرة بن عبد الله الثقفى ، كان قاضيا على الكوفة ، فأهدى إليه خصم سراجا من شبه يرشوه . فأهدى خصمه بقله . فلما اختصما ، جعل المفيرة يتعامل على صاحب السراج ، ويريد أن يقضى لصاحب البقلة ، والآخر لا يشهر بالبقلة . فظن أنه نسي السراج . فقال : أمرى - أصلحك الله - أضوأ من السراج . فلما أكثر من ذلك . قال له : ويحك إن البقلة رحمت السراج . ثم قضى لصاحب البقلة - أعاذنا الله .

## باب من يكون قضاؤه وحكمه

### حجة على الناس

وعن صفة الحاكم العدل قال : حاكم العدل : إمام العدل ، أو قاضى الإمام العدل . أو واليه . أو من يأمره بالحكم ، أو جماعة المسلمين من أهل الاستقامة ، من الاثنين فصاعداً ، من البهراء بالحكم ، عند عدم الحاكم ، أو من جملة الجماعة حاكماً . فهذا فى الحكم النابت الذى له الحجة وعليه .

ولو كان الحاكم الذى يلى الحكم ، من قبل السلطان الجائر ، أو رعيته فاهرة قادرة ، وهو من المسلمين ، البهراء بالأحكام ، عند عدم هؤلاء كلهم ، كان لاحقاً بهم .

وكذلك لو قدر على الحكم ، من ذات نفسه ، وهو من المسلمين البهراء ، بحكم ما دخل فيه ، عند عدم المسلمين الذين يقومون مقام الحاكم ، ولم يفتأعه فى ذلك أحد ، ممن له الحجة ، مثله من المسلمين ، بحجة عدل ، كان ذلك عفى لاحقاً ، بحكم حاكم العدل .

مسألة :

ولو أن خازناً ، خرج وحده ، فرداً بنفسه ، وبذل نفسه لله ، وأنكر المنكر ، كان له أن يحبر أهل المعاصى ، على الرجوع إلى الحق ، جميع من عصى الله ، بقول أو عمل ، يقاتلهم على ذلك



مسألة :

قال أبو سعيد : إذا عدم الحاكم ، وكان جماعة المسلمين ، يمكنهم إنفاذ الأحكام ، والقيام بالعدل ، إنهم يلزمهم القيام بالعدل ، والحكم بغير تعية ولا عجز ، ولا عدم شيء ، مما يقدرون به على القيام بالحكم ، إنهم يلزمهم القيام بالعدل والحكم ، كما تلزمهم الصلاة .

قيل : فإن أعدم الحكم ، ووجد رجل من المسلمين . هل يكون بمنزلة الجماعة ، إذا كان يمكنه ذلك ؟

قال : هكذا عفى ، على معنى قوله .

مسألة :

وقيل : إذا رضى الخصمان بأحد ، يحكم بينهما ، أو كان الحاكم ممن تجب طاعته عليهما ، فجبرهما على حكم ، مما يختلف فيه ، ثبت ذلك عليهما . ولا يفتض ذلك الحكم ، إلا أن يكون باطلا .

وأما إذا جبر أحد من الجبابرة ، أو ممن لا طاعة له على الرعية ، خصمين على شيء من الأحكام ، مما يختلف فيه . فقال بعض : إن الحكم يثبت ، ما لم يحكم بينهما باطل ، بخلاف للسكراب والسفة والإجماع .

وقال من قال : لا يثبت عليه ذلك الحكم ، ويقتضى ذلك الحاكم القائم . فإن رأى غيره نقضه .

مسألة :

في الحاكم ، إذا ثبت حاكما للمسلمين بالعدل ، أتسكرون منزله كمثل الإمام ،

من الجبر على ما يأمر به ، ويصدق قوله فيما قال . ولا تطلب عليه بينة ، مما يجوز فيه تصديق الإمام ؟

قلت : ومتى ينزل بمنزلة الإمام ؟

قال : إذا قدمه جماعة المسلمين ، حاكما ، أو قاضيا ، ورضوا به . وكان وليا ؛ لأنه لا يستحق التقديم ، إلا أن يكون وليا ، ويكون الجماعة الذين قدموه يقولون بعضهم بعضا . وأقلهم اثنان .

وقيل : ثلاثة .

وقيل : خمسة .

وقيل : ستة ، على ما جاء من الاختلاف في الإمامة .



## باب في صفة القاضي

والمدخول في القضاء والخروج منه

روى عن عمر - رحمه الله - أنه قال : لا يصلح القضاء إلا لمن جمع خمس خصال : أن يكون عالماً بما سبقه من الآثار ، مشاوراً لذوى الرأى ، حليماً عن الانحصر ، نزيهاً عن الطمع ، محتملاً للأئمة . فإن فاتته خصلة منها ، ففيه وصمة . وقيل : حتى يكون فيه مع هذا سكون الطمع ، وخروج عن الليل . ويكون عدلاً مرضياً ، ورعاً ولياً ، ولا غضب عند الحكم متوقفاً .

مسألة :

وقيل - عن ابن عباس - : أنه مر على قاض يقضى . فقال له : أتعلم الناسخ من المنسوخ ؟

قال : لا .

قال : هلكت وأهلك .

مسألة :

قال هاشم بن غيلان - رحمه الله - لا ينبغي للرجل أن يعتمد للقضاء ، حتى يكون عالماً بتأويل القرآن وتفسيره ، وناسخه ومنسوخه ، وحدوده ومقاصبه . وحتى يكون عالماً بالسنة ، وآثار الأئمة العدل .

وقيل : لا يكون الحاكم حاكماً ، حتى يكون إنصافه من ذنبه ، إذا أكل جاعدة غيره ، كما إنصافه من ذنب غيره ، إذا أكل جاعدته . فإن لم يفعل فعليه لعنة الله .

مسألة :

وعن عمر بن عبد العزيز أنه قال : لا ينبغي لأخذ أن يكون قاضيا حتى تكون فيه خمس خصال : ملقيا للزيف . والزيغ : الدناءة .

قال الكسائي : الزائف : الذي يرضى بالتقليل من المظالم ، ويخادن أخذان السوء

مسألة :

وقيل : كل من صالح للقضاء يكون شاهدا . وليس كل من صالح أن يكون شاهدا ، صالح أن يكون قاضيا .

مسألة :

وقال الزهري : ثلاث إذا كن في القاضى ، فليس بقاض : إذا كره اللوام ، وأحب المحامد ، وكره العدل .

وقال موهب قاضى همر على فلسطين : إذا لم يكن للقاضى ثلاث خصال ، فليس بقاض : يشاور وإن كان عالما . ولا يسمع شكية أحد ، وليس معه خصمه . ويقضى إذا علم .

مسألة :

في الرجل كيف يسمه الدخول في القضاء ؟

قال : إذا نزل بمنزلة ، يجمع له فيها معاني الأحكام الفطيفة ، التي تخص للاريد للدخول فيها . وذلك على وجهين : أحدهما على التخبير . والآخر لازم بغير تخبير .

ولا يصحان جميعا إلا بمعنى علم القضية التي تخصه ، ويصحح بها من لازم أو فضيلة .  
وهو أن يعرف المدعى من المدعى عليه في تلك القضية وأن يعرف أن المدعى عليه  
البينة ، وعلى المدعى عليه اليمين .

فإذا عرف ذلك ، وما يتولد من أحكامه ، في موضع لزومه ، ولو لم يعرف  
سائر الأحكام إلا هذه القضية ، ولو كان في معنى واحد ، ولو لم يخصه في همه كله  
إلا هي وحدها ، كان له وعليه إنفاذها ، على ما يلزم من واجبها ، ويسع من فضيلتها .  
وكان بتضييعه لهذه القضية ، في موضع لازمها ، هالسا كافرا ، وبتركها في موضع  
فضيلتها عاجزا مقصرا .

#### مسألة :

وقيل : القاضي من أمر الإمام ، إنما هو صديعة الإمام ، إذا شاء قدمه ، وإذا  
شاء عزله ، إذا كان عزله من طاعة الله .

قلت : وما اللفظ الذي يثبت من الإمام أو الجماعة من المسلمين للرجل ، حتى  
يكون قاضيا ؟

قال : إذا قال له الإمام أو الجماعة : قد جعلتك قاضيا بالحق ، أو قاضيا لله  
بالمعدل ، أو قائما بالقسط ، أو قاضيا لطاعة الله ، أو قاضيا لله بالمعدل ، أو قاضيا  
لله ، كان هذا كله يخرج قاضيا . وما زاد من مثل هذا مما يشبهه ، كان داخلا  
في جملة .

### بَاب مَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي وَيَنْبَغِي لَهُ

ومن انتصب قاضيا . وقال : إن السلطان أقامه من غير صحة .  
قال : إذا كان قوله لا يجوز في مثله الكذب على السلطان في التعارف ،  
وشهد معنى ذلك ، مما لا يحتمل خلافه ، فذلك صحة ، ولو لم يسمع بيقينه .  
ولا ينبغي للقاضي أن يولى القضاة ، إلا أن يكون ذلك قد جعل له . وله أن  
يستخلف حاكما مكانه ، إذا أذن له الإمام في ذلك .

#### مسألة :

وإن سافر القاضي ، أو مرض ، فليس له أن يستعمل قاضيا مكانه ، إلا أن  
يأذن له الذي استقضاه .

#### مسألة :

في للقاضي ، إذا قدمه الإمام ، فقضى ثم أراد أن يستعفى .  
قال : إذا قدمه الإمام للقضاء ، ورجى في نفسه إضباطا لذلك ، لم يكن له أن  
يخرج من طاعة الإمام . وعليه قبول ذلك من الإمام ومعونته ، إلا فيما لا يقدر  
عليه . فإن ذلك موضوع عنه ، أو في معصية الله ؛ فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية  
الله .

والإمام أن يعزله ، إذا رأى وجه عزله ، وتقديم من أولى منه ، وأصلح  
للأمر .

مسألة :

وليس لقاض ، ولا وال ، ولا عامل من العمال ، أن يجعل الحكم إلى غيره ، إلا برأى الإمام الذى جملة ، أو يجعل له الإمام ذلك مباحاً أن يقطعه . فإن فعل ، ذلك ، جاز ذلك ، إذا جملة فى أهله . وإنما بلى القاضى والوالى والعامل بنفسه . إن شجر عليه أمر ، استشار من يبصر الحكم . وكان هو العاقل لنفس الحكم ، والمتولى له . ولا يعتقد غيره بأمره ، ولا ينير أمره .

وقال من قال : إنما ليس له ذلك أن يعتقد حاكماً غيره ، يكون مكانه فى الأحكام .

وكذلك يعتقد القاضى قاضياً أو حاكماً .

وأما إذا أمر القاضى أو العامل ، من يحكم بين اثنين ، من رعيته ، بينهما بحضرته ، أو ينير حضرته . فذلك جائز للقاضى والعامل ، ما لم يحجر ذلك الإمام على القاضى والعامل . وهذا اختصرته .

هذا ما عهد به على أمير المؤمنين إلى مالك بن الحارث الأشتر ، حين وجهه إلى مصر ، لجباية خراجها ، أو مجاهدة عدوها ، وإصلاح أمرها ، وعمارة بلادها . أمره بقبول الله ، وإيثار طاعته ، وإيثار ما أمر به فى كتابه ، من فرائضه وسننه ، لئلا يسمع أحداً إلا اتباعها . ولا يشقى أحد إلا مع جحودها وإضاعته . وأن ينصر الله بنبيته وبدنه وإسانه . فإنه قد تكفل بنصر من ينصره وهو لا يخلف الميعاد .

إني قد وجهتك إلى بلاد قد جرت عليها دول قبلك ، من عدل وجور . وإن  
الغاس ينظرون قبلك من أمورك . فما كنت تفضل فيه ، من أمور الولاية قبلك .  
ويقولون فيك مثل ما كنت تقول فيهم .

وإنما يستدل على الصالحين بما يجري لهم على ألسن عباده . فليكن أحب  
إليك العمل الصالح ، بالصدق فيما ترعى به رعيك .

وامّاك هـواك تسخ نفسك . فإن سخاء النفس الإنصاف منها ، فما أحببت  
وكرهت . وأشمر قلبك الرحمة للارعية ، والالطف والإحسان إياهم لا تسكن عابهم  
سيفا مسلولا تنقتم . فإنهم صنفان : إما أخ لك في الدين . وإما نظير لك في الخلق .  
تفرط منهم الزلة ، وتعرض لهم الملل . ويؤثني على أيديهم في الدمعد والخطأ .  
فأعطاهم من عفوك مثل الذي تحب أن يهطيك الله من عفوه ؛ فإنك ووالى الأمر  
عليك فوقهم رتبة . والله فوقك وفوق من ولاك أمره . وهو ابتلاك بهم .

#### مسألة :

لا تقدمن على عفو ، ولا تنهجن بعقوبة . ولا تسرعن إلى هادرة ، وجدت  
عنها مندرحة ؛ فإن ذلك مهلكة في الدين وتقرّب في المصير . فإذا أعجبك ما أنت  
فيه من سلطانك ، فحدث لك به تهمة وخيلة . فانظر إلى عظام ملك الله وقدرته  
ملك ، على ما تقدر عليه من نفسك . فإن ذلك يكسر من جناحك ، ويهبط على من  
طماحك ، ويكف من غرثك ، وينفي إياه من غرب عقلك .

إياك ومساواة الله في عظمته ، والقشبه به في جبروته ؛ فإن الله يذل كل جبار  
ويهيئ كل مختال .



وليسكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق ، وأعمها في العدل ، وأجمعها  
للعامة ؛ فإن مسخط العامة يخفف برضا الخاصة . ومسخط الخاصة يفهم برضى العامة .  
وليس أحد من الرعية أثقل من الوالى مؤنة في الرخاء ، وأقلهم معونة في البلاء  
وأكره للإينصاف وأسأل بالإلخاف من الخاصة . وإعنا همد الدين وجماع المسلمين  
والمدة على الأعداء ، العامة من الأمة .

وليسكن أبعد رعيته من أطلبهم لمعايبهم ؛ فإن للناس عيوباً . فلا تكشف  
هما غاب عنك ؛ وإن الله يحكم عليهم .

ولا تعجلان إلى تصديق ساع ، وإن تشبه بالفاسقين . إن شد وزراؤك من  
قبلك للأشرار وزيرا ، فلا تكون لك بطانة ، تشر بهم في أمانتك ، كما أشر كرا  
في سلطان غيرك ؛ فإنهم أعوان الظلمة وخوَّان الأئمة .

جالس أهل الورع والصدق وذوى العقل والإحسان . ثم أريضهم على أن  
لا يطروك ، ولا يفجعوك بباطل لم تفعله ؛ فإن كثرة الإطراء تحدث الرهق ،  
وتدنى من الفرة .

وأكثر مدارس العلماء ، ومافسة الحكماء ، في تثبيت ما صلح عليه أهل  
بلادك ، وإقامة ما اعتقام به الناس قبلك ؛ فإن ذلك يحق الحق ويبطل الباطل .

مسألة :

والعلم أثر في رتبة المناصب ، لا يصالح بعضها إلا ببعض .

بعضها لا يصالح بعضها .

والعلم أثر في رتبة المناصب .

ومنها : قضاة العدل .

ومنها : عمال الإنصاف .

ومنها : أهل الخزانة والخراج ، ومسئلة للناس .

ومنها : التجار وأهل الصناعات .

ومنها : الطبقة السفلى من ذوى الحاجة . وكل قدسمى الله سبحانه في كتابه ،  
وشرحه لنبيه ، في سنته - ﷺ - .

فالجنود : حصون الرعية ، ودين الولاية ، وعز الدين . ولا قوام للرعية إلا بالجنود  
الذين يكونون من وراء حاجتهم ، وبهم يصلون إلى عدوم . وصلاح هؤلاء : بالعمال  
والكتّاب . والقضاة ، بما يجمعون من المنافع ، ويؤمنون عليه من خواص الأمور  
وعوامها .

تفقد أمور رعيتك . ولا يعظم في نفسك شيء قويتهم به . ولا تحقرن لطيفا  
تماهدهم به وإن قل ؛ فإنه داعية لهم إلى بذل النصيحة ، وحسن الظن بك .  
ولا تدع لطيف أمورهم ، اتسكالا على جسمها ؛ فإن ليسهر من لطفك موصفا ،  
ينتفون به . ولا يجسم موقعا لا يستغنون عنه .

ليمكن أبردوس جفدك ، من واساهم في معونتك ، وأفضل عليهم ببذلها  
يشبع من وراءهم ، من خلوقهم وأهلهم ، حتى يكون همهم لها واحدا ، في جهاد  
عدوك وعدوم ، التكرمة والإرصاد بالتوسعة . وحقق ذلك بحسن الفعال .  
واخصص أهل الفجدة ، وانصح في آمالهم ، إلى منتهى مالك لديهم من النصيحة ،  
بالبذل ، وحسن التعمد ، والثناء ؛ فإن الذكر منك بحسن فعلهم ، يهز الشجاع ،  
ويحرض الناكل .

اعرف لكل منهم ما أبلى ولا تضر بلاء أمر إلى غيره . ولا تقصر به دون غاية بلائه . ثم انظر في أمر عمالك ، واستعملهم اختيارا . ولا تولهم محاباة ولا أثرة . وأوسع عليهم في الرزق ؛ فإن في ذلك قوة لهم على استصلاح أنفسهم ، وغنى عن تناول ما تحت أيديهم ، وحجة عليهم ، إن خالفوا أمرك ويسلمون أمانتك . ثم تقدم بالإشراف عليهم . فإن أحد بسط يده إلى خيانة ، بسطت عليهم عقوبتك في بدنه ، وأخذته بما أصاب في عمله ، ثم نصبته بمقام الذلة ، ووسمته بالخيانة ، وقلدته عار التهمة منها .

مسألة :

وليكن نظرك في عمارة الأرض ، أبلغ من نظرك في استعجال الخراج ؛ فإن الجلب لا يدرك إلا بالعمارة . ومن طلب الخراج بغير عمارة ، أخرج البلاد ، وأهلك العباد .

ولا يثقل عليك شيء خففت به عنهم المؤنة ؛ فإنه ذخريمدونه لعمارة البلاد . وتزين لولايتك وال عمران . محمل ماحملته ، ويكون خراب البلاد ، من عوز أهلها ، وعوزهم ، لظن سوء الولاية بالبقاء .

واهل عمل من يحب أن يدخر حسن الثناء ، من الرعية والمثوبة من الله ، والرضا من الإمام .

واجمل لذوى الحاجة منك قتما ، تفرغ لهم شخصك وذهنك . ثم تأذن لهم عليك ، وتجلس لهم مجلسا ، تقواضع فيه لله ، الذي رفعك .

واخفض لهم جناحك في مجلسك ، وألن لهم كفك في مراجعتك ، حتى يكلمك

مفكرهم ، غير متعق ؛ فإن سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تقدر أمة إلا بأخذ الضعيف منها حقه غير متعق .

واحتمل الخرج منهم والفق . ونحّ هك الضيق والأنف ، يبسط الله عليك أكراف رحمته ، وبوجب لك ثواب أهل طاعته .

وأعط ما أعطيت هنيئا . وامنع في إجمال وإعزاز .

وليكن أكرم أعوانك عليك أليهم جانباً ، وأرحمهم بالضعفاء . ثم أمض لكل عمله ؛ فإن لكل يوم ما فيه .

واجمل لنفسك فيما بيدك وبين الله تعالى أفضل تلك المواقيت . ولا يطولن احتجابك عن رعيتك ؛ فإن احتجاب الولاة عن الرعية شعبة من الضيق ، وقلة علم بالأمور ، والاحتجاب يقطع عنهم ما احتجّبوا دونه ، فيصغر عندهم الكبير ، ويعظم الصغير ، ويشاب الحق بالباطل وإنما الوالى بشر ، لا يعرف ما توارى الناس به عنه من الأمور . وليست على القول سمات ، تعرف بها ضروب الصدق من الكذب . وإنما الناس رجلان : رجل سخط نفسه بالبذل للحق ، فبهم احتجابك من واجب حق تقضيته ، أو خلق كريم تسديه . وإما مبقلى بالمنع . فما أمرع كف الناس عن مسألتك ، إذا تبيّنوا منك ذلك ، مع أن كثرة حاجات الناس ما لا مؤنة فيه عليك ، من شكاية مظلمة ، أو طلب إنصاف .

وامتنع بما وصفت لك . واقنع فيه على حظك ورشدك .

وإن ظفرت الرعية بذلك حيفاً ، ناصحهم بغيرك ؛ فإن تلك رياضة لنفسك .

وارفق برعيقتك ، إن تبلغ به حاجتك ، من تقويمهم على الحق في خفض  
واحتال .

لا تدعن صلحا ، دعاك إليه عدو الله ، فيه رضى ؛ إن في الصلح دعة لجذورك ،  
وراحة لهمومك ، وأمنا لبلادك . فإن وقعت بينك وبين عدوك قضية ، عقدت له  
بها صلحا وألبسته بها ذمة .

فحط عهدك بالوفاء . وادع ذمتك بالأمانة ، واجعل نفسك جنة دون  
ما أعطيت . ولا يدعوك ضيق أمر ، لزمك فيه عهد الله ، إلى فسخه ؛ فإن صبرك  
على ضيق صدر ، ترجو فيه إفراجه ، وفضل عاقبته ، خير من غدر ، تخاف تبعته .  
وإياك والإعجاب بنفسك ، والثقة بها ، وحب الإطراء ؛ فإن ذلك أوثق  
فرص الشيطان ، ليمحو به إحسان المحسن .

وإياك والمن على رعيقتك ، والخلف لها بوعدك ، والسرع إليها بلسانك ؛ فإن  
في المن تبطيل الإحسان . والخلف بوجب المقت .

املك حمية أنفك ، وسورة غضبك ، وسطوة يدك ، وعزيمة لسانك . واحترس  
من كل ذلك بكف للتأذية ، وتأخير السطوة .



## باب في أدب القاضي

وما يستحب له ويكره ويؤمر به

قوله تعالى: «أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ» أي من مجلس القضاء .  
وكان مجلس الحكم إلى انقضاء النهار . وكل مجلس لحكم ، أو لمعصية ، أو لأمر  
عظيم ، أو فائز ، فهو مقام .

قال البيهقي :

ومقام ضيق فرجة بلساني ومقامي وجدل

مقامه : محاصرة فيه .

قيل : إن شريحاً قاضياً عمر بن الخطاب - رحمه الله - كان كلما قعد للحكم ،  
نظر في رقعة مكتوب فيها : « يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين  
الناس بالحق » الآية .

مسألة :

فإذا أراد الإمام الخروج إلى مجلسه الذي يقضى فيه ، فعليه بالأدب في القضاء  
والحكم وبحفظه ، ويعمل فيه ، ويكتب فيه إلى حاله وقضائه ؛ فإنه قد مضى في ذلك  
الأدب لأئمة الهدى .

مسألة :

ولا يخرج إلى مجلسه حتى يقضى حاجته ، ويقوضاً ويتنذى ثم يخرج . وإن

كان به غضب ، فلا يخرج للحكم . وإن حدث له غضب بمدخروجه ، فليصرف  
إلى منزله ولا يحكم بين اثنين وهو غضبان .  
وكذلك عن النبي ﷺ .

مسألة :

وكان عمر بن عبد العزيز - إذا جلس في مجلسه - قال :  
بسم الله الرحمن الرحيم . لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . استمسكت  
بعمرة الله الوثقى التي لا انفصام لها ، وتمزرت بأبي العزيز الحكيم وتوكلت على  
الله رب العرش العظيم . أرايت إن متعناهم سبعين . ثم جاءهم ما كانوا يوعدون  
ما أغنى عنهم ما كانوا يمتعون . ثم تمثل بقول أبيه :

نسر بما يبلى ونفرح بالئى كما اغتر بالذات فى الدوم حالم  
نهارك يامرور هو وغفلة وإليك نوم والردى لك لازم  
وتشغل همما سوف تدرك غيه كذلك فى الدنيا تعيش البهائم  
فلا أنت فى الأيقاظ يقظان حازم ولا أنت فى المنام ناج فسلم  
ثم يقول : كم مستقبل يوما ليس بمكتمله ، ومنتظر غدا وإيس من أهله .  
ولو رأيتم الأجل ومسيره ، لأبغضتم الأمل وغروره .

مسألة :

وفى عهد هـر إلى أبى موسى : إياك والضجر والقلق ، والتفكير لاختصوم فى  
مجلس الحق ، الذى يوجب الله فيه الأجر ، ويحسن فيه الذكر ؛ فإن من خلاصت  
نيتته ، فيما بينه وبين الله ، كفاه الله ما بينه وبين الناس .

مسألة :

وعن النبي ﷺ أنه قال : لا يقضى القاضى إلا وهو شعبان .

مسألة :

فإذا انتهى إلى مجلسه ثم سأل الله العافية له ولهم ، وسأله العون والتوفيق ، ثم ليجلس في مجلس الحكم ، وعليه الوقار والسكينة .

مسألة :

وينبغي له أن يسلم على القوم ؛ تقول النبي ﷺ : أنصروا السلام .  
وكذلك يفعل الخلعان ، إذا وصلا إليه ، اقتداء بأخبار رسول الله ﷺ .

مسألة :

وإن عطس القاضى شتمه . وإن عطس أحدهما شتمه القاضى ، أو صاحبه .

مسألة :

ويؤمر باستقبال القبلة ؛ لحديث ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال : لكل شئ شرف . وإن أشرف المجالس ما استقبل به القبلة .

مسألة :

وإذا جلس إليه الخصوم ، أعرض عنهم ، حتى تجترى قلوبهم ، وتنبسط ألسنتهم ، ويذكروا حجبتهم ، ويجلس الخلعان بين يديه سواء .

مسألة :

وقيل : عزل هر بن عبد العزيز بعض قضاته .



فقال : لم عزلتني ؟

قال : بلفتي أن كلامك أكثر من كلام الخصمين ، إذا تحاكما إليك .

وعما يستقبح من النضاة : كذبتهم ، إلا أنه من كل قبيح ، وهو من النضاة أقبح .

مسألة :

ومن السنة : أن لا يجلس أحدا من الخصوم في مجلسه ، وأن يحضره ناس من الفقهاء ، ممن يوثق برأيه ، فيسألهم عن الشيء ، إذا أشكل عليه .

مسألة :

ولا ينبغي للقاضي ، أن يشاور رجلا يسأله ، والخصم قد دام ؛ فإن ذلك مما يكسرهما عن حجتكما . وأن لا يجلس أحدا من الخصوم قريبا منه ، ولا يساه . ولا يمازح أحدا ، وهو في مجلس القضاء . ولا يقسم في وجه أحد من الخصوم ، كان يعرفه قبل ذلك ، أو لم يكن يعرفه .

ولا ينبغي أن يبدأ أحدا من الخصمين - وإن كان يعرفه - بالسلام قبل ذلك . ولكن إن سلم عليه ، فلا بأس أن يرد عليه السلام .

وقيل : لا يرد عليه حتى يحكم بينهما ، ثم يرد .

وقيل : يقول : وعليكما السلام . وكأنه لا يقصد بالرد على من يسلم عليه .

مسألة :

ولا يقضي القاضي وهو مريض ؛ لأن الأرض يذهب ذهنه .

مسألة :

ولا ينبغي للقاضي أن يتضي بين الناس وهو غضبان ، ولا جوعان ، ولا مهمم ،  
ولا مهمم ، ولا كفيف من الطعام . وينبغي أن يكون وسطا من ذلك .

مسألة :

وروى من شريح : أنه كان إذا غضب أو جاع قام .

وعن الشعبي : أنه رثى يأكل عند طلوع الشمس . فقل له .

فقال : آخذ حلى قبل أن أخرج إلى القضاء .

ويكره أن يحكم وهو مغفّر القلب بما يرد من الأمور .

وقيل : إن تغفّر لفرح مفرط ، فلا يحكم .

مسألة :

ويستحب للحاكم : اتخاذ درة ، يؤدب بها السفهاء والظالم .

وروى عن عمر - رحمه الله - : أنه كان له دة .

وروى : أنه كتب إلى أبي موسى : إذا رأيت الظلم يتعمد الظلم ، فأرجع  
رأسه بالدارة .

مسألة :

ونحب أن يشاور في الأمور ؛ لما ثبت ذلك في سنة الرسول - عليه  
السلام - .

وروى عن أبي هريرة أنه قال : ما رأيت أحدا أكبر مشاورة لأصحابه من  
رسول الله ﷺ .

وما جاء عن عمر - رضي الله عنه - : أنه كان يشاور حتى المرأة .

مسألة :

ولا ينبغي للقاضي : أن يبيع ويشترى في مجلس القضاء ؛ لأن ذلك يشغله عن النظر في أمور المسلمين وكل ما يشغله عن النظر ، فإنه يمتنع منه ؛ بدليل الرواية : لا يحكم وهو غضبان . وكأن المعنى : أنه يمتنع ذلك عن النظر والفسكر في إنصاف الخصوم ؛ ولأن ذلك يرفع هيئته . ولا بأس في غير مجلس القضاء بذلك . قال الشافعي : ليس له ذلك ، ولكن يوكل في ذلك وكيل لا يعرف .

مسألة :

ولا بأس أن يشهد القاضي الجفازة ، ويعود المريض .

مسألة :

ولا ينبغي أن يبدأ أحد الخصمين - وإن كان يعرفه - بالسلام . ولكن إن سلم عليه ، فلا بأس أن يرد السلام .  
وقيل : لا رد عليه .

وقيل : يقول : وعليكم السلام ، كأنه لا يقصد بالرد على من يسلم عليه .

## باب في موضع القضاء ووقته وما يستحب من ذلك

وللحاكم أن يقضى في منزله إن شاء . ويستحب أن يكون جلوسه في موضع  
معتوسط للقضاء ، في المهر الذي فيه بين أهله ؛ ليكون في ذلك أرفق بالناس .  
وحيث قضى بالحق ، فحكه نافذ .

الدليل على ذلك : ما روى عن النبي ﷺ : أنه قضى في بيت أم سلمة .

واختلاف الناس في القضاء في المسجد .

فقضى شريح والحسن والشعبي وغيرهم في المسجد .

وقال مالك : القضاء في المسجد من أمر الناس القديم .

وفي موضع : وجائز القضاء في المسجد . ولا تقام فيه الحدود . ولا بأس  
بالحكم في المسجد . ولا يمنع من دخوله مؤمن ، ولا كافر ، ولا حائض . ولا حاجة  
بأن يمنع من دخول المسجد ، سوى المسجد الحرام . وليس في منع الحائض من دخول المسجد  
حديث يثبت . وقد قدم وقد تقيف على النبي ﷺ ، أنزلهم المسجد . وقد نظر نبي  
الله داود - عليه السلام - بين الخصم ، إذ تهرروا المحراب . فالحكم في المساجد  
جدير ، وقال : إن التلاعن بين الزوجين إنما يكون في المسجد .

ويؤمر الحاكم - إذا دخل المسجد - : أن يصلي ركعتين ، ثم يجلس .  
وكره ذلك قوم .

وعن همر بن عبد العزيز : أنه كتب إلى التام بن عبد الرحمن : أن لا تقضى  
في المسجد ؛ فإنه تأتلك الحائض والمشرک .

وكره ذلك الشافعى . وكره الحاكم فى المساجد ؛ لما يحرى فيه من إقامة الحدود .  
وعن عمر : أنه أتى برجل فى شئ . فقال : أخرجاه من المسجد فاضرباه .  
وعن على : أنه أتى بسارق فقال : فاقبر أخرجه من المسجد فاقطع يده .  
وفى إقامة الحدود فى المسجد اختلاف كثير بين قومنا ، من الترخيص  
والسكراهية .

وقال بعض : إن الله تعالى أمر نبيه ﷺ بالحكم بين الناس ، ولم يخص  
مكانا دون مكان . فللحاكم أن يحكم بينهم ، إن شاء فى المسجد ، وإن شاء فى  
منزله . ليس لأحد أن يمنع الحاكم من الحكم ، فى مكان دون مكان ، بهوى حجة .

مسألة :

وعلى الحاكم : أن يحكم فى كل وقت ، إلا أن يكون فى وقت له فيه عذر ،  
ولا يمكنه ذلك . وينبغى أن يجلس للتضاء غدوة وعشية ، ولا يتشاغل بغير ذلك .  
وقيل هن سوار : إنه كان يقعد للناس يوما كله .  
ولا ينبغى للحاكم أن يقعد نفسه بطول الجلوس ؛ لأن ذلك يعمل ويسأم .

مسألة :

وقيل : إن الحاكم يقعد للناس إلى القنائل ، ويريح نفسه إلى أن يفطر فى  
الأحكام ، ويتعلم ما يلزمه ، مما قد رفع إياه ، فيسكون ذلك عونا له إلى أحكامه

## باب فى إثبات الأحكام وكتبها

وينبغى للحاكم : أن يكتب فى كل ما قطع من أمور الناس فى الحكم ،  
ويكتب بينهم كتابا ، ويشهد على ذلك عدولا ، مثلا يرجع الخصم بعفت خصمه .  
وإن وصف الصفة على وجهها كيف فعل ، كان ذلك أبرّ وأوضح وأجلى لأمى .  
وإن كتب : إنى قد فرضت لفلان اليتيم ، فى ماله ، أو على ورثته ، إن  
لم يكن له مال ، أو لفلانة على زوجها ، أو صحت معى هذه الأرض ، أو الدابة  
لفلان ، وحكمت لها على فلان ، فهو جائز .

مسألة :

فى الشهادة والحاكم ، على كتاب الحكم ، إنه يقول : أشهدرا : أنى قد  
قضيت بما فى هذا الكتاب ، وأثبت الحكم . ويقول : أشهدوا على جميع ما فيه .  
وإن هذا أبرّ بالشهادة . والأول شهادة منه على القضاء والحكم بما فيه .  
والذى ينبغى لمن يأتى بعده من الحكام : أن لا يقوم على الحاكم الأول  
إلا أنه قد اجتهد ، واستنصح لنفسه .

وإن كتب فى كتابه : كيف طلب الطالب ، وكيف صح الأمر عنده بالبيعة  
المادة . وكيف قطع حجة الخصم ، وحكم للمحكوم له ، فهو أحب إلينا .

مسألة :

والذى ينبغى للحكام : أن يشهدوا المدول على أحكامهم التى حكموا بها

للناس ، من الفرائض والأيمان والأموال ، ونحو ذلك ، في أيام جواز ذلك لهم .  
ويؤخذ بذلك بعد زوالهم .

وفي موضع : أنه سأله أن يكتب له ، ويشهد له ، فعليه ذلك

مسألة :

وكان أبو مروان - قبل ارتفاعه من صبحار - يكتب للناس ما ورد عليه . من  
أمورهم ، ويشهد على ذلك . ومما كان يشهد به أحكام لم تتم ، فيشهد بذلك لأهله ،  
على قدر ما ورد عليه .

مسألة :

ومما تفعله الأحكام - إذا نفذ من عند الحاكم حكم إلى بعض القرى - كتب  
نظرا إلى ما يكتب في كتاب عنده ؛ لأن في ذلك الاستحاطة ، إذا احتاج من  
بعد ذلك ، أن يعرف كيف صح ذلك عنده ، وكيف أمر فيه ، وجده ثابتا عنده  
على وجهه .

مسألة :

وكان محمد بن محبوب يرى أن يكتب الحاكم : بسم الله الرحمن الرحيم . هذا  
كتاب كتبه فلان ابن فلان ، وإلى فلان الإمام على مصر كذا ، في وقت كذا .  
وأشهد عليه الشهود المسمين في صدره ، أو أسفله : أنه حضر في فلان ، وادعى  
على فلان كذا ، فدعوته عليه بالبينة . فنزل إلى يمينه ، وأبطل يمينه ، واستحلفته  
له برأيه ومطلبه يمين المسلمين ، على ما ادعى من هذا الحق ، تخلف وبرى فلان ،  
وبرأته ، وحكمت له بالبراءة منه ، وقطعت عنه حجة فلان في هذا الحق .

وكذلك كل ما يجرى على يديه من الأحكام .

وكذلك ما صبح معه من الحقوق ، وفرائض النساء والأيتام والأغنياء ،  
وجميع ما يحكم به .

مسألة : فإن شهد شاهد عدل : أنه حكم على فلان بألف درهم ، ولم يحفظ  
ذلك ، فإنه يحكم له ، ويشهد له : شهد معي شاهد عدل : أني حكمت لفلان بكذا  
وقد ثبت له بهذا الحكم على فلان .

مسألة :

وإذا قال الحاكم : إنني حكمت بشهادتي ، فهذا حكم ساقط . ولا يحكم  
بشهادته : إنني حكمت بكذا ، حتى يشهد معه غيره .

مسألة :

وليس للحاكم أن يولى كتابة إلا عدلا عدده ، أو يفتا ثقة ، ويقرؤه عليه ،  
قبل أن يختمه . بل على الحاكم أن يقول النظر فيه بنفسه ، قبل أن يختمه .

مسألة :

وقيل : لا إثم على الحاكم ، في ترك إثبات الأحكام ، ما لم يرد خلافا للمسلمين  
إلا أنه مفرط في ما احتمله ، من أمور العالمين .

مسألة :

وإذا أثبت الحكم بدفتر حكمه ، فإنه يكون متروكا ، لا يحدث الحاكم فيه ،  
ولا غيره حدثا ، ولو مات المدعى والدفعى عليه . وليس على الحاكم في اللزم ،  
أن يشهد على دفاتر حكمه عند موته .



مسألة :

وعلى الحاكم أن لا يفتب عنه ما يكتب عنه كتابه ، من الشهادات ،  
وغيرها .

ولا يولى كتابه سماع البينات ، إلا أن يرجع ينظر . ويقرأها على الشاهد .  
فإن تولاهما ، فهو خير . وإن تولى كتابها بيده ، فهو أحسن .

وقد كان الحكام ، يولون السكتاب الثمناة ، البصراء بذلك . ثم يقرأها  
عليه ، وعلى الشاهد . وينظر فى الشهادة .

وذلك مثل موسى بن على ، كان يكتب له سعيد بن محرز .

فأما من لم يحسن كيف يسمع ، ولا كيف يكتب الزهادة عن الشاهد ، فلا  
يقولى ذلك .

فإن راى الحاكم ، وكتب غير ( صكه ) ثقة ، وهو يسمع وينظر فيها ، فلا  
بأس . ولا يولى حفظ كتبه وحملها إلا ثقة أمين .

## باب فى كتب الحكم

واثمان الثقة على حفظها

وللحاجبكم أن يأتى على كتب حكمه ، الرجل الواحد الثقة ، من أصحابه ، أو غيرهم . ويأتى على ما يصح عنده ، من حقوق الناس وجراحاتهم . ثم يأخذ بقوله فإن جاءه بكتاب فيه الحكم ، ولم يحفظه الحاكم ، أنه حكم به ، ولا دفعه إليه ، إلا بقوله ، فهو أمين ، فيقبله منه . وليس هو شاهدا ، بل هو أمين على حفظه ، وهو كذلك ، إن اتهمه على كتاب ، فيه شهود شهدوا معه . ثم جاءه بالكتاب ، فلم يحفظ الحاكم أن الشهود شهدوا معه بهذه الشهادة ، إلا قول الأمين : إنهم شهدوا عنده بهذه الشهادة ، واثمفى عليها ، فإنه يقبل قوله ، ويؤخذ بذلك الشهادة ، إذا علم أنه أقامه لذلك .

قال أبو المؤثر : إذا لم يعلم أنه دفعه إليه . فالله أعلم .

وقال غيره : إذا لم يعلم أنه دفعه إليه ، ولا يقبل منه . فإذا علم أنه دفعه إليه ، فلما جاء به إليه ، لم يعرف أنه هو ، قبل قوله فى ذلك : أن هذا كتاب حكمه الذى دفعه إليه .

وإن كانت جراحة ، اقتصص لصاحبها بأمره . وإن كانت جراحة أمره أن يقيسها ، قبل قوله على ذلك . فإن لم يحفظ أنه أمر أن يقيس له ، لم يقبل ؛ لأن هذا حكم . ولا يحفظ أنه أمره به .

مسألة :

قال محمد بن المسبح : وينبغي له أن يكون كقبة في شيء ، يكون عليه ختمه .  
ولا يوصل إليه إلا على ذلك الختم . ولا يحمله هو حتى ينظر إليه على حاله .

مسألة :

ولا يقبل ذلك حاكم آخر إلا الحاكم الذي ائتممه ؛ فإن له أن يأخذ بكل  
ما في كتبه من الشهادات والإقرار والحكم . فإن لم يحفظ أنه حكم بذلك ،  
ولا أنه سمع تلك الشهادات ، فسكتب مكان حفظه .

مسألة :

فإن غابت كتبه ، مع غير أمين ، من سارق ، أو غيره . ثم رجعت إليه ،  
لم يأخذ منها إلا بما حفظه .  
ويستحب للحاكم : أن يتخذ قطرة ، يحمل فيها كتب إنبات الأحكام .

مسألة :

وعن الخليل : قيل : قطرة . وهي شبه سبط يصف من قصب .  
وقيل : القمطرة : التي يكون فيها كتبهم وحجبتهم .

## باب من يجوز حكمه وتوليته

ومن لا يجوز

ولا يجوز لأحد من أئمة العدل : أن يستعمل على رعيته في أمورهم ، والقضاء عليهم ، غير أهل العدل . ولا أن يستعمل عدلا في دينه ، من قومنا ، أو من غير أهل دينه .

ولا يجوز أن يولى شيئا من أمانته ، التي ائتمنها الله عليها في خلقه ، إلا أهل العدالة والولاية ، من أهل دعوة المسلمين .

مسألة :

ولا يجوز أن يحكم إلا عالم بالحكم . ولا يكون إلا عدلا من المسلمين . ألا ترى إلى قوله عز وجل : « يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ » ولم نعلم أن النبي ﷺ أجاز حكم غير عدل . وأيضا إن الشاهد لا يكون إلا عدلا باتفاق . والحاكم في الدماء والأموال ، أجدر ألا يكون إلا عدلا مرضيا .

مسألة :

محمد بن محبوب : إن الإمام إذا ولى غير الأولياء ، استتيب . فإن تاب وإلا برى منه ، وانخلع من إمامته .

وعن عمر بن الخطاب : من استعمل فاجرا ، وهو يعلم أنه فاجر ، فهو فاجر منه . وقد أنكر المسلمون على عثمان ، استعمال السفهاء ذوي قرايته ، واستعمال الوليد ابن عقبة .

مسألة :

وصفة المدل الذي يجوز الإمام توليته ، والنيابة عنه ، في النظر في أمور المسلمين : أن يكون موافقا في القول والعمل ، والمذهب والاعتقاد . ويكون مجتنباً للكبائر والصغائر . ولا يقع منه فعل من هذه الوجوه ، إلا أن يهفو بصغيرة ، على غير عمد لها . فالواجب الصبر عليه ، إذا كان على طريق الفلأط والمصبر ، وبأن القدم منه عليها .

مسألة :

قيل : إن الإمام سعيد بن عبد الله ، أمر أحمد بن محمد بن خالد بن قحطان : أن يتولى بعض قرى الجوف فاهتفع . مقال هـ : إن شئت فافعل ما أمرتك به . وأما إن شئت الحبس فلك . ولم يذره من الحبس والولاية ، إذا رأى أنه يصلح لذلك . وقد وقع عليه للنظر من الإمام .

مسألة :

والأقبط لا يولى الحكم .

قال الفضل بن الحواري : يجوز أن يكون الأقبط حاكماً ، إذا كان عالماً أميناً .

مسألة :

ولا يجوز أن يحكم العبد ، ولا أن يكون حاكماً . ولا تؤخذ عنه مدالة الشاهد . فإن لم يعرف حتى حكمه ، فقد قيل : إن حكمه جائز ، إلا أن يكون خطأ .

مسألة :

ولا يكون الألف حاكما . ولا معذلا وشاهدا ، ولا أمينا على شيء . من أمور  
الحكام . وكذلك من صح عليه : أنه ينتمي إلى غير قومه ، أو يدعي أنه من العرب  
وهو مولى .

مسألة :

والمرأة لا تكون قاضية ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام : أخرجهن من حيث  
أخرهن الله .

قال الشافعي : لا يجوز للمرأة أن تكون قاضيا

قال أبو حنيفة : يجوز في جميع الأشياء ، إلا في الحدود .

قال : ولا يجوز أن يكون القاضي عاميا .

قال أبو حنيفة : يجوز ، ويقلد العلماء في الحكم .

مسألة :

في الأعمى - هل ينتصب قاضيا ؛ فلما نرجو أن يفهم الله غيره .

قال غيره : إما أن يقضى هو ، فلا يجوز قضية الأعمى ؛ لأن الحكم لا يكون  
إلا بالمعينة .

قال : وإن ولي القضاء أعمه وموضعه ، وولي هو غيره الفصل بين الناس ، فيشبهه  
الإمام في الاختلاف .

مسألة :

قيل : كان مسبيع بن عبد الله أهبي . وكان يقضى في نزوى بين الناس ،  
في أيام غسان الإمام والقاضي يسمع الشهود ، ويقضى على الخصمين ، وهو لا يرى  
أحدا منهم . فلما نحن في نفوسنا من هذا ، من غير أن نرى ما يفصله المسلمون  
خطأ . ولو كان هذا خطأ ما قبله فقهاء المسلمين ، وهم يومئذ أوفى ما كانوا عليه .  
والدولة أهر ما كانت . وهم يومئذ لا نعلم بينهم اختلافاً ، في رد شهادة الأهبي ،  
على الشخص بعينه .

\*\*\*

## باب الحكم بأمر الجبارة

وإذا ولي سلطان جائر ، رجلا من المسلمين ، على الأحكام بين الناس ، له ذلك . وبأخذ للناس الحقوق من بعضهم لبعض ، ويحبس على المكر ، عليه . هذا قول أبي الحواري .

قال : وقدوة لنا : يجوز للقاضي ما لا يجوز لغيره من الجبابة . والقاضي الحكم عنده ، ولا يرفعه إلى السلطان . وقد بلغنا أن موسى بن أبي جابر ، قاضيا لراشد الجلفداني

وقال غيره : لا يجوز القضاء لغير أمر إمام العدل ، أو بغير أمره . ولا أن يقضى أحد بأمر أئمة الجور .

ومن ذلك : ما قال المسلمون : إنه لا يفقد قاض عدل كتابا نقض جرح حتى يعلم أهل الجور أن الجور لا يجوز عند أهل العدل . وقد قال الله تعا « ولا تطيع منهُمْ آمّما أو كفّوا آ » . وقالوا : لا حكم إلا لله ولا طاعة عصى الله .

قال : ومن يقول : إن موسى بن أبي جابر . كان قاضيا لراشد الجلفداني . فقد ركب ذنبا عظيما ، وقال منكرا من القول وزورا ؛ لأنه طعن في إمام المسلة وراشد كان جبّارا ، وموسى كان في عمان ، إمام أهل زمانه ، في العلم . ولعله إذا وصل إليه أحد من الناس ، وطلب أن يقضى بينهم ، بما أراه الله من الحق ، ولا تظن بموسى أنه يجهل فعل ما لا يجوز . وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال لا تسكن أمية ثلاثين .



مسألة :

وأمر الجبار لهذا أنك احكم بين الناس بالعدل، أو بالحق، هو أمر بمعروف أو نهى عن منكر . وذلك واجب على الناس . فطبيعه أن يحكم بين الناس ، وينصفهم ، كان بأمر الجبار ، أو بغير أمره ، ما وجد سبيلا .

فإذا لم ينله ، إلا بالقهر للناس ، أو بهيمنة الجبار ، أو بكاتبته ، أو برفعهم إلى الجبار ، أو حاكمه ، أو بمسوونة الجبار له على ذلك ، بالقهر منه لهم ، والحبس ، وغيره من العقوبة ، أو منع الناس من التصرف ، حتى ينصفوا بعضهم بعضا ، لم يجوز له . وكان هالكا بذلك ؛ لأنه عاضد للجبار ، أو حاكم له مالميس للجبار فعله ؛ لأنه رجل من الرعية .

وليس للرعية قهر الناس بالحكم . ولا يعاقبون من امتنع منهم من ذلك ؛ لأن ذلك للعاهلكم دون غيره .

مسألة :

فإذا كان فعله بأمر الجبار له ، وقصد بذلك مودة للسلطان وطاعة ، ولا انتها ، إلى أمره ، فهو آثم .

وإن كان فعله لأن الجبار أمره ، وإن الله هو الذي أذن له ، فهو مأجور محسن .

فإن لم يفعل أحد الخصمين ، وقدر على حبسه ، فليس له حبسه ؛ لأن الحبس ضرب من العقوبة . وليس للرعية أن تعاقب . وإنما كان له الحبس ، بأمر حاكم عدل ، إذا ولاه الحكم . ولا يحبس بأمر للجبايرة ؛ لأن الجبار ليس بحاكم في الحقيقة . وإنما هو فاسق من فساق الرعية .

مسألة :

في حاكم من حكام الجبابة . هل له أن يحكم بالمتخلف فيه الرأي ؟

قال : قد قيل ذلك .

وقول : لا يجوز .

قال : وعلى قول من أجاز ذلك ، فله أن يجبر عليه ؛ فإن من أجاز له أن يحكم

به ، أجاز له أن يجبر عليه ، من المتخلف فيه ، والمجتمع عليه .

قيل : فهل يجوز لأحد ، يعينه على ما قام به الحكم ؟

قال : إذا جاز له هو الحكم به ، جاز لمن يعينه عليه . وإذا لم يجوز له ، لم يجوز

لغيره ؛ لأن كلا مخاطب بإقامة العدل ، من بار وفاجر .

مسألة :

عن الشيخ أبي الحسن ، عن سلطان جائر ، يولى واحدا من المسلمين ، في

بلد ، على أخذ الحقوق للناس ، من بعضهم لبعض . هل له ذلك ؟ وهل يحبس على

المنكر ويعاقب عليه ، ويدعى أنه والى فلان ، أو لا يدعى ؟ فإن ذلك جائز ، إذا

كان إنما أقامه على الأحكام بين الناس . ولا تجوز الجبابة . وقد قالوا : يجوز

للقاضي ما لا يجوز لغيره ، من الجبابة . والقاضي يتقطع الحكم عنده ، ولا يرفعه

إلى السلطان .

## باب في الحاكم من الرعية

أبو الحواري - فومن حكم بين المسلمين ، من ولاية له عليهم ، ما أنكر  
المفسر ، وعاقب عليه ، فيصمه ذلك إلا الحدود . فليس له أن يقسم الحدود ،  
ولا القصاص والدماء ، إلا بأمر السلطان .

وأما الأحكام بين الناس ، وإنكار المفسر ، والأمر بالمعروف ، والإصلاح  
بين الناس ، فهذا من أفضل الأعمال .

قال أبو سعيد : له ذلك إلا الحدود ، إذا قام بالعدل . وعليه مشورة المسلمين ،  
إن كانوا بخضرته ، أو أحد منهم ، إلا من يخاف في مشورته ، تلويث الأمر ،  
وتضييقه منهم ، فليعدل بالعدل بما قدر . وعاجبه الرضا بالعدل . وليس لهم رده  
وكرهه . وعليهم التماون ، على جميع ما قدروا عليه ، من العدل . وأقل ذلك  
منهم : الرضا به .

### مسألة :

أبو الحسن - فيمن بُلى بأمر الناس ، يختصمون إليه ، ولا ينال العدل بينهم  
إلا بالجبر ما أولى به فإنه من أفضل المعروف : إغاثة الملهوف ، وعون الضعيف .  
فإذا قدر على الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وإنصاف المظلوم ،  
فأبصر عدل ذلك ، وجب عليه القيام بقدرته . وذلك من أشرف الأعمال . وقد  
يقال : إن عدل ساعة أفضل من عبادة سبعين سنة ، قائماً ليلاً ، صائماً نهاراً . وفي  
أطام الجبل ، أفضل من أيام التائبين بالعدل . ولا يعذر من قهر في منكر ، وهو

يقدر أن ينسكه بهدل وبصر . قاله الله عباد الله أن يترك القيام بالمدل ، في مواطن الفضل ، لقول أهل الجهل . فلم يقيم المسلمون على أهل الجهل إقامتهم بالعدل . بل قد حسفوا ذلك ، كما قال جابر بن زيد ، حين بلغه قتل عبد الملك ابن مروان ، للمتزوج تريكة أبيه : لقد أحسن عبد الملك وأجاد .

مسألة :

وعنه : قلت : إذا اجتمع صلحاء البلد ، وقدموا رجلا ، ورضوا به أن يمنع الفاس ، ويشد على أيديهم ، ويحبرم على الحكم . هل يسمه ؟  
فقدم إذا أبصر عدل ما قدموه له ، وقدر على إنفاذه ، فذلك واجب عليه .  
ولا عذر لمن حكم يريد العدل ، فوقع في الجهل .  
ولا عذر لمن قدر على إنفاذ العدل ، فتركه وهو يبصر ، خوفا أن يقع في الجبل .  
ولا يعذر الله الآباء ما يلزمه .

مسألة :

هل على المسلمين إذا انتصب رجل قاضيا ، وهو أهل لذلك ، أن يسألوه من أقامه ؟ فإذا كان من المسلمين ، وحكم بالعدل ، لم يكن عليهم أن يسألوه ، سواء لهم له فضيلة أن يسألوه .

## باب في حكم الحاكم

إذا تراضى به الخصمان

وإذا حكم الرجلان رجلا ، نفى بينهما جاز .

والأصل في جواز ذلك : قوله تعالى : « وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا » الآية .

وروى أنه عليه السلام سأل الأوس : ترضون أن يحكم فيكم رجل منكم ؟

فقالوا : نعم . فحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم سمد بن معاذ . ولما جاء سمد

قال لهم : عليكم عهد الله وميثاقه ، إن الحكم فيكم كما حكمت . .

قالوا : نعم .

قال : وعلى من هاهنا للفاحية التي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو ممرض عنده

إجلالا له . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نعم .

قال : فإني أحكم فيهم : بأن يقتل الرجال ، وتقسم الأموال ، ونسب الداراي

والنساء .

فقال صلى الله عليه وسلم : لقد حكم بحكم الله ، من فوق سبعة أرقعة لحكمه رسول

الله صلى الله عليه وسلم ، وقبل حكمته .

مسألة :

وإذا رضى الخصمان برجل ، فحكم بينهما بعدل ، فليمضه للقاضي ، ولا يردده .

وقال غيره :

فكذلك لو تماكما إلى ضرب البصر . وفيه رأى آخر .

مسألة :

وإذا قال الخصمان لرجل : قد حكمتك بيننا ، وقد رضىنا بك حاكما ، فاحكم بيننا فله أن يحكم بينهما ، ويخلف من لزمه البين . وليس له أن يحبسهما ؛ لأن الحبس ضرب من العقوبة .

وقد يوجد عن أبي الحرارى : أن الخصمين ، إذا تراضيا به يحكم بينهما ، جاز ذلك له ، أن يخلفهما وأحسب أنه قال : يجبرهما على ذلك . ولعل غيره يقول غير ذلك .

قال : وأنا لا أحب أن يكون أحد يجبر الناس على الأحكام ، إلا برأيهم . وإن حكما رجلا ، فوجبت اليمين على أحدهما ، فأحضر الخلف نية صرف المعنى الخلف عليه ، لم تنفمة نيته . والنية المصاف له ، ولو كان جبارا ، رضىا بحكمه . واليمين على حق والله أعلم .

قال أبو الحرارى : إذا حكم رجل من المسلمين بين الناس ، من غير ولاية له عليهم ، أنكر المفسكر ، وعاقب عليه ، حبس ، وسعه ذلك ، إلا الحدود . فليس له أن يقيم الحدود ، ولا التصاص فى الدماء ، إلا بأمر السلطان .

وأما الأحكام ، وإنكار المفسكر ، والأمر بالمعروف ، والإصلاح بين الناس ، فهذا من الفضل . وهذا طاعة الله عز وجل .

## باب الحكم من جماعة المسلمين

وإذا لم يكن إمام عدل ، رجع الناس إلى المؤمنين ، وخيار المسلمين ، وهم الأصل ، والأعلام الدين أقاموا الإمام ، كما قال الله تعالى : « كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْفِئْطِ شُهَدَاءَ اللَّهِ » وقال : « وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ » وهذا الموضع الذى فيه ، ورد الأمر إلى المسلمين .

وذلك : أن الناس كانوا قد استغفروا بأئمة العدل ، فى جميع أحكامهم . فلما صاروا فى أرض ، ليس فيها إمام عدل ، واحتاج الناس إلى إنفاذ وصايا الموتى ، والقيام للأغائبين واليتامى بفرائضهم ، وإقسام ما بينهم ، وإصاف الناس فى حقوقهم ، مما كان يقوم بحكام العدل .

ولما لم يكن حاكم عدل ، رأينا أن يحتج فى ذلك عدول من المسلمين ، من أهل العقل والفضل .

فإن لم يكن جماعة ، فأربعة رجال عدول .

فإن لم يكثر نوا أربعة ، فرجلان عدلان ، وهما حجة الله . وبهما تنفذ الحقوق والأحكام .

فلما اجتمعوا على إنفاذه ، قام بهما ما يقوم بإمام العدل . إذا لم يكن . وفى الحق حياة يا أولى الألباب ، عليكم تذكرون .

مسألة :

وإذا لم يسكن فى البلد حاكم ، من بار ، أو فاجر ، من المقربين بالإسلام ،

فعلى المسلمين - إذا قدروا - أن يقدموا حقا ، أو دعاهم أحد ، فاستمعان بهم على قيام بحق . وأم-كنهم ذلك من غير تقية ، فملوا ما أ-كنهم ، مما لا تقية عليهم فيه ، عقد أهل زمانهم من أرضهم .

فإن قدروا أن يقوموا بالحق كله ، على أن يقيموا إماما مرضيا ، فى دية عذهم ، ويبايعوه لله على عقد الإمامة ، ويقوموا معه ، لزمهم ذلك ، إذا قدروا عليه .  
وحد قدرتهم على ذلك : أن يكونوا كنصف الو .

فإذا صاروا إلى الحد الذى وضع عنهم فرض الجهاد ، إذا أعانوا حكام الجور ، على ما استعانوهم فيه ، من بر وتقوى ، إذا أمذوا على أنفسهم فى ذلك ، من غير تقية .

ولا يحل لهم أن يمينوهم على خلاف ذلك ، من إثم وعدوان ، غير أن العامل لا يحل له ، أن يفخذ حكمه ، حتى يصح عدله فيه .

فإن صح ملك عدله فيه ، فأنفذ له ، حيث بلغت قدرتك ، إن امتدحت بذلك .

فإن لم يصح ملك عدله فيه ، فلا تنفذه ولا تحكم بقبضه وتبديله ، إلا أن يصح ملك ، أنه خالف الحق فيه .

ومن وجدت فى يده مالا ، ن حكمه ، فلا تنزع منه ، واجعله ذا اليد فيه ، بخلاف حكم الحق

مسألة :

فإذا لم يكن فى البلد حاكم ، من بار ، أو فاجر ، أهكن المسلمين فى حال ضيقهم



أن يقيموا لله حكماً ، اجتمع منهم ثلاثة نفر ، أو أكثر ، ممن يقول بعضهم بمضا  
في الدين ، فيأمرون رجلاً منهم : أن يحكم في ذلك . فإذا فعلوا ذلك ، جاز  
حكمه .

مسألة :

وفي موضع : وعلى الجماعة من أهل القوة : أن يقرموا بالأمر ، ، ويكونوا هم  
السلطان . وعليهم للقيام بالحدود . وعلى السادة والـملوك : السمع والطاعة  
للمسلمين .

فإن مات رجل في مصر ، لا إمام عدل فيه ، ولا حاكم بحق . وفيه سلطان  
جائر . ولا سلطان فيه ، وخلف يتامى ورثة ، ومالا من حيوان وأصول ، وخاف  
زوجة . ولها عليه حق ، من نخل ، أو غير ذلك . وعليه ديون لناس شتى ، ولم يجعل  
في ماله ، ولا في أولاده ، ولا في قضاء دينه .

ف نقول : أما فريضة اليتامى ، فإنه يحضر وإيهم ، إن كان لهم ، ولـى مع جماعة  
من المسلمين . وأقل من يحضر : عدلان من أهل العقل من المسلمين .

فإن كان في البلاد عالم ، كان ذلك بمحضته . ثم يحضرون ويفرضون لليتامى  
شكل واحد فريضة ، لفقته وكسوته وأدمه ، بقدر ما يرون أنه يحتاج إليه .  
ثم تشهد والديهم ، أو من يكون عنده : أنه قد أخذهم بتلك الفريضة ، وأنه يجربها  
عليهم من عنده ، ويأخذها من أموالهم .

وأما الوجه في حفظ أموالهم ، فإن حفظهم لهم والديهم ، أو ثقة من أوليائهم  
أو غيرهم . فتطوع عليهم ، فله أجر ذلك . والله يعلم المفسد من المصلح .  
وإن أقام لهم عدلان وكيلا ثقة ، وفام ، مهو وكيل لهم .



## باب في طاعة الحكام

### ورفع الخصوص

قال الله تعالى : « أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ » .  
فواجب طاعة حكام العدل ، الذين قدمهم أئمة المسلمين الذين دان المسلمون  
بطاعتهم ، ورضوا ، بإمامتهم ، ولم يحدثوا حدثا ، نزول به إمامتهم ، ولا طاعتهم .  
فإذا اختاروا رجلا عدلا ، مرضيا للحكم في رعيتهم ، وجبت طاعته ، ونفذت أحكامه .

مسألة :

وإذا لم يكن إمام عدل ، أقام المسلمون حاكما . فله أن يميز ، ويؤدب مثل  
ما لحاكم الإمام ، إذا أقامه .

مسألة :

وإذا قال الخصم للحاكم : لا أرضى بحكمتك ، فله أن يجبره ، ويقهره  
عليه .

وأما إن قال : لا أرضى بحكمتك . احملى إلى قاضى بلد كذا ، فله أن يحمله  
إذا طلب إلى القاضى الأكبر ، أو الإمام .

وأما إلى سائر القضاة والولاة فلا ؛ لأن الناس إنما يجبرون أن يرفعوا إلى  
القاضى ، وإلى الإمام . وأما غيرهم ، فلا يجبرون أحدا .

مسألة :

وإذا امتنع الخصم عن الخصامة إلى حاكم بلده . وقال : لا أحاكمك إلا إلى

بله كذا ، فلا نرى ذلك له ، ويحاكمه إلى حاكم بلده ، ما كان يحكم بأحكام المسلمين . وليس له أن يتخير على الناس في الحكم .

مسألة :

كان القاضى أبو على - إذا رفع إليه خصم على خصمه ، من بلد فيها قاض - كتب إلى القاضى ، يرفعه إليه .

وقال : إذا طلب أن يكون حكمه إلى الإمام ، ولا يكون إلى والى بلده ، كتب له : أن يرد حكمه إلى الإمام ، عن الولاية والحكم .

مسألة :

وإذا طلب إلى الوالى : أن يرفع بينه وبين خصمه إلى القاضى ، أو إلى الوالى الكبير .

قال أبو الحرارى : ذلك للخصم . وعلى الوالى أن يرفع الخصماء - إذا طلبوا ذلك - إلى الوالى الأكبر ، الذى ولاه .

وأما إلى غير الوالى ، الذى ولاه ، فليس عليه ذلك وإنما يرفعهم إلى الذى ولاه ، وإلى الإمام ، أو إلى القاضى ، أو إلى الإمام ، أو إلى القاضى .  
وليس للوالى أن يكلف الخصم : أن يأتيه بكتاب من عند هؤلاء .

مسألة :

والوالى الكبير : أن يرفع أهل الأحداث ، من قبل الأحداث ، من قتل ، أو جرح ، أو ضرب ، أو منرق ، أو ما يشبه ذلك إلى موضعه ويحبسهم في حبسه ، إلا الحقوق ؛ فإن الناس يمسون في مواضعهم ، في اللذين وما يشبهه .

قال محمد بن محبوب : يحبس الديان في بيت ، ولا يرفعهم من بلادهم .  
وقول : إذا كان مالا عظيما ، فرفع إلى القاضي ، أو إلى الإمام ، فلا بأس  
بذلك . وله أن يرفع المتقاعزين في الأموال والأصول ، وما يتصرف فيه العدل  
إليه ، ويقولاه هو ، إلا في النساء ، فله أن لا يرفعهن ، ولا يحبسهن إلا في بلادهن ،  
إلا في الأمور الثقيلة . ويقبل الوكلاء منهم - إذا طلبن أو طلب إليهن .

#### مسألة :

ولو ألى أن يرفع المحصور إلى الوالى ، الذى ولاه ، إذا طلب ذلك الخصم .  
وأما أن يرفعهم إلى نفسه ، فأنه أعلم ، إذا لم يكن هو الوالى نفسه . وإنما  
هو وال من تحت يد وال .

قال القاضي أبو زكريا : إذا كان يحسن الحكم ، فقد قيل : يجوز ذلك له .  
والله أعلم .

#### مسألة :

وليس على من كان عليه مخاصمة ، أن يرفع إلى قرية غير قريبته ، إلا الإمام ،  
أو قاض للإمام . وليس للخصم أن يتخير عليه في الحكم ، إلا أن يجد من  
ينصفه ، حيث ما كان ، أو ينصفه فيما يدعى إليه . والله أعلم .

قال أبو المؤثر : إن طلب المحكوم عليه : أن يرفع إلى الإمام ، أو القاضي ،  
فله ذلك وأما اللطال - فلا .

عن أبي الحواري : سألت - رحلك الله - عن رجلين ، تفازعا في حال  
في دين ، أو في حق . فقال أحدهما لصاحبه . البلد : فإني أَرْضِي أن تتحاكم إليّ فله  
في بلد غير بلديهما . وقال الآخر : لا أَرْضِي إلا لصاحبه . البلد ، أن يحكما يوفى ويبتد  
فعل ما وصفت . فإن كان في ذلك البلد حاكم ، يحكم بين الناس ، فإني الر  
إلى الحاكم .

\*\*\*

## باب في صفة من يجوز أن يولى

ومن لا يجوز أن يولى

القاضي ابن عيسى : ولا يجوز للإمام أن يحمل واليا على التفويض ، ولو كان له وايا ، إلا أن يكون عالما بأحكام الولاية والبراءة . وهذا مشهور في الآثار ، إلا أنه يوجد عن بعضهم : إن الإمام إذا لم يجد واليا كانيا ، من له علم وبصر ، ووجد واليا فيه جلد وكفاية . وله عنه ولاية ، وهو قليل العلم ، ضعيف البصيرة ، جاز له أن يوليه ، ويحصل عليه مشرفا ، يبصر صنيعة وسيرته ، ويفقد أمره ورعيته ، فإن تبين إليه عنه ما يوجب عزله ، فإنه يمزله .

وقيل : هكذا كان يفعل عمر بن الخطاب - رحمه الله - في شيء من ولاته . وأما إذا ولى من له علم وبصر ، بمثل ما يوليه عليه ، لم يلزمه أن يحمل عليه مشرفا ، ولم يلزمه البحث عن أموره ، ولا عن سيرته ، إذا كان له وايا ، إلا أن يطلع منه ، ويظهر إليه عنه ما يوجب عزله ، فإنه يمزله . وهذا الفرق بين العالم وغير العالم .

مسألة :

وإذا كان الإمام غير عالم بأحكام الولاية والبراءة . وهو ممن لا يجوز له أن يتولى ببصر نفسه ، لقلته عليه . ثم رفع إليه العالم ولاية رجل بلفظ تام ، يجوز له ولاية ذلك الرجل به ، فتولاه برفيعة . ولا يوليه على شيء من أمور المسلمين ، من حكم ولا حرب ، ولا ولاية على بلد ، إذا لم يعلم أنه عالم بمثل ما يوليه عليه ،

حتى يقول له العالم : إنه عالم بديل ما يوليه على الأمر الذي يريد أن يوليه عليه .  
ثم حينئذ يحوز له أن يوليه على ذلك . وأما بازفة وحدها فلا  
وهذا هو القول ، وإن كان قد قيل عند الضرورة : يجوز له أن يوليه على  
بلد ، إذا كان له وليا ، وجعل عليه مشرفا . ولا يحمل إليه الحكم بين الناس .  
وأما بلا مشرف ، فلا أعلم أحدا ، أجاز له ذلك .  
مسألة :

والمشرف أيضا ، لا يكون إلا عالما بمبدل ما يجعله عليه مشرفا . وإذا كان  
للوالى غير عالم بمبدل ما ولاه عليه ، والمشرف غير عالم بذلك . فكيف يصح هذا .  
وإنما أجاز من أجاز ذلك للإمام ، وإن كان ليس بشاهد ، إذا كان الإمام  
عالما . وأما إذا كان الإمام غير عالم ، فلا إلا بمشورة العالم وإنما رفعناه . والله أعلم  
بمبدله . فاسألوا عنه .

مسألة :

وإذا جعل الإمام واليا ، عفا عنه أنه غير عالم بالأحكام ، وخاف أن يحكم بنهر علم  
ولا بصير ، فإنه يتقدم إليه ، ويشترط عليه : أن لا يحكم بين الخصوم .  
مسألة :

ويوجد أن الإمام لا يأمر أحدا على حربه ، ولا يولى على رعيته إلا من يكون  
عنده أنه عالم بمبدل ما يوليه عليه . ولا يفسر ضرورة ، ولا غير ضرورة . وإنه  
إذا رلى على رعيته ، أو على محاربة عدوه واليا ، غير عالم بمبدل ما يوليه ، عليه أن  
يستعاب من ذلك . ويشهد عليه . وقد قلنا ما يوجد عند الضرورة ، فسلوا عنه .



مسألة :

وإذا عدم الإمام العالم واليا ، عالما بمعدل ما يوليه عليه ، ووجد رجلا ، له ورع وفضل . وهو له ولي ، إلا أنه غير عالم بمعدل ما يوليه عاياه ، فولاة على بلد ، ورسم له في كل أمر يحتاج إليه رسما ، وفسره له فصلا فصلا . وكتب له بذلك كتابا ، وعرفه ما يأتي وما يذر .

وشرط عليه : أن لا ينفذ أمرا يمرض له ، غير ما فسر له ، وعرفه وجه الحق فيه ، إلا بمشورته . ولم يخف منه مخالفة ، فما شرطه عليه . فلمل قد أجاز ذلك من أجازهم . فسلوا عنه .

والكتاب الذي يكتبه له : ببيان ما بينه له ، غير كتاب العهد .

وأما كتاب العهد ، الذي يكتبه الأئمة للولاة : إمعنا هو إذا كان الوالي عالما بمعدل ما يولى عليه .

وأما الضعيف ، فقد بينا لكم ما عرفنا فيه . ولو كان الوالي العالم ، أو غير العالم ، سواء في الأمر والنهي ، والحل والعقد ، كما توهم من توهم ، لاستوى الجهل والعلم . ولم يكن للعالم فضل على الجهل . وقد قيل : من هل بلا علم ، كان ما يفسد أكثر مما يصلح .

مسألة :

هذا ما يقول الإمام فلان ابن فلان . ومن حضر من جماعة المسلمين ، في جماعة المسلمين ، في هذا الكتاب : إنا قد قدمناك يا فلان ، اليا ، قائما بأمر المسلمين ، من أهل الجوف ، وغيرهم . من سائر أهل ههنا ، بدوهم وحضرهم . هل أن تمل

فيهم بحكم كتاب الله المنزل ، ونبي فيهم سفة نبيه المرسل ، محمد ﷺ ، وتظهر فيهم آثار أئمة الهدى ، وقادة القوى ، الذين هم ورثة الكتاب والسفة ، وجمالهم الله للناس أئمة .

وأن تأمر فيهم بالمعروف ، ونهى عن المنكر ، وتوالى في الله ، وتماضى عليه . ولا تخف في الله لومة لائم ، وأن تخلط الشدة باللين ، وتخفف جناحك لمن اتبعك من المؤمنين .

وأن تعرف لكل امرئ حقه ، وتنزلهم منزلتهم ، وأن تفكر المنكرات بنير تجاوز منك إلى غير واجب ، أوجب الله ، بالجد منك والتشهير ، وترك الوهن والتقصير .

وأن تفورخى في ذلك جميع مصالحهم ، وتأليف جماعتهم ، وعمارة مساجدهم ، والصفع عن مسيئهم ، ما وسعت ذلك فيهم . وقد جعلنا لك حماية البلاد ، والذب عن الحرم ، ومجاهدة الظالم الأئيم ، وجعلنا لك محاربة أهل البنى الذين وجب قتالهم ، ودفعهم ، والاستعانة عليهم في الحرب .

وأن تفزوم ، وتقصدهم إلى حيث ترجو القدرة عليهم ، والظفر بهم ، من المواضع كلها . وأن تعمل بما تراه صلاحاً لهذه الدولة ، وكسر شوكة عدوهم ، من أهل الجهالة .

وهل أن تولى عليهم من يجوز لك أن توليه فيهم ، في إنفاذ أحكامهم ، وقبض صدقاتهم ، طيبة بها نفوسهم ، إلا من جاز جبرة في قول المسلمين .

وأوجبنا عليهم طاعتك ، وحجرتنا عليهم معصيتك ، ما أطعت الله ورواه ، وأقت ما شرطنا عليك ، في عهدنا هذا إليك .

وجعلنا لك أن تنفق من مال المسلمين ، على من تراه من المستضعفين ، أو غيرهم ، ممن يجوز لك الذقة عليه ، على قدر ما تراه ، من قليل ، أو كثير .  
وأن تستعين على جميع أمور المسلمين وأمرهم ، إذا احتجبت إلى ذلك ، ممن هو حقيق في ذلك ، في الدين .

وإن أنت خالفت إلى غير ذلك ، فإننا والمسلمين منك بريئون من ذلك ، وأنت المأخوذ به في نفسك ومالك .

ومضى : أنه لا أثره عندنا للظالم ، ولا حيف لمسلم . وإنما إرادتنا إعزاز دولة المسلمين ، والأخذ على أيدي الظالمين ، وكسر شوكة المعتدين ، وإخضاع كلهم ، وإطفاء بدعتهم ، وفريق جهانتهم ما استطعت .

وقد جعلنا لك حبس من يجب حبسه ، من أهل الأحداث ، على قدر ما تراه عدلا ، مما حفظناه من آثار المسلمين ، من غير حيف ، ولا ميل .

وأن لا تأمن على ما ائتمناك عليه ، من إمامتنا التي نحن أمعاء فيها لله ، إلا من هو حقيق بذلك ، في دين المسلمين . وفي نسخة : وبالله فتق . وبه فاكثف .  
وإليه ناصح . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

حضر هذا الكتاب على بن الفضل . وكتب عليه بأمره ، وأحسبه ابن المنجاة .

حضر هذا الكتاب على بن أحمد بن محمد ، فكتب بيده .

حضر هذا الكتاب محمد بن مالك ، وكتب بيده .

حضر هذا الكتاب محمد بن أحمد بن عمر ، وكتب بيده .

حضر هذا الكتاب أحمد بن عبد الله بن موسى ، وكتب بيده .

حضر هذا الكتاب الواضاح بن محمد ، وكتب بيده .

وحضر هذا الكتاب الصلت بن محمد ، وكتب عنه بأمره .

وجدت هذا الشرط بخط أحمد بن محمد بن عمر الميخى ، فكنته ها هنا :

قد وليت فلانا على أهل ناحية كذا وقراها ومسافيتها ، من بدوهم وحضرهم ،  
في قبض صدقاتهم ، وإقامة الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر فيهم ، والظار  
فيما يراه ، بما يوجب أهل العدل ، في خصوصتهم ومنازعتهم ، وفصل الأمر بينهم ،  
ومعاقبة من يجب معاقبته منهم ، وحبس من وجب حبسه ، من أهل الحقوق التي يجب  
عليهم ، حتى يخرجوا منها ، أو يصح لهم عذر في دفعها ، ومؤاخذه أهل الأحداث ،  
بما يجب عليهم من العقوبات ، من القيد والحبس والتعزير ، بما تحفظه من قول  
المسلمين . وجعلت له أن ينفق على من يراه من الشراة وغيرهم ، من مال المسلمين ،  
على قدر ما يراه ، من قليل أو كثير . ويستعين على جمع أمور المسلمين وأعمالهم ،  
إذا احتاج إلى الاستعانة بهم ، من هو حقيق معه ، في الدين ، وطاعة الله العزيز  
الكريم ، ويسلم إليهم من مال المسلمين ، على قدر ما يراه ، من استحقاقهم ونفعهم  
للمسلمين . وأطلقت هذا الفعل ، وأجزته له ، وأن يعتمد جميع ما يراه صلاحا لهذه  
الدولة ، وكسر عذرها من أهل الجهالة . وجعلت له المحاربة لأهل البغي ، الذين  
وجب قتالهم ، دفعهم ، والاستعانة عليهم . من الحرب . وأن يفزوم ويقصاهم إلى  
حيث يرجو القدرة عليهم ، وانظروا بهم من المواضع كلها .

### فصل

قيل : لما أراد عمر أن يبعث هار بن عامر إلى الكوفة قال : اسمع ما أقول .  
لك يا عمار : إن أول أمرك كان ما علمت : تمبيد الأصنام ، وتذبح الأوثان ،  
أضل الضالين ، وأجهل الجاهلين . ثم استفتذك الله من ذلك ، فعبدته وحده ،  
وجاهدت في سبيله ، وكنت خير أصحابك .

ولما كنت نلى نفسك ، وقد واپقك أمة من الأمم ، في دماهم وأموالهم ،  
وعيالهم وذرائعهم ، تحكمهم برأيك ، فطوبى لك إن أنقضتهم ، وعدلت فيهم ،  
وكنت أحد الرجلين : أصلحت نفسك وصاحبك . وبؤسأ لك إن أفسدت نفسك ،  
وأفسدت صاحبك .

### فصل

هذا كتاب عمر لعقبة بن غزوان :

إني قد استمعلتك على كبير الهند . وهي حومة من حومات المدو . وكفاك  
الله ما حولها ، وأعانك عليها . وقد أمرت العلاء بن الحضرمي : أن يمدك بمرفعة  
ابن مزينة الأردى ، وهو ذو مجاهدة للمدو . وقد بلى وبليت . ورجوت وجربت .  
فإذا قدم عليك ، فأنت أميره ، وهو على جفده ، يطيعك ولا يتعدى أمرك .  
فاسقشره وقربه ؛ فإنه خير وزير مع أمير .

وادع إلى الله . فن أبى فالجزية على صغر وذلة ، وإلا فالسيف في غير هوادة ،  
واتق الله فيما وايت وإياك أن يقدمك إلى كبير ، وأن يفسد عليك أخرى لذلك ؛

فإنك صحبت رسول الله ﷺ ، إذ صاحبه قليلا ، فمك بالخير ، ونمسا بك بعد الضعف والذلة ، حتى صرت أميرا مسلطا ، وملكاً مطاعاً تقول فيسمع لك ، وتأمر فيطاع أمرك . فيأله نعمة ، إن لم ترفعك فوق قدرك ، وتعلل من درنك . احتفظ من النعمة احتفاظك من المصيبة . فوالله لى أخرفها عندي عليك ، أن يستدرجك ويخدلك . وتقول : إن لك فأضييق من عدلك وارتفع نفسك سقطة ، تهوى به فى نار جهنم .

\*\*\*

## باب ما ينبغى للحكام ويؤمرون به

فأول ما ينبغى لمن لى بالأحكام ، والنظر فى تشاجر الأئام : أن يحير نظره فى آثار المسلمين ، وينمض فسكره فى أعقاب السائقين .  
وامكن معتقبا حلما ، مسائلأ رحبا ، قعطفا سلما .  
وليسو بين الفسوى والضعيف ، والوضيع والشريف ، والرفيع والخفيض ،  
والطيب والبغيض .  
وليسكن مقصده لله تعالى ، من غير أن يعبأ بكلام أحد من الناس .  
ولا يحتفل بالهراقب والبأس ؛ فقد قيل : إن ترك العمل لأجل الناس رياء ، والعمل لأجلهم شرك .

### مسألة :

ولا بأس أن يشهد القاضى الجفازة ، ويمرد المريض ، ويحجب الدعوة .  
والأصل فى ذلك : أن النبى ﷺ ، كان يفعل ذلك كله . قال الله تعالى :  
« لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة » ولا هذه الأشياء مندوب إليها .  
بل فيها ما هو فرض وليس لها تعلق بالخصومات . ولا تخصيص لبعض الخصوم .  
ولا يمنع ، ولا يجب دعوة الخاصة ، فى قول أى حذيفة وأبى يوصف .  
وقال محمد : ولا بأس بأن يحجب دعوة الخاص للقراءة .

وفى كتاب الصلوات بن مالك لفسان بن خليل : ولا تبيع ولا تتبع شيئا

في ولايتك، إلا ما لا بد لك من ييمه ، من طعام الصدقات ، من غير أن تجبر أحدا  
أن يشتري منك شيئا . ولا تعلم أحدا أنه متخذ عنك بذلك بدا .  
ولا تقبل من أهل ولايتك الهديات ، ولا يجيهم إلى الدعوات . وأؤمر بذلك  
ولائك وأصحابك ؛ فإن ذلك . في المعائب ، ومما يدعو إلى الإصغاء ولأذهان  
والركون إلى الهوى .





باب ما يجوز للحاكم أن يولى فيه غيره

ومن يكون فيه حجة

وللحاكم أن يولى الرجل الثقة ، يقاص بين القوم في الجروح ، ويثبت الحاكم الرجل الواحد ، في تنفيذ الحكم بين الخصوم ، ويستمعهم على الشيء الذي يتحالفون عليه ، ويقبل قول الثقة ، إذا أمره بقياس الجروح على ما قاس . ويقبل قوله في الكتب التي يأتمنه عليها الحاكم ، في جراحه أو دية ، أو في فريضة امرأة أو ولد ، أو شهادة ، على كتاب التعديل والجرح .

وهل للقاضي أن يقيم ثقة في بلد ، يصلح بين الناس ، ويستمع إلى بينات الخصوم ودعائهم ، ويكتبها ، ويرفعها إلى القاضي ، فيحكم بها من غير حضرة الديفات ؟ قال : إذا جعل له ذلك ، وكان من أهل ذلك ، ممن يبصره ، جاز ذلك . وكان حجة للقاضي فيما رفع إليه .

قال : وكذلك إذا جعل له أن يعطي الخصوم مدرة لمواثمتهم إليه ، ليصلح بينهم . فإن اصطالحوا معه ، وإلا رفعهم إلى القاضي . فله ذلك .

وكذلك إذا أمر القاضي رجلاً ، أن يحبس على التهم ، في بلد القاضي ، أو في غير بلد القاضي ، فله ذلك ، إذا ثبتت معنى التهم ، التي يجوز عليها الحبس .

مسألة :

في اللفظ الذي يجعله القاضي للثقة الذي يحتج له ، على جميع أهل الريب والمناكر وصرف المضار عن الطرق والمساجد والأموال ، وإحضار أهل الريب والمناكر

والأحداث ، بمن يستوجب الحبس والتعزير والحدود إليه ، ولا يحتاج معه إلى شهادة غيره .

قال : إذا جملة حاكما ، أو قاضيا ، أو معذلا ، أو أحد هؤلاء ، كان له حيث جعل هذا حجة فيما رفع إليه ، إلا فيما يجب فيه التعزير ، أو الحدود .  
وقيل : لا يقبل فيه الحاكم إلا بالبينة ، إذا كان هو المبتلى بذلك . ولكن يجعل لمن جعل له ذلك ، أن ينفذ ما صح معه من ذلك .

وكذلك ما تعلق في الأبدان ، إلا أن يجعله في مخصوص في شيء من ذلك أن يستمع فيه إلى البينة ، أو يسمع له فيه حجة الخصم ، أو يبلى فيه النظر في الحكم ، أو يرفع إليه ذلك ، أو قياس جرح ، قد صح معه ، أو معنى مثل هذا .  
مسألة :

ولا ينبغي للناس أن يولى القضاء غيره ، إلا أن يحمل له

مسألة :

وإن أصابت الجراحة النساء ، أمر الحاكم امرأة ثقة ، أن تقيس جراحاتها ، ويقبل قولها في القصاص والدية . ولا يجوز في ذلك إلا الثقة .

مسألة :

ويقبل قول الواحد الثقة : محتج به الحاكم ، في الحكم على النساء .

ويحتج بالواحد ، في الهلاك البعيدة التي تصلها حجة الإمام .

مسألة :

ومن جملة الإدام محبة -جا ، في إزالة الأحداث ، فأزال حدثا أحدثه غائب .

فلما وصل رفع عليه ، فاحتج المقتضب ، أنه حدث في الطريق . فالقول قوله ، إلا أن يصح أن فعله ذلك باطل بالبيضة . فإن كان الحاكم جملة بعد خروج المحدث . وقد كان المقتضب احتج عليه أن يزيله . فإذا غاب حيث لا تناله الحجة ، أو حيث لا تعرف ، فالمقتضب إزالته ، إذا جملة الحاكم في إزالة الأحداث .

مسألة :

في الحاكم إذا قال للمقتضب : ما صح منك من الأحداث فاحتج على من أحدثها ، وأمره بإزالتها . فله أن يزيل ما صح معه من الأحداث ، إلا أن يصح أنه أزال شيئاً بالباطل . فإذا صح ذلك ، وأنه فعله هذا ، أو لغير معنى ، يكون له فيه سبب تعلق بحق ، كان ذلك على الفاعل دون الحاكم ، إذا كان أهلاً لما جملة له .

وإن فعل ذلك خطأ ، أو بما يشبه الخطأ ، على سبيل الحكم ، كان ضمان ذلك إن لم يدرك رده إلا بضمان ، كان ذلك في بيت مال المسلمين .

قال : فإن كان الحاكم أمره بالاحتجاج على أهل الأحداث ، ولم يعمل له إزالتها ، فأزال شيئاً منها ، ووقع له أنه قد جعل الإزالة ، وإنما له ما جعل الحاكم منه . وإن أزال مزالاً في الأصل ، لم يكن عليه ضمان ، من معنى الإزالة .

قلت : هل عليه توبة ؟

قال : إذا كان محققاً فيما فعل ، لم يكن عليه توبة فيه . ويزيد من أمثاله .

قال : فإن فعل ذلك برأى نفسه ، من غير أن يعمل له الحاكم ، ولا إقامة

فيه .

فإذا أزال مزالا في الاتفاق ، لم يكن عليه شيء . فإذا كان في إزالته اختلاف  
في الرأي ، فإن كان ذلك يجوز في قول بعض ، جاز له ، ما لم يحل بينه وبينه بحق  
يغمه .

قلت : فعلى قول من يرى إزالته ، هل يكون منكرا ، وبأثم المحدث له ؟  
قال : ليس عندي أن يأمر بإزالته ، وهو معروف عندي .  
قيل : فهل للحاكم قبول قوله وحده ، وبماق من رفع إليه ، أنه لم يزل  
ضرره ؟

قال : هكذا عندي ، إلا في التعمير والحد ؛ فإن ذلك لا يقبل إلا بالبيعة .  
وأما للحبس ، فله أن يحبس بقوله .

## باب ما يكره للحكام من المنافع وما أشبهها من الرعية

ولا يفتنى للقاضى أن يبيع ولا يشتري ، ما دام قاضيا . ولكن بولى ذلك  
غيره ، ممن يثق فوه .

مسألة :

ولا يفتنى للقاضى أن يستقرض من أحد من الخصوم ، ولا من أهل عمله  
دنائير ، ولا دراهم ، ولا من أحد من الخصوم .

ولا بأس أن يستقرض من صديق له . أو خليط لم يزل خليطا له ، من قبل  
أن يستقضى ، ولا يخاصم إليه .

ويخاصم إليه فى شئ يتهم ، أنه يعين خصما ، ممن يخاصم إليه .

ولا يفتنى أن يستعير من أحد من أهل عمله ، ممن يخاصم إليه ، دابة ، ولا ثوبا ،  
ولا ما يستعيره الفاس من بعضهم بعض .

ولا بأس أن يستعير ذلك من صديق ، كان يستعير منه ، قبل أن يستقضى .  
وليس يخاصم إليه فى شئ .

مسألة :

فى الإمام هل له أن يسأل رعية ، أن يدينوه لخاصته ، فى مأكول ، أو ملبوس ،

أو سلاح ، أو في خيل ، أو للمسلمين ، من أخدامه . أو في خروجه على عسكرو  
المسلمين ، في المصر ، أو غيره ؟

قال : إن كان شاريا ، لم يجوز له أن يقتل . وإن كان غير شار ، جاز له أن  
يقتل برضى من يدينه .

\*\*\*

## باب ما يكره للحكام

من التجارة وما أشبهها

وعن هاشم : ولا يشتري الإمام ، ولا قاض ، ولا وال - إلى الشراء بنفسه .  
واسكن بأمر من يشتري له ، من غير أن يعلم البائع لمن يشتري له .  
وكذلك إذا باعوا هم شيئاً يبيع لهم ولا يعلم أنه يباع لهم .  
وابن محبوب أجازة . ولا بأس أن يشتروا هم لأنفسهم .  
أبو محمد : وقد روى عن النبي ﷺ : أنه كان إذا أمر بشيء ، فاشترى  
له ، فاسترخصه ، سأل الرسول : هل عرف البائع لمن اشترى ؟  
فإن قال : نعم رده . وإن قال : لا قبله .

مسألة :

ولا يجوز للوالي أن يتجبر في الولاية . وقد قال رسول الله ﷺ : إن الأمير  
للتاجر مأمون .

قلت : فالشراة ؟

قال : وقد كان الإمام الصلت بن مالك يقدم على الشراة ، أن لا يتجروا .  
قلت : فإن فعلوا ، هل على الوالى أن ينهاهم ؟ فإن عصوا وتجروا ، طردهم  
ويأخذ غيرهم ؟

قال : نعم . فإن لم يفعل لم أخلع ولا يقه ، ما لم يقدموا على الناس ، ويتجروا  
للوالى .

مسألة :

والوالى إذا علم به الإمام ، أنه يهجر ، فليعزله عن ولايته . وإن لم يفعل ، فالله أعلم ، إذا اتجر الوالى مثل الفاس ، ولم يهجر الفاس أن يشتروا من عقده .  
فإن عزله الإمام . فهو أحسن . وإن لم يعزله ، لم أخلع ولايته .  
وإن كان يعمدى على الفاس ، ويستترهم في نجارته أعلم الفاس ، لله الإمام عدلا . فإن عزله وإلا استتيب .  
فإن لم يعزله ، أنزل منزلة من أعان ظلما على ظلمه ، فهو مثله .  
وإن أصر على ذلك بعد الصحة ، كان للمسلمين أن يعزلوه .

مسألة :

بلغنا عن حمير بن الخطاب - رحمه الله - أنه كان يقول لهالة : عمدي عليكم شاهدان : للاء والطين .  
وبلغنا أنه اجتاز على بنا ، وهو بينى بالخص والخجر . فسأل فأخبر عنه : أنه لبعض هماله .

فقال : أبت الدنانير إلا أن تبرز أعناقها .



## باب ما يكره للقاضي والمحال

من الهدايا وغيرها

فسر أهل التفسير قول الله تعالى : « أَكْثَلُونَ لِلشُّبُتِ » أنه الرشاء ؛ لأن  
همال الآخرة لا يأخذون أجورهم في الدنيا .

مسألة :

ويكره للقاضي الهدية ؛ لما فيها من التهمة ، وإدلال المهدى عليه ، وطامه في  
ميله إليه .

وقد أهدت امرأة إلى حمر جزورا ، ثم خاضت رجلا إليه ، فأرادت أن  
تذكره الهدية . فقالت له : افصل الحكم بيني وبين خصمي ، كما يفصل الجزور .  
فما حفل لسلامها .

وقيل : إنه قضى ، ثم قال : إياكم والهدايا ، إنما تكون هذه المرأة تمرض  
بالجزور ، أهدتها إلى .

قال : فأحدي من ذلك ما لا أقدر أن أصفه ، من الغيظ عليها . وقد ذكرنا  
قصة البعثة والسرقة ، في أخبار القضاة .

مسألة :

وقد قالت الحكماء : الرشوة تصيد الحكيم ، وتفقأ عين الحاكم . والله به اده  
خبير عالم .

ومن باب ما يكره للقاضي ، فراه . فما أحب له ذلك .

فإن رشاه مخافة جوره ، لا يريد بذلك ، أن يظلم له أحداً ، فالإثم على القاضى .  
ولا بأس عليه هو .

ولا ينبغي أن يقبل الهدية إلا من ذى رحم محرم ؛ لما روى عن النبى ﷺ  
أنه قال : هدايا الأمراء غلول ، ولأن فى ذلك إطعاماً للفاس فى نفسه .  
قال محمد بن المسيب : أخبرنى راشد بن جابر : أن والده جابر بن النعمان ،  
بعث إلى موسى بن على بأربعمائة درهم فضة ، ليعض ما يغنيه ، فقد يجوز لحاجة الأخ  
صلة أخيه المسلم .

الفضل - وليس لحاكم ، من إمام ، ولا قاض ، ولا وال ، أن يقبل من  
رعيته الهدية ، إلا ممن قد كان ذلك ، يجوز بينهما ، من قبل أن يكون إماما ،  
أو قاضيا ، أو واليا ، إلا من والد ، أو ولد ، أو أخ ، أو عم ، أو خال ، أو ولد  
ولد ، أو جد ، ونحو ذلك .

وقد فسر أهل التفسير قوله : « أكلوا نوناً للسلطنة » أنه الرشأ .

مسألة :

وقد بلغنا أن المختار قال فى كلام له - وهو يعيب الجبابة - : سموا الخمر  
طلاء ، فشربوها ؛ والرشوة هدية فأكلوها .

مسألة :

فأما من لم يكن حاكما ، وليس له سبب من السلطان ، يحسوز أمره ونهيه  
وحكمه ، فجائز إلا أن تدنى المسلمين عانية : من حرب ، أو سفر ، أو غيره ، ففهمهم  
الرعية ، إمامة المسلمين ، فيما عفاهم . فذلك جائز ، من طعام أو غيره .

مسألة :

فإن قبل هدية ، فعليه أن يردّها . فإن كان قد أتلفها ، رد مثلها ، أو ثمنها .

مسألة :

وليس له أن يقبل - ممن ينزل عليه ، من أهل المواشي في البوادي ، - الهدية منهم .

مسألة :

وقد فعل الصلت بن مالك ، حين خرج إلى بهلا ، في أمر خشمهم ، فقبل الهدايا على عهد بقايا من الأشماخ ، فأمر ببعث أئمانها إلى أهلها .

مسألة :

فإن احتج محتج برسول الله ﷺ ، فإن رسول الله ﷺ لم تكن فيه الإحفة . ولا يجوز منه الطمع . وكان يجوز له ما لا يجوز لأمته . وقد نزل الكتاب على لسانه ، في أكل السحت .

مسألة :

وقد كان مونسى بن على بنزوى ينزل ويعتل ، فلا يقبل من أحد شيئاً . وقد بلغنا أن بعض مشايخ المسلمين في علة له ، فبعث إليه بسخون فردّه .

مسألة :

قال محمد بن محبوب : يغبى للحكام أن يقنّزوها عن كل ما يلعنهم من ذلك ، ولا يقبلوا هدايا أهل التنازع . ومن يقرب بذلك إليهم ، ليقنّزوا على الناس ،

بلا أن يكون ذلك حراما . وإنما الحرام أن يهدى الخدم إليه هدية ، هل أن يحكم له على خصمه .

وأما الذى لا بأس به ، فهو ما يجوز بين الناس والجيران والأرحام ، ولا ينصب إلى هدية .

مسألة :

رجل نزل بمنزلة التقية من السلطان الجائر ، وكان الناس يهسدون إليه . أتسكون تلك الهدية عليه حراما ؟

قال : نعم . فإذا أراد للقبوة ، كان عليه أن يتخلص من ذلك ، حتى يعلم طيب أنفختهم بذلك .

قلت : وكذلك إلى المسلمين وواليتهم وقاضيتهم .

قلت : وكذلك إن كان سجانا ؟

قال : نعم .

قلت : وكذلك الشارى ؟

قال : كل من نزل بمنزلة التقية ، ما هدى إليه التقية ، كان عليه ذلك .

## باب ما يجوز للحاكم ويؤمر به من غير أن يطلب طالب

وهل الإمام أن يأخذ القصاص والعقل ، ولو لم يطلب ذلك إليه أهله ؟  
قال : ما كان من أمر ليس للناس ، وهو إلى الإمام ؛ فإن الإمام يأخذه ، إذا  
قامت عليه بينة .

وأما ما كان من أمر هو للناس ، فليس له أن يأخذه ، حتى يطلب ذلك إليه ،  
إلا أن يكون قوم لا يستطيعون دفع ذلك إليه ، فعليه أن ينظر لأهل رعيته ،  
ويأخذ لهم ما عجزوا عن الحقوق .

الحسن بن أحمد - في الحاكم - إذا جرى قبل ولايته حدث - هل يعاقب  
عليه ؟

فإن كان من الحقوق ، وطلب من له الحق ، أنهضه ، كان قبل ولايته ، أو  
بعدها ، قبل قيام الحق ، أو بعده .

وإن كان من أسباب التهم ، لم يأخذ بذلك ، إذا كان الحدث قبل قيام  
الحق . وإن كان الحدث في أيام الحق ، أخذ بذلك . والله أعلم .

في الإمام - إذا أدرك حدثا ، سبق من محدثه ، في أيام إمام سلف قبله .

قال : الأحداث تختلف . منها ما يغير ، مات محدثه ، أو كان حيا ، حتى يصبح  
حقه . ومنها ما لا يغير ، حتى يصبح باطلا ، كان محدثه حيا ، أو ميتا . ومنها ما يغير ،  
ما دام محدثه حيا . فإذا مات ماتت حجته ، ولم يغير الحدث ، حتى يصبح أنه باطل .

ويُنظر في هذا الحدث ، من أى الأحداث ، وينفذ فيه حكم المدل . ولا فرق في الأحداث المزالة ، كانت قبل أو بعد .

في ثوب سرق ، أو زرع قطع ، فيتهم به إنسان ، يتهم بالسرقات ، اللوالى أخذه بالثمة ، إذا كان صاحب الزرع والثوب ، غائبا عن البلد ، ويعاقبه بالسجن ، أو حتى يرفع ؟

الجواب : موسع ذلك للوالى في التهمة ، بما ذكرت ، إذا تبين ذلك عليهم .

مسألة :

وإذا سرق بيت مال المسلمين ، جاز للوالى أو الإمام ، عقاب من اتهموه بذلك .

فإن قال الرالى : إنه سرق بيت مال المسلمين ، ولم يبين سبب ذلك ، ورفع إلى الإمام . هل يعاقب من اتهمه بلا سبب ؟

قال : نعم .

مسألة :

أبو الحوارى - في رجلين تخاصما في قطعة ، أو غيرها ، وقد أحدث فيهما أحدهما أو كلاهما ، واتخذا بالقتال ، فليس على الحاكم أن يرسل إليهما ، إلا أن يصح معه بالبيضة المادلة .

فإذا صح ذلك ، أرسل إليهما . فإن وجدوها في قتالهما حبسوها .

وإن وجدوها قد تفارقا ، ولا يطلب أحدهما إلى الآخر حقا ، لم يعرضوا لهما .

مسألة :

فإن اتصل أحداث في أيامهم ، فليس لهم أن يجبسوا ، أو يقيموا الحدود على محدثيها ، من غير رفع أصحاب الحقوق ، وليس هم بوكلاء للناس .  
فإن رفعوا إليهم أحداثاً ، في أيامهم ، كان عليهم القيام بها ، والإنكار على محدثيها .

مسألة :

فيمن يعرف بالاستحلال ، يدعى ماء وشجرة البلد قائمة ، إنه لرجل آخر .  
فقال له الوالي : أتصدّق واحداً من أهل البلد فيه ؟  
قال : لا . أيجوز له منعه أم لا ؟ فلا يمنع إلا أن يصح أنه متمدد على غيره ، ويطلب المقمدي عليه منعه عنه . فحينئذ يجوز له ذلك .  
وقيل : إن الوالي إنما يمنع الفاسد ، أو المقمدي على مال غيره ، أذنى إذا كان صاحب المال غائباً .

مسألة :

أبو محمد - في الحاكم يرفع إليه رجل على رجل ظلمه ، في زمان السلطان .  
فمايه إذا صح معه ظلم ، أن يصفه من ظلمه . فإن الأئمة تقوم بالحق ، وترد المظالم .  
وكان الجلودى يرد على من اغتصبه الجبابة ، أو اشتراه الجبار ، أو عامله .

مسألة :

وليس للقوام بالحق أن يقتلوا من قتل ، أو سلب قبل أيامهم . ولا أن يقيموا

الحدود بما مضى وأدبر ، إلا أن يرفع إليهم أحد بحق ، أو يحد فيستكون يأخذ  
الرفوع عليه ، بما رفع عليه من الحق .

فإن أفرأ ، لا كان على الراعي البيعة ، فيما ادعى .

وأما إذا جاءهم مستعدع ، على من أحدث قبل أيامهم ، فليس لهم أن يجهلوا  
له من أنهم على حدث تقدم قبلهم

وأما الحدود ، فتنى أقر بها الجاني ، أقيمت عليه . وإن كان قد تناول  
أمرها .



## باب ما يقبل من قول الحاكم

وما لا يقبل

أبو الحواري وأما في فرائض اليتيم، وتزويج من لا ولي له فإذا لم يسموا  
البيعة، فحائز لكم أن تشهدوا، على ما فرض الحاكم أو زوج، كان عادلاً،  
أو جائراً، إلا أن يروا جوراً ظاهراً، في تزويجه، أو فريضة. وقد قالوا: إن  
السلطان مأمون على الناس، إذا قال، صريح معي، من هذه الأسباب التي ليس فيها  
حقوق للعباد، ولا حدود إذا قال، صرح معي الحلال لصيام شهر رمضان، أو للإفطار  
أو للحج، فمهم المصدقون على ذلك، كانوا عادلين أو جائرين. وكذلك من فرائض  
اليتيم، وتزويج من لا ولي له. وإنما عليكم أن تؤدوا عليكم، إذا شهدتم ذلك،  
مع هذا الحاكم.

وكذلك إذا جاء حاكم بعده، اشهدوا على ما أشهدكم هذا الحاكم الأول،  
كان عادلاً، أو جائراً. يقولون: أشهدنا فلان: أنه فرض لفلان اليتيم،  
أو لامرأة على زوجها، أو لعبد على سيده. فهذه أحكام المسلمين، لا شك فيها،  
ولا ريب.

ـ آله :

فإذا شهد شهود على حاكم: أنه قضى لفلان على فلان، بألف درهم، وأنكر  
الحاكم ذلك. وقال: بل قضيت للآخر عليه، وهو حاكم، أو موزول، فالبيعة  
أولى من قول الحاكم، في هذا الأمر. ولا يلتفت إلى قوله.

مسألة :

فإن شهد القاضى بعد أن عزل : إني كنت قضيت ، لم تجز شهادته وحده ، إلا أن يشهد معه شاهد آخر عدل . فإذا شهد معه على قضيته ، جازت قضيته .

مسألة :

وإذا قال الحاكم : شهد عندي أربعة شهداء ، هل رجل : أنه زان ، أو أقر أنه زنا . هل يقبل ويبرأ منه ؟ وإن أنكر ما قال عليه الحاكم ، لم يقبل من الحاكم إلا إحضار الشهود عليه .  
وإذا قامت عليه البينة ، أقيم عليه الحد ، وبرئ منه .

مسألة :

وإن قال الحاكم : شهد عليه شاهدان : أنه قتل فلانا . فإذا أنكر كان على الإمام أن يدعو بالبينة ، حتى يشهد عليه جماعة من المسلمين ، ثم يحكم عليه .

مسألة :

قال أبو عبد الله - في شاهدين شهدا أن فلانا الحاكم ، حكم على فلان بألف درهم لفلان . وقال ذلك الحاكم ، بل حكمت له بألف دينار . إنه إن كان ممزولا ، فالقول قول الشاهدين .

وإن كان الحاكم غير ممزول ، قبل قول الشاهدين ، وقبل قول الحاكم .

## باب في كتب الحكم إلى بعضهم بعض وما يجوز به الحكم منها

ولا يقبل القاضى كتاب قاض ، فى شئ من الحدود . ولا الدماء ، ولا القصاص  
لأن ذلك لا يذنبى أن يقبل .

ولا يقبل كتابا من قاض ، ولا وال ، فى شئ من الشهادات ، ولا الوكالات ،  
إلا بيد ثقة ، غير المدعى .

ويقبل الكتاب من الإمام والقاضى ، بيد العدل الثقة الواحد ، فى جميع  
الأحكام وينفذ .

وقول : لا يقبل من الواحد ، إلا أن يشهد عدلان : أنه من الإمام أو القاضى .  
مسألة :

ولا يقبل بيد العبد الثقة ، ولا بيد من له الحق ، أو لولده أو لعبده وإن كان  
ثقة .

وقيل : يقبل الحاكم كتاب الحكم ، من يد المرأة للثقة . وإنما سمعنا ذلك  
من رأى أحد العلماء .

قال أبو الخوارى : لا يقبل من المرأة الواحدة .  
مسألة :

وإنما يقبل كتاب الحكم من يد الثقة الذى يعرفه الحاكم الذى الكتاب  
إليه ، ويصح عنده معرفته .

فإن لم يعرفه إلا بما يكون من معرفة الكتاب الذى حمله ، فذلك ضعيف .

ومن كتاب فضل : ولو كتب الباعث الكتاب في كتابه : أن حامله مفدى  
ثقة ، لم يقبل إلا أن يحمله إليه ثقة عنده ، أو يعرفه ثقة عدل ، يقبل تمديله .  
قال محمد بن المسيب : إذا كتب في كتابه : وحامل كتي هذا إليك فلان  
ابن فلان ، وهو ثقة .

قيل : إنه يقبل عدالته وولايته في الكتاب ، إذا وصل به أنه المنسوب .  
قال أبو المؤثر : رقد كما نسمع : أنه إذا كتب الحاكم ، أن حامل كتابي  
إليك ثقة ، إنه يقبل ، عدالته وولايته في الكتاب به ، إذا صح أنه المنسوب ،  
ما لم يرتب المكتوب إليه .

مسألة :

ولا يقبلان القاضي كتابا منشورا ، ولا يبعثن بكتاب منشور إلى قاض ؛ فإنه  
لا ينبغي لقضائه أن يقبلوه .

مسألة :

ولا يقبلان القاضي كتاب قاض ، قد عزل عن قضاءه ، أو مات قبل أن يصل  
إليه الكتاب .

قال غيره : قد قيل : إنه لا يقبله ، إذا أتى من بعد عزل القاضي ، الباعث له ،  
إلا أن يصل ، وهو بعد في قضائه ، أعنى الباعث بالكتاب .

وكذلك إن عزل القاضي المبعوث إليه الكتاب ، لم يعمل به غيره من القضاة ،  
حتى يحدد ذلك من القاضي الباعث إلى هذا القاضي .

وقول : إنه يقبله ، أو يحيزه ، إذا كان الكتاب على قضائه .

قال : إلا أن يكون إماماً، بحث بحكم من بلد الإمام . ففسى أن يقبله الإمام،  
إذا كان بمنه إلى غيره . ففات ، أو عزل .  
قال : ولم أقله بأثر . فسلوا عنه . واطلبوا فيه الأثر .

مسألة :

ولا يقبلن القاضي كتاب سواد الأمصار ، حتى يكونوا هم الذين يرفعونها  
إلى قاضي مصر ذلك السواد ، مثل سواد البصرة ، وسواد الكوفة .

مسألة :

وقد قيل : إن الإمام يقبل كتاب الإمام، إذا كان إماماً، كل إمام فمصر ،  
مثل إمام حضرموت إلى إمام عمان .  
وأما الحدود والتفصيص فسكنا قال .

مسألة :

وإذا لم يكن في الأمصار أئمة ، فحكماء للسلطين إلى بعضهم بعض ، بمنزلة  
الأئمة معنا .

مسألة :

وإن مات حامل الكتاب ، فاستودعه غيره ، لم يقبل إلا أن يشهد شاهداً  
عدل : أن الإمام القاضي ، دفع إليه هذا الكتاب . وأمره أن يسلمه إلى فلان ،  
ويحملان الكتاب ويدفعانه إلى الذي بحث إليه .

مسألة :

فإن علم أن حامل الكتاب ، كان عبدا ، أو ذميا ، أو أقالف . وقد حكم بالكتاب ، رد الحكم ، ونقض ما كان نفذ بكتابه ، أو أحدهما ، لا يجوز له للكتاب .

قال محمد بن المسيب : إلا أن يصح أن الكتاب من الحاكم .

مسألة :

وقد كتب موسى بن علي - رحمه الله - إلى الإمام عبد الملك بن حميد ، في أمر رجل . فمر الرجل ثم أتى إلى موسى بن علي . فقال : رد كتابك . فقال أبو علي : هو المأمون عليكم .

مسألة :

وإذا ورد رجل بكتاب إلى الوالي مفشورا ، من إمام ، أو قاض ، أو وال ثم رفع رجل ففطر في خاتم الإمام ، أو القاضي ، أو الوالي ، فإن كان مختوما دفع المطلوب .

وكذلك إن كان في عبد ، أو دابة مسروقة ، قد أخذ على المطلوب كفيلا ، وضمن الدابة والعبد ، ورفع إلى الإمام ، أو القاضي . وكتب إليه بما ورد به إليه حامل الكتاب .

قال أبو المؤثر : الله أعلم ، إن طلب المحكوم عليه أن يرتفع ، إلى الحاكم ، فله ذلك . وأما الطالب فلا وإن لم يكن عليه خاتم الإمام ، أو القاضي ، أو الوالي ، لم ينفذه . وتولى هو الحكم بينهما ، إن صح عليه له حق .

### باب من يجوز قبول الكتاب على يديه

وإن بعث الحاكم عدلا واحدا ، يقضى بين القوم ، في الجواحات وغيرها  
فجائز . وأما الشهادة فبمعدلين .

وأما كتب الولاية فلا .

في الإمام - أيستحب له أن يكتب على خاتمه اسما مفردا ، أو يصل ذلك عند  
الإمام فلان ؟

قال : كله جائز .

فإذا ورد به رجل ، عليه ختم الإمام . وفيه : إنك تعلم إلى فلان كذا ليوصله  
إليها ، فله أن يقبل ذلك ، إذا كان حامله ثقة . وإن لم يكن ثقة لم يقبل ؛ لأن  
الأئمة لا يولون أمرهم غير الثقة .

مسألة :

وإن كان الحامل ثقة ، وادعى أن الشيء له . وفي الكتاب : أعطه ، أو سلم  
إليه . ولم يقل له ، فليس له أن يقول ذلك في الحكم .

مسألة :

ولا يجوز المدلل الواحد إلا في الرسائل .

وقيل : ما لم يطلع عليه الرجال . فالمرأة المادلة تجزى في ذلك .

## باب الأحكام بالدين

وكيف صفة ذلك

قيل : لما بعث رسول الله ﷺ معاذ بن جبل إلى اليمن .

قال : كيف أفضى إن عرض لي قضاء ؟

قال : أفض بما في كتاب الله .

قال : فإن لم يكن في كتاب الله ؟

قال : بما في سنة رسول الله ﷺ .

قال : فإن لم يكن في كتاب الله ، ولا في سنة رسول الله ؟

قال : اجتهد رأيك .

قال : الحمد لله الذي وفق رسول ، رسول الله ﷺ .

فإن قيل : فلم يذكر معاذ الإجماع ؟

قيل : الإجماع لا يكون في عهد رسول الله ﷺ ، إنما يكون بعده .

مسألة :

وعن عمر - أنه كتب إلى شريح بشيء من ذلك : فإن لم يكن في كتاب الله ،

ولا في سنة رسول الله ﷺ ، ولا فيما قضى به أئمة الهدى ؟ فأنت بالخيار ، إن

شئت تجتهد رأيك ، وإن شئت أن تؤمرني ، ولا أرى مؤامرتك إياي ، إلا

أسلم لك .



## باب الحكم بالرأى

وصفة ذلك ولزومه

وليس للحاكم أن يختار من آراء الفقهاء ، إلا ما يرى أنه أشبهه بالحق ،  
وأقرب إلى الصواب .

فأما من لا يعلم شيئاً ، فيسعه أن يأخذ بما أراد ، من رأى الفقهاء .

مسألة :

وهل الحاكم ، إذا حكم برأى من الآراء ، لأحد من الناس ، أن يحكم به  
لغيره . وتكون الرعية معه كأسنان المشط ، في حكمه ، عدوهم ووليهم .

فإن صح معه ، بعد أن حكم برأى من الآراء ، بأن غيره في الرأى أصوب ،  
وأقرب إلى الحق ، له أن يتحول على ذلك الرأى ، على صدق ، نصيحة منه لله .

ويحكم بذلك الرأى الذى هو أصوب . وليس له أن ينقض حكمه ، فيما مضى برأى  
غير هذا ، إلا أن يكون قد حكم برأى خالف فيه الحق ، في الكتاب والسنة

والإجماع ، فله أن ينقضه ، ويرجع إلى الحكم .

مسألة :

وليس لأحد من أهل ، الرأى من فقهاء المسلمين ، أن ينزع يده من أحكام  
أئمة العدل ، ولو كان ذلك الفقيه ، يرى أن رأيه في ذلك أصوب ، وإلى الحق  
أقرب ؛ لقول النبي ﷺ : لو وليكم حبشى مجذع ، فأقام فيكم كتاب الله  
وسنتى ، فاسمعوا له ، وأطيعوا .

مسألة :

من الإيضاح :

ومن بعض الآثار : فدعوا الرأى غير السنن والآثار ، عن النبي ﷺ وأصحابه . وإنما للرأى فيما ليس فيه كتاب ولا سنة ، في اجتهاد الحماكم ، فيما أراه الله ، على القياس والسنة ، وآثار السابقين ، في الأشباه والأمثال ؛ لأنه لاحق بما أحدثه الكتاب والسنة والآثار ، فما خالف اجتهد القاضي جهده .

قال غيره :

الإجماع من أهل كل زمان لإجماع ، إذا كانوا أهل رأى . والاختلاف اختلاف .

ولو كان رجل واحد ، سبق على قول عالم أهل زمانه ، كان حكمه قد سبق على الإجماع . وكان على من خالف ، اتباعه على ذلك . وكذلك إن قال ، ولم ينازعه العلماء في عصره ، وسلكوا له ، كان ذلك إجماعاً أيضاً .

مسألة :

والحماكم إذا كان حكم بقول واحد من الأقاويل ، ثم رأى غير ذلك القول أعدل عقده ، فإنه يرجع إلى ما يرى عدله عقده . وليس عليه فيما مضى ، وكان يحكم بين أناس . ولا ضمان عليه فيما مضى ، وقد فعل ذلك هر في عدة المرأة . حكم في الأول بحكم ، ثم رأى بعد ذلك غير رأيه الأول ، لحكم في غير هذه المرأة ، بخلاف ما حكم به أولاً ، وأمضى الحكم .

مسألة :

وقيل: إن الحاكم إلى رأيه أحوج من حفظه ؛ لأنه يرد عليه من الأمور ،  
ما لم تأت به الآثار ، فيقتس بعضها ببعض ، ويفطر الفرق بين أصولها وفروعها .  
وهذا ما يدل أن الحاكم لا يكون إلا بمن يجوز له القول بالرأى . وهو عن محمد  
ابن محبوب .

مسألة :

عن الإمام — أيسره أن يحكم برأى القاضى فى شيء ، يرى الإمام فيه غير  
رأى القاضى ؟

قال : لا . ولكن يردده إلى القاضى .

\*\*\*

## باب في خطأ الحاكم

والحاكم لا يلزمه في ماله شيء من الحقوق التي تتلف على يديه في الأحكام،  
أو يخطئ في حكمه، ما لم يقصد إلى تضييع شيء، أو يعتمد على ما لا يسمعه .  
ويسجن أن يكون ذلك الذي يخطئه في الحكم، أو يضيع على يديه، من  
غير اعتماد . في بيت مال الله .

فإن لم يكن لله بيت مال، لم يكن عليه أدائه من ماله .  
فإن قدر الله بمد ذلك بيت مال، أو كان يملك ذلك، وقدر عليه، جاز له أن  
يؤدي ما لزمه .

### مسألة :

وخطأ الإمام والوالي والحاكم دية لا قود فيه . والديه وما دونها من الأروش  
في بيت مال المسلمين، إلا أن يكون الإمام أو الحاكم، بدلاً الحكم، أو خالفاً  
الحق الذي لا اختلاف فيه . فذلك عليه فيه القصاص، إلا أن يرضى ولى الدم  
بالأرش . وذلك مثل الزاني البكر، يرفع إلى الإمام، فيأمر برجه . والصبي  
السارق والمعقود، يأمر بقطعه، أو السارق أقل من أربعة دراهم، أو الأب قد  
قتل ابنه، فيأمر بقتله، أو التماذف اليهودي، أو العبد يأمر بجلده، أو يكون الإمام،  
قد رأى رجلاً، قتل رجلاً، قبل أن يكون إماماً . فلما أن صار إماماً، رفع إليه  
عليه . فأمر بقتله بشهادته، أو بشهادة نساء، لا رجل معين . وما يشبه هذا،  
مما يخالف القرآن أو السنة، أو المجتمع عليه . فهذا ومثله، مما يلزم فيه القصاص،  
أو يرضى ولى الدم بالأرش . فعليه في ماله، لا في مال المسلمين .

مسألة :

وأما إذا أقام الحدود على وجهها ، فأت من تلك الحدود ، فلا قصاص فيه .  
ولا دية على الإمام في نفسه ، ولا في ماله ، ولا في مال المسلمين .

مسألة :

وأما إذا أقام الحدود ، أو إن عزّر رجلاً ، فيما يرى فيه التعزير . فأت ، أو  
قيده ، فمطبت رجله . أو سجنه ، فيما يرى عليه السجن ، فخرج من السجن ،  
أو نقه ، أو أراد أن يعقمه ، فعزّره فأت . فقول : لا قصاص عليه . ولا أرض  
في ماله ، ولا في مال المسلمين ؛ لأن هذا مما أثره المسلمون عبد أئمتهم .

وقال أكثر الفقهاء : لا قصاص على الإمام والحاكم في ذلك في نفسه ، ولا دية  
ولا أرض في ذلك . واسكن يكون دية في بيت مال المسلمين . وبهذا يأخذ محمد  
ابن محبوب

مسألة :

ومن لم يثبت عليه القود ، فعليه التعزير . والتعزير يُنظر فيه الإمام ، على  
ما يرى في عذر الجاني وظلمه .  
وإن مات المعزّر بذلك التعزير ، فالمأخوذ به عسَدنا في الرأي ، أن دية في  
بيت مال المسلمين .

مسألة :

وعن بعض أهل العلم : أن رجلاً إلى أمور المسلمين ، ضرب رجلاً تعزيراً فمات .

قال : دية في بيت المال أيضاً . وعليه التحرير .

وقول : إن ذلك في بيت المال أيضاً . والتحرير عليه هو ، لا في بيت المال .

مسألة :

وإذا حبس الوالى صبياً بمحدث ، فسقط عليه جدار السجن ، فهلك ، فالدية في بيت المال عقدنا .

وعن محمد بن محبوب - في محض زنا ، فوجب عليه الرجم ، فقتله الإمام بالسيف .

قال : أخطأ الإمام السفة . ولا شيء عليه سوى التوبة والاستغفار .

وكذلك إن فعل ذلك والى الإمام ، أو قاض ، جاز الحكم ، ولا يلزمه شيء ، ويعتد بما فعل . وإن كان رجلاً من سائر الناس ، فعليه النصاص .

مسألة :

في المحقوب الذى جعل له الإمام إزالة الأحداث ، إذا أخطأ .

قال : إن كان فعل ذلك عمداً ، أو لغیر معنى ، يكون له فيه سبب ، تعلق بحق ، كان ذلك عليه دون الحاكم ، إذا كان أهلاً لما جملة له .

وإن فعل ذلك خطأ ، أو بما يشبه الخطأ ، على سبيل الحكم ، كان ضمان ذلك - إن لم يدرك رده إلا بضمان - في بيت مال الله .

وإن كان الحاكم قد أعانته عليه ، حتى أزاله ، فإن كان إنما أنفذه ما رفع إليه ، وأعانته على سبيل ما قدمه له ، وجعل له بما قد قامت له به الحجة ، وغاب عنه أصل ما دخل فيه ، كان ذلك على المحسوب المحمول له ، إن كان مما يلزمه ضمانه . وإن كان وقف على أصل ما دخل فيه المحسوب ، وأعانته عليه ، على معرفة . وجهلا ذلك جميعا ، كانا جميعا مبطلين فيه ، إذا عملا بباطل ، وكان سبيلهما واحدا . والله أعلم .

مسألة :

في الحاكم إذا أخطأ في حكمه في شيء ، يثبت خلاصه ، في بيت المال . وليس بموجود . ثم قدر الله بيت مال بعد ذلك ، أن له أن ينفذ ما لزمه ، من خطأ الحكم ؛ لأنه ثابت في بيت المال . ولا يبطل لعدمه .

مسألة :

معاشر المسلمين . أنا فلان ابن فلان ، توأمت عليكم هذا البلد ، أيام فلان ابن فلان الإمام فجرى في فيكم شيء ، من ضرب وحبس ، وقبض الصدقات ، وغير الصدقات . وقد أنفذتهما بأمره ، وعن أمره . وقد تعقبت تلك الأمور ، بالسؤال عنها للمسلمين . وقد عرفت خطئي في كثير من ذلك ، وأنا نادم من ذلك ، وتائب إلى الله منه . وقد ألزمت نفسي ضمان ما لزمني ضمانه ، من حق وخارج إلى أهله . والسلام .

## باب ما يجوز للوالى فعله

بإذن الإمام أو بغير إذنه

وينبغى للوالى أن يستأذن الإمام ، فيما يرد عليه ، ممن يستحق أن يعطى من مال الله . فإذا وسعه من ذلك ، فله أن يعطى الفقير وابن السبيل والضيف النازل ، على قدر ما يرى من سعة ما فى يده . ويجوز له فى ذلك فى جميع المال الثلثين والثلث ، وفى الرقاب والفارمين . فذلك جائز للوالى ولولاته ، من غير إصراف ، ولا محاباة . ولكن على قدر ما يراه مستحقا .

قال محمد بن المسيب : للوالى أن يفعل ذلك ، بغير رأى الإمام ؛ لأنه حق لازم فى بيت مال المسلمين ، فرضه الله .

مسألة :

والى صغار والوالى الأكبر ، فيستأذن الإمام ، فيما يرد عليه من الحدود والأحكام ، وتزويج النساء ، والمহারبة ، وإجراء النفقات ، على ما يرى ، وإدخال من يزى إدخاله فى الدولة . فإذا أباح له ، جاز له ذلك ، وعمل فى ذلك ، بالاجتهاد والعدل .

مسألة :

وللوالى أيضا إصناف رعيته ، ومহারبة من حاربه ، فى حدود مصره الذى هو وال عليه ، ومن تعدى على رعيته . وإنما يجوز حكمه فى مصره الذى ولى عليه .



وليس له أن يحكم بين الناس، في مصر آخر، وإن تنازعوا إليه في الأصول  
وغيرها ، مما ليس هو في مصره إلا في الديون وما أشبهها .

مسألة :

قال محمد بن المسيب : وله أن يزوج إذا كان واليا ، ولو لم يستأذن الإمام ،  
إذا صح ، ويحكم ويفذ الحكم . إلا في الحدود ؛ فإنه يستأذن الإمام ، إذا صح معه  
الحد .

مسألة :

وعليه ، أن يستأذن في فرائض النساء على أزواجهن والتمسيز ، وتزويج من  
لا ولي له من النساء .

وقيل : له ذلك كله إلا الحدود .

مسألة :

اختلف في جواز حكم الوالى في ولايته .  
قال قوم : له أن يحكم ، ما لم يحجر عليه الإمام .  
وقال قوم : ليس له أن يحكم ، إلا أن يجعل له ذلك .  
وكذلك اختلف فيه : هل يزوج من لا ولي له من النساء ؟  
فقول : له ذلك ، ولو لم يستأذن الإمام .  
وقول : يستأذن فيه .

مسألة :

في الوالى - هل له أن يولى واليا على بعض نواحيه ، من غير أن يستأذن الإمام ؟ وليس للوالى أن يقيم مدلا ، إلا برأى الإمام والقاضى ؟  
فمن القاضى أبى على : أن للوالى أن يستعين على ما ولى عليه بمعونة . وأما  
الولاية فلا ، إلا برأى الإمام .

قال أبو بكر بن أحمد بن محمد بن خالد جائز له أن يولى ، ولو لم يستأذن  
الإمام .

مسألة :

قال أبو المؤثر : إذا كان الوالى ، ممن له قوة ، حارب من حارب من المسلمين ،  
وبغى عليهم . وقد بلغنى أن سليمان بن الحكم ، سبقت مريته إلى توام ، قبل  
مربة الإمام ، إذ قتل الواضح . وكان سليمان بن الحكم ولّيا على صحار ، ولم  
تسكن توام من ولايته .

وكذلك الصهر حارب الهند فى الشرق ، ولم يكن واليا . وذلك فى أيام  
غسان الإمام .

مسألة :

وعلى الوالى أن ينكر الظلم الظاهر فى ولايته ، وينكر المنكر فيها ، حتى يتحاكم  
أهل الدعاوى .

مسألة :

في القواد - هل لهم أن يقيموا الحدود على من أناما ؟

قال : هم بمنزلة ولاية العدل على المصر ، وقد قالوا : لا يجوز للوالى أن يقيم الحد إلا برأى الإمام .

مسألة :

في الوالى - هل له أن يجبر رعيته ، على قتال عدو المسلمين ؟

قال : أما جبر الرعية على القتال ، فإل ذلك لا يجوز ، إلا إذا دهمهم العدو ، إلى البلد الذى هم فيه ، وخيف على الحرم .

وأما الخروج إلى الجهاد ، فقد قيل : بوجوب ذلك على الشراة .

مسألة :

وإذا قال الإمام للوالى : قد أجزت لك ما يجوز أن أجزه لك ، فقد جاز له

ما فعل الحق .

و كذلك ما أجاز له ، من بعد الفعل ، فهو جائز .

مسألة :

في بلد مثل دما اخلط على البحر . هل للوالى جبرهم على الدخول إلى حصنه ،

والحرس في الليل ، في وقت الخوف . ومن تأخر حبسه ، وأخذ أصحاب الدوانيج

بالحرس فيها ، وقد جعل لهم جبرهم على مصالحهم ؟

قال : الله أعلم . لا أعرف في هذا شيئاً ، غير أنى كنت أراهم ، في أيام الإمام راشد بن سعيد ، يأخذون الناس بالمبيت على الأبواب ، والمواضع الخوفة والحرس . ويشد على الناس في ذلك . ولا أعلم كلهم كانوا شرارة . وأرجو أنه كان فيهم الشاري وغير الشاري .

وأما أصحاب الدواب ، فإن أخذوهم بالحرس ، فإنى استصوب ذلك . ولا أحب أن يجبروا على ذلك . ويصل الناس إلى الحصنة عند الخوف . فكنت أراهم يقتلون ذلك . ولا أدري كان بالجبر أو بغيره ، إلا أن أصحاب الأمر هم الناظرون في صلاح الرعية . ولا أحب أن يصيب ذلك .

## باب في استفهام الإمام فيما يجعله للمفاضى وغيره

أنت أيها الإمام قد جعلت لى إنفاق مال المسلمين ، على ما رأيت من مصالحهم  
في خدمتهم ، مما يجوز لى إنفاقه فيه . وإن أمر بذلك من أهل الثقة والأمانة .  
وقد جعلت لى مال المسلمين ، وتحمله بالأجرة منه ، وتسليمها . وقد جعلت  
لى أخذ ديوانى ، من مال المسلمين ، من أى جنس أردت ، أن آخذ منه ديوانى .  
وقد جعلت لى : أن أنفق على المستعدين عندى ، من مال المسلمين ، وأن  
أعطيهم دواوينهم ، على ما رأيت من أجناس ما لهم ، بسر البلد . وأمضيت لى  
بجميع ذلك .

وقد جعلت لى : أن أطلتى من مال المسلمين ، من أردت ، من الفقراء ، على  
قدر ما أرى . وأن أضيف الفازل . ومن رأيت ضيافته ، على ما أراه يجوز لى  
ذلك ، من مال المسلمين .

وجعلت لى أن أستفق منه . من الإدام ما أردت .

وقد جعلت لى : أن أنفق منه فى الفزوات والطرق . وإن أولى ذلك ، من  
رأبته موصفاً لذلك ، من أهل الثقة .

وجعلت لى : أن أستاجر منه على الففوح ، وأكربات الدواب ، التى تخرج  
فى مرابا المسلمين وطرقهم وحوائجهم . وأعطى وآخذ من مال المسلمين . وأن

أنساع غيرش المسلمين ، من البقاء والحديد والأخشاب ، من مالهم .  
وجعلت لي : أن أمر ، من يقبض مني عوض ما ضمه ، أو ضمه أحد من  
مال المسلمين .

وجعلت لي ، أن أمتاجر من الدواب ، لأركبها أنا ومن أردت ، وأسلم  
الأجرة من مال المسلمين وأن أمر بذلك . وكل ذلك في خدم المسلمين ، أو  
حاجة شخصي .

وقد جعلت لي : أن أعطى كل من أطلق له من مال المسلمين عرضا ، عرضه  
دراهم . أو دراهم ، عرضها عرضا .

وقد جعلت لي : أن أعطى من مال المسلمين ، لحلاقة رأسي ، وحلاقة خدم  
المسلمين ، ولحجامتي ، ولحجامة خدم المسلمين ، وفصاذهم ، وما يزيح عنهم ، من  
الشمس وغيره ، مما يضرهم من الفاس ، لإخراج الدم ، على ما أرى من ذلك . وأن  
أشتري لهم الفصال ، وأعطى الثمن ، من مال المسلمين ، وأن أعطيهم ما يحتاجون  
إليه ، في الأعياد ، على قدر ما أرى في سفر أو حضر .

وقد جعلت لي : أن أبيع ما رأيت بيعه ، من مال المسلمين ، مما فيه صلاح  
لهم ، واستيفاء الثمن ، وقبضه لهم .

وقد أجزت لي جميع مال المسلمين ، وجميع أمورهم ، ما يجوز لك أن تجيزه  
لي ، وتجهله لي من أمور المسلمين .

وقد جعلت لي : أن أستخدم من أردت ، وأعزل من أردت . من الخدم  
يخدمون ، ويخدمون ، على ما أرى من ذلك .

وجعلت لي : أن أفرض لهم دواوينهم ، على قدر ما أرى ، وما أراهم يستحقون في مال المسلمين .

وقد جعلت لي : أن أحكم بين الناس ، بما حرفت جده ، وبأن لي صوابه . وأن أحبس كل من امتنع عما حكمت عليه به ، على ما يجوز لي في ذلك .

وقد جعلت لي محاربة من يجوز للمسلمين محاربته ، وأن حكم فيهم بما حكم به المسلمون فيهم ، وعليهم . وأن أؤمن من رأيت تأمينه ، على الوجه الجائز ، في قول المسلمين . فمن أمنتني على هذا ، فهو عندي ، وعند جميع خدمك ، وولاتك ، ومعهز فيك آمن ، إلا أن يحدث بعد هذا الأمان حدثا ، يجب عليه فيه حكم ، فهو مأخوذ بما يجب عليه .

وقد جعلت لي معاقبة من يجوز لي معاقبته ، بالحبس والتقييد والقطا ، وتزير من لزمه التزير ، على ما يجوز لي من ذلك .

وجعلت لي تزويج من لا ولي لها من النساء ، أن أزواجهن أرادت واختارت إلا أن يكون في ذلك منع وكراهية ، من المسلمين ، ببعض المعاني يرى المسلمون ، أن لو كان لها ولي ، لم يلزمه أن يزوجه بها .

وقد جعلت لي : أن أؤتي القبلاد وأمورها ، من رأيت ، ممن يجوز لي توليته إياها ، ما جاز لي من الأمور ، أن أؤاها إياها ، وأستخلف في موصي من يجوز لي ، أن أستخلفه عليها ، وأن أعيظه ما قد جعلته لي ، من جميع الأشياء التي يجوز لك أن تعجزها لي ، ويجوز لي أن أعيضاها ، من جميع أمور المسلمين التي جعلتها لي ، وأجزتها لي .

وأن أقبض الصدقة من أهلها ، على ما يجوز لي قبضها . وأن آخذ أهلها بما  
يجب عليهم ، في قول المسلمين . وأن آمر بذلك ، من رأيتُه أهلاً لذلك .  
وقد أجزت لي جميع ذلك ، وجعلته مما يجوز لك أن تجعله لي .

مسألة :

وجدت استطلاقاً من الإمام ، أنت أيها الإمام قد جعلت لي : أن أدفع ما على  
من الضمان من مال المسلمين ، وما على من زكاة ، من سائر الصدوق ، إلى الفقراء ،  
فيما تقدم إلى يرمى هذا .

قال : وهذا جائز أن يستطلق من الإمام . أنت أيها الإمام قد جعلت لي :  
أن أنفق ، وأطلق مال المسلمين ، من حيث كان ، وحيث وجدته ، من سائر المواضع  
والبلاد ، من سائر الأموال ، فيما أرجو فيه صلاح المسلمين ، وعز دولتهم ، وكسر  
شوكة عدوهم . وجعلت لي في مال المسلمين ، حيث كان وجدته ، ما يجوز لك ،  
أن تجعله لي فيه ، وما لا يجوز لك أن تجعله لرعيته .



## باب إنفاذ الولاية حكم الولاية وغيرهم وما يجوز من ذلك

وقيل : ليس على الإمام والقاضي ، إنفاذ شيء من الأحكام للولاية ؛ لأنهم لا سبيل لهم عليهم . وإنما يبتدئ الوالي ، فيكتب إلى الإمام ، بما قد حدث ، مما يريد أن يدفعه إليه ، فيأمره الإمام حين ذلك ، أن ينفذ فيه الحكم عن رأيه ، فيكتب فيه إليه . وكذلك القاضي .

مسألة :

وليس للوالي أن ينفذ حكم وال ، في شيء من الأموال ، التي في مصره ولا غيرها . ولا ينفذ حكمه في صحة نكاح ، ولا غيره . وقد يجوز له أن يقبل منه صحة وكالة لوكيل ، وأخذ الرجل بمؤنة زوجته وأولاده . ويقبل كتابه في وكالة الوالي ، وتزويج من يلى تزويجه ، ويقبل منه صحة ذلك ، ويقبل كتابه في المقتولى منه ، أن يرفعه إليه . وكذلك الهارب من حبسه ، والحدث للحدث ، في ولايته ، أن يأخذه بكتاب الواحد الثقة .

قال غيره : وقد قيل : إن الوالي ليس له أن ينفذ حكم وال ، في شيء من الأمور . ولا يقبل له كتابها ؛ لأنه لا سلطان له عليه . ولا سبيل إلا أن يكون وال من تحت وال ؛ فإنه يجوز له ذلك . ويكون له ذلك . وإنما يقبل الوالي من الإمام والقاضي ؛ لأن الإمام والقاضي على جميع الأحكام في المصر ، لها ذلك ، وعلى الولاية الانتقاد لهما في ذلك .

وقال من قال : يجوز ذلك لوالى ، من الإمام والقاضى والوالى ؛ لأن الوالى  
قد ثبت له الحكم ، فى ذلك الموضع ، كما ثبت حكم القاضى ، فى جميع الجهر .

• • •

## باب في والى والى

وما يجوز لها

والوالى إذا ولي واليا ثقة : أن يفعل ما دفعه إليه ، من قسديل ، أو جريح ، أو وقف في الشهود ، وما حكم به ، من حكم بين أحد ، أو فرض فريضة ، ليعتق ، أو صبي ، على أبيه ، أو لغيرهم ، من دين ، أو غيره ، ما دام واليا له على البلد ، إلا أن يكون الحكم الذى حكم خطأ ، فيرده ويفتضه .

مسألة :

والوالى حرم عليه والى الذى ولاه أن يبيع شيئا ، من عبيد المسلمين ، وتوهم وقد تعرض لهم الحوائج ، نباع في كراء أو نفقة ، لا يريد ضرار . أياهم ؟

قال : الذى يؤمر به : أن لا يبيع شيئا ، إلا بأمره .

فإن باع ، فالباع مردود .

فإن كان قد أذهبهم ، في نفقة المسلمين ، وحوالجتهم ، التى لا يهد منها . فأرجعهم

أن لا إثم عليه .

مسألة :

الحسن بن أحمد - في والى والى . هل له محاربة أهل القبر ، والملاحى ، إذا وقعوا على القبر ؟

قال : والى له محاربة من حاربه ، في حد ولايته ، ولا يعمده إلى غيرهما .

قال القاضى أبو زكريا : في ولايته جائزة . وأما في غيرها ، فإن كان جنة ، وقومهم ببعض النواحي .

مسألة :

فإن جعل لوالى الوالى ، أن يعاقب من استحق مجبلا . هل يأمر بقطع المتهمين  
بالفساد ؟

قال : القمط ضرب من العقوبة وليس هو أشد من القيد والمقطرة . وقد وجدت  
جواز ذلك .

مسألة :

ومن والى الوالى ، إذا لم يجعل له الحكم ، وطلب الخصوم علامة ، ليحضروا  
بها . فذلك علامة شاهرة فى البلاد ، وبيفة يدفع بها الطالب . ولا يعاقب من يردها .  
هل له ذلك ؟

قال أبو على الحسن بن أحمد : الله أعلم .

قال أبو زكريا يحيى بن سعيد : إذا كان يبصر الحكم ، ويهتدى له ،  
جازه ما وصفت ، هل قول . والله أعلم .

مسألة :

وهل له أن يحكم بين الناس ، من غير أن يجعل له الحكم ؟ وهل يخاف  
فيه كوالى الإمام ؟

قال القاضى أبو زكريا : الاختلاف فى كل ذلك سواء .

فإن أراد أن يحكم بين بعض دون بعض ؟

قال : أحب أن ينصف الخصوم ، إذا كان يبصر الحكم .

قال أبو زكريا : إذا أخذ بقول ، عرفت الاختلاف فى جواز ذلك . وأما  
للوجوب . فافقه أعلم .

فإن أقر الخصوم لبعضهم بعض عنده ، وامتنعوا عن الإسلام كذلك النساء ،  
يرفعن على أزواجهن ، فيما يحب لهن ولأولادهن . هل يأخذهم بذلك ؟  
قال : قد عرفت جواز ذلك للوالى نفسه .

وفى بعض ذلك فيه اختلاف .

قال القاضى أبو زكريا : إذا كان يضمن المدل فيما يحكم به ، فقد قيل : بجواز  
ذلك له . والله أعلم .

\* \* \*

## باب في ولاية الوالى

### مكان والٍ قبله

ومما ينبغي للوالى في ولايته : أن يقدم في كل بلدة أمينا ، ويسأل عن ثقة البلاد ، أهل الفضل في دينهم وثقتهم ، فيوايهم أمر البلاد ، ويحمل التمديل ، في الممدلين المذصوبين . ويكون واليه الثقة ، هو الذى يرفع إليه التمديل ، وبلى مسألة الممدلين بنفسه .

وكذلك كل من وجده في قريته ، من مدلل ، أو إمام مسجد ، أو في يده مال موقوف ، تركه بحاله ، حتى يصح عليه فيه حكم .

وكذلك إن وجده في حبس إمام قبله ، أو وال ، لم يخرجه ، حتى يتبين فيم حبس ، من قتل ، أو دم ، أو مال ، أو حرمة جراحة ، أو غيرها ؟ ولم حبس ؟ فإن كان يستأهل حبسا تركه ، حتى يستفرغ حبسه . فإن كان على دين ، لم يخرجه حتى يعطى الحق ، أو يصح مه ، ما يخرج به ، من صحة عدم ، أو غيره . فإن كان ممن يدعى البراءة ، سمع منه البراءة ، وإخراج التهم بالقتل ، وحبسهم ، وبرأتهم ، إلى الإمام ، أو والى صحار .

وإن فوض إليه الإمام ذلك ، تولاه .

وإن أمر الإمام أحدا من ولاته ، بالنظر في ذلك ، جاز له .

مسألة :

وقيل : يجب على الوالى : أن يشاهد أموره ، ويتفقد أعوانه ، حتى لا يخفى

عليه إحسان محسن ، ولا إساءة مسيء . ثم لا يترك واحدا منهما بغير جزاء ؛ فإنه إن ترك ذلك ، تهاون المحسن ، واجترأ المسيء ، وفسد الأمر ، وضاع العمل . وهو إذا كان للمحسن من الثواب ما يققه ، والمسيء من العقاب ما يققه ، ازداد المحسن في الحق رغبة ، وانتاد المسيء للحق رهبة .

#### مسألة :

وإذا ورد على الوالى وال فلان ، قد ولاء الإمام في موضعه ، وعزله عن ذلك ، كان قول الوالى مقبولا ؛ لأن هذا عهد له الإمام ، وأنه قد ولاء الولاية ، في ذلك الموضع . ولا يكلف على ذلك بيعة . وعلى الوالى الأول الاعتزال ، إذا ورد عليه هذا الوالى الثانى . وعنده عهد الإمام مختموم .

فإن كان غير مختموم ، فلا يسمى ذلك عهدا . وإنما هو كلام . فإذا سلمه مختموما عليه اسم الإمام فلان ابن فلان ، وفي البلد من يواطئه في الاسم . فعلى الأول أن يمتزل ؛ لأن هذا هو المعارف ؛ لأنه لا يولى إلا الإمام ، ولا يعزل إلا هو ، ولو كان يواطئه اسم غيره .

#### مسألة :

وإذا أوقف الأول الثانى ، على حكم ، قد حكم به ، على غيره . فإن أصبح عليه للبيعة : أنه قد حكم به ، قبل منه . وإن لم يصح ذلك . كان الأول شاهدا .

## باب في أعطيات الشراة وغيرهم

وللوالى أن يعطى أصحابه ، على قدر عنائهم ، من كان أكثر عناء ، أعطاه على قدر عنائه .

ومن كان أقل عناء ، أعطاه على قدر عنائه ، إلا أن يكون الإمام ، قد فرض لكل واحد فريضة ، فيعطيه فريضته .

وإن كفاه عناية اثنين ، أعطاه مثل ما يعطى اثنين .

ومن كان منهم أكثر عناء ، وأعظم نفعا ، مثل كاتب ، أو غيره ، أعطاه بقدر عنائه ، إذا كان يقيم له من أمره ، مالا يقيم غيره .

وكذلك الذى يقيم له حربه ، ويكون أعظم عناء فيه ، من غيره ، ويقضى فى ذلك العدل . هذا فى ولاية الأمصار .

مسألة :

فى الوالى يكتب إليه من ولاء : أن استخدم فلانا ، وسلم إليه فى الشهر كذا ، ففرض بعض الشهر ، بعد أن خدم فيه ، فلا يعطيه غير ما استحقه ، على عمله ، دون الأيام التى مرض فيها .

مسألة :

وإذا قال الإمام لرجل : قد وليتكم قرية كذا ، فهو واليها ، وينفق على من كان معه من الشراة ، ولو لم يأمره الإمام أن ينفق عليهم .



مسألة :

عن الوالى ، إذا قطع له نفقة الولاية والخدمة ، فى كل شهر لشيء معروف ، ثم مرض . هل يجوز له أن يأخذ نفقة لفلان الأيام ، التى مرض فيها ؟  
قال : جائز له ذلك

قلت : فإن فرض له الإمام نفقة ، اسكل شهر كذا . ولم يقل له : يأخذ لنفسه ، من مال المسلمين ، إلا قوله : قد فرضت لك عندى كذا ؟  
فإذا لم يأمره بالأخذ ، لم يكن له أن يأخذ إلا برأى الإمام .  
وكذلك الوالى ، إذا قال له الإمام : فرق عشر ما يحصل عندك من الزكاة ، على الفقراء ، فقصده فقير ، من غير البلد ، فله أن يعطيه . والله أعلم .  
فإن كان لهذا الوالى ولاية ، من غير البلد الذى قبض منه الزكاة ، وهم فقراء ، فله أن يسلم إليهم منه .

مسألة :

فيمن أطلق له الإمام شيئاً ، من مال المسلمين ، كل شهر . هل له أن يأخذه فى أوله ؟

فإذا كان على وجه التعالف والفقير ، فلا بأس . وإذا كان على وجه الإجارة ، فلا يجوز له ذلك ، إذا تقدم شيئاً قبل استحقاقه . والله أعلم .

مسألة :

فى أصحاب الوالى ، وغسل ثيابهم وحجامتهم أذلك عليهم؟ أم على المسلمين؟  
فلا يكون ذلك على المسلمين ، إلا برأى الإمام .

وقول : لا ولى أن يفعله لهم ، بنـير رأى الإمام ، من مال المسلمين ، إلا أن يكون الإمام قد حد لهم فيه حدا ، فلا يجاوز ذلك . وله أن يفعل ذلك لهم . ويقوم لهم بما يصلحهم

مسألة :

عن وال من تحت وال . قال لأصحابه : إن الوالى لا يوصلكم إلى حقكم ، فزادهم . فإن كان يطيهم كالولاة ، فلا بأس .

مسألة :

وال من تحت وال ، أعطاه صاحبه سوجا لثوبين . فإن كان ذلك برأى الإمام ، وإلا فليرده .

مسألة :

ورجل كان عدد وال ، يأمره أن يقيس أيامه ، مما كان للمسلمين ، فلهنرم .

مسألة :

وعن رجلين ، كانا يأكلان الطرى ، أكثر من نقمتها ، فليرد أقدر ما كانا يزيدان .

ومن أكل الخبز والأرز . فإن ازدادوا على طعامهم فليردوه .

## باب المستخدمين بالديوان

من مال المسلمين

في المستخدمين بالديوان ، إذا فرضت فرائضهم ، فخدموا زمانا . ثم عزلوا ، أو اعتزلوا برأيهم . هل يوفون من مال المسلمين ؟  
قال : إذا استخدمهم المسلمون ، على صفتك . وفرضوا لهم فيه ، فعليهم أن يوفوهم عنها هم ، من مال المسلمين ، إذا كان في أيديهم شيء منه .  
وإن لم يكن في أيديهم من مال المسلمين شيء ، كانت أجورهم موقوفة ، إلى حصول شيء ، من مال المسلمين .

فأما إذا لم يفرضوا لهم ، من مال المسلمين ، فإن خرج من مال المسلمين ، وإلا كان على من استخدمهم ، عفاؤهم في ماله ونفسه . والله أعلم .

مسألة :

وإن عزل من استخدمهم ، من وال ، أو قاض ، بنير حدث . وقال : إنهم لم يستوفوا ديوانهم ، كان على الإمام أن يوفيهم ديوانهم ، من مال المسلمين .  
فإن كان العزل بحدث ، طوب بصفة ذلك . فإن صحح بالبيعة ، أو فاهم الإمام ديوانهم ، لما مضى .

وإن لم يصح ، لم يلزم ذلك ، في مال المسلمين . والله أعلم .

وإن شرطوا على المستخدمين : أن ديوانهم من مال المسلمين . فإن بقي شيء

من مال المسلمين ، سلم إليهم .

والله لم يبق في أيديهم شيء ، لم يكن عليهم ضمان ، ولا أجره ، في مال ،  
ولا نفس . أيجتزون بهذا اللفظ ؟  
قال : نعم .

وعن الوالى - هل له أن يستخدم المستخدمين معه بالنفقة ، من مال المسلمين ،  
في شراء حوائجه وخدمه ؟  
قال : قد عرفت أنه جائز له ، إذا لم يكن لهم خدمة ، في الوقت ، بطيبة  
أنفسهم . وقد رأيتهم يعملون بذلك .

\*\*\*

## باب في قسم عمر الدواوين

من مال المسلمين

قيل : قدم إلى عمر بن الخطاب مال ، من قبل سعد بن أبي وقاص ، وهو خمس فارس ، فقدم عليه عشياً .

فقال : والله لا يظله سقف بيتي ، حتى أقسمه بين الناس ، فأمر به ، فوضع في صحن المسجد . ثم أمر عبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن أرقم - رضي الله عنهما - فباتا عليه يحفظانه ، حتى أصبحا .

ثم أخذ بيد العباس بن عبد المطلب - رضي الله عنه - فجلس هو والعباس ، فقدم الناس ، فقصه بينهم بالمعوية ، الذكر والأنثى ، والصغير والكبير .

وكان عمر - رضي الله عنه - لا يدخل عليه شيء من المال ليل ، يريد أن يكون سنة ؛ لأنه إذا دخل به ليلاً ، مرق منه .

ثم إن عمر فكر بعد القسم الأول . فقال : إنما اتبعت فيه قسم أبي بكر - رحمه الله - فإنا نرجو أن يفضل المهاجرون والأنصار لفضلهم . ولا أجعل من قاتل مع رسول الله ﷺ ، كن قاتله .

ثم أرسل إلى أكابر من أصحاب رسول الله ﷺ : علي ، وعثمان ، وطاحه ، والزبير . فأتوه .

فقال : أشيروا علي ، فيما اجتمع من المال ؛ فإني أردت أن أفضل المهاجرين والأنصار وأزواج النبي ﷺ .

فقالوا له : أخبرنا بالذى رأيت فإن كان صوابا أخبرناك .

فقال : إني قرأت البارحة سورا ، فرأيت الله قد قسم ذلك . ثم قرأ :  
« ما أماء الله على رسوله من أهل القرى » إلى قوله : « هم الصادقون » .

ثم قال : ما هي لهؤلاء وحدهم . ثم قرأ : « والذين تبوءوا الدارَ والإيمانَ من قبلهم يحبون من هاجر إليهم » حتى بلغ : « فأولئك هم المفلحون » .

ثم قال : ما هي لهؤلاء وحدهم . ثم قرأ : « والذين جاءوا من بعدهم يقولون »  
حتى بلغ : « إنك رؤوف رحيم » فعلمت أنه ليس من مسلم ، إلا وله في هذا المال  
حق ، أعطيه أو نعمة . وإني رأيت أن أعطى أزواج رسول الله ﷺ اثني عشر  
ألفا . لكل امرأة منهم ، إلا هاتين المرأتين ، اللتين أصابهما من السبي ، بعد أن  
نزل الحجاب . يعني صفية بنت حيي بن أخطب ، وجارية بنت الحارث بن ضرار ؛  
فإني أعطى كل واحدة ستة آلاف ، وأعطى الأوصياء ، صبيهم ومواليهم أربعة  
آلاف .

ثم أعطى المسلمين ، على قدر منازلهم ، وقرأتهم للقرآن ، وجهاودهم . فلم يسكروا  
عليه ، ورضوا بما قال .

فلما أن أراد أن يعطى الناس . قالوا : ابدأ بنفسك .

قال : لا بل الأقرب فالأقرب ، لرسول الله ﷺ .

فبدأ بالعماس فقال : هذا عم رسول الله ﷺ وصندو أبيه ، وفرض له اثني  
عشر ألفا .

وفرض لعل بن أبي طالب سبعة آلاف .

وفرض للصمن والحسين خمسة آلاف ، وألحقهما بالمهاجرين .

ثم فرض لنفسه خمسة آلاف .

وفرض لكل رجل من المهاجرين ، مثل ذلك .

وفرض لكل رجل من الأنصار أربعة آلاف .

ثم فرض لأبناء المهاجرين . فبدأ منهم بأسامة بن زيد بن حارثة ، ففرض له ثلاثة آلاف .

وفرض عمرو بن أبي سلمة . وهو ابن أم سلمة ، زوج النبي ﷺ ، ثلاثة آلاف ففضلهما على أبناء المهاجرين .

فقال عبيد الله بن عمر : والله لقد شهدت ما لم يشهدوا ، فلم يفضلتهما على ؟

فقال : لأن أبا أسامة أفضل من أبيك . وكان أسامة أحب إلى رسول الله ﷺ منك ، وأعطيه ألفا لنفسه ؛ وألفا لأبيه ، وألفا لحب رسول الله ﷺ إياه .

وأعطيت عمرو بن أبي سلمة ألفا لنفسه ، وألفا لأبيه ، وألفا لأم سلمة . وأعطيتك يا بني ألفا لنفسك ، وألفا لأبيك .

وفرض لعبد الله بن حنظلة غنم الملائكة ألف درهم . وفي نسخة أخرى : ألف درهم .

وفرض لابن أخي طلحة بن عبيد الله دون ذلك .

فقال له طلحة : أنتفضله على ابن أخي ؟

فقال له : نعم ؛ لأنني رأيت إياه ، أخذ يشرب نفسه كما يشرب الجمل .

فلما درن عمر الدواوين ، وأعطى الناس . قال أبو سفيان بن حرب : ديوان  
كديوان بني الأصغر هلكت العرب . فبلغ ذلك همر . فلقبه . فقال : ما كلام  
بلغنى أنك قلته . أفأنته ؟

قال : نعم . كأنك إن لا أن تعطيتهم العطاء ، ما دمت حيا . ثم يأتى من بعدك  
يقطع ذلك عنهم . وقد تركوا تجارتهم ، واتكأوا على العطاء ، فاحتاجوا إلى  
ما فى يد غيرهم .

فقال عمر : صدقت . لقد علمت بما تهلك العرب ، ورب السكبة ، إذا  
ماتهم من يدرك الجاهلية ، ولم يكن له قدم فى الإسلام . والذى نفسى بيده ، لئن  
عشت إلى هذه الليلة من قابل ، لياتين الرجل من أقصى اليمن ، من هذا المال ،  
ورؤعه فى وجهه ، يعنى لا يظلم ، فيقتير بذلك وجهه ، ويذهب دمه .

### فصل

عن الحسن أن همر بن الخطاب - رحمه الله - بعث عمار بن ياسر - رضى الله  
عنه - على الكوفة أميرا ، وبعث عبد الله بن مسعود معهما لهم ، ووزيرا لعمار  
ابن ياسر . وبعث عثمان بن حنيف أميرا على مساحة الأرض . وفرض لهم جهيما ،  
كل يوم شاة . قال : ربهما لعبد الله بن مسعود ، وربهما لثمان بن حنيف ، ونصفها  
لعمار بن ياسر ، مع بطنها .

ثم كتب إليهم : إني أنزل نفسى وإياكم من مال الله ، بمنزلة والى القيم .  
قال الله تعالى : «مَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقْرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ» .



مسألة :

وجدت أن همر بن الخطاب ، استشار المسلمين في تدوين الدواوين .  
فقال له علي بن أبي طالب : تقسم في كل موسم ، ما اجتمع إليك من المال .  
ولا تمسك منه شيئا .

وقال عثمان : أرى مالا كثيرا ، يسمع الناس . فإن لم يحصوا حتى يعرف من  
أخذ ، ممن لم يأخذ ، خشيت أن يستتر الأمر . فقال له الوليد بن هشام بن المغيرة :  
يا أمير المؤمنين ، قد جئت الشام ، فرأيت ملوكها ، قد دونوا دواوين ، وجندوا  
جندوا . فدوّن دواوين ، وجند جنودا . فأخذ بقوله . ودعا بعقيل بن أبي طالب ،  
ومخرمة بن نوفل ، وجبير بن مطعم . وكانوا من شباب قريش .

فقال : اكتبوا الناس على منازلهم . فكتبوا .

فبدأ بنى هاشم . ثم أتبعوهم أبا بكر وقومه . ثم همر وقومه على الخلافة .  
فلما نظر فيه عمر . قال : رددت أنه هكذا . ولسكن ابدأوا بقراءة النبي ﷺ  
الأقرب فالأقرب ، حتى توضعوا عمر حيث وضعه الله .

وقيل : قال عمر - حين عرض عليه الكتاب - وبنو تيم على إثر بنى هاشم .  
وبنو عدى على إثر بنى تيم .

فقال : ضعوا همر موضعه ، وابدأوا بالأقرب فالأقرب من رسول الله ﷺ .  
فجاءت بدر عدى إلى همر فقالوا : أنت خليفة . فلو جعلت نفسك حيث جعلك  
هؤلاء القوم .

قال : بخ بخ بنى عدى . أردتم الأكل على ظهري ؛ لأن أذهب حياتي

لكم . لا والله حتى تأتيكم الدعوة ، وأنا أضيق عليكم الدفتر . وأن تكهروا في آخر الكتابين : إن لي صاحبين ، سلكا طريقا ، فإن خالفتهما ، خالف في . إن العرب شرفت رسول الله ﷺ . ولعل بعضا يلقاه إلى آباء كثيرة . والله لئن جاءت الأعاجم بالأهمال ، وجئنا بغير عمل . فبهم أولى بمحمد ﷺ منكم اليوم للقيام . فلا ينظر رجل إلى قرابة . وليعمل بطاعة الله ؛ فإن من قصر به عمله لا يسرع به نسبه .

الكهني - من أبيه - قال : رأيت عمر يحصل ديوان خزاعة ، حتى ينزل فليبدأ ، فيأتيه بتقديد . فلا تنهب هذه امرأة تكون .

مسألة :

وقيل عن بن محبوب : أنه قال : لو نقص حتى وعلى عيالي خويم من بقل ، ما قدمت معكم ، في هذا المجلس ساعة من نهار . وكان مجهولا له . فلم يعرف بصحة طهقة . والله أعلم .

مسألة :

قال عمر بن الخطاب : إذا لم أستعمل أهل الدين ، فن أستعمل ؟

قال : أما إذا فعلت ذلك ، فأغنيهم بالمعطاء عن الخيانة .

وكان عمر - إذا بحث هاهنا - أحضر ماله ، ليعلم ما يحدث له من المال ، بعد ذلك .

وكتب إلى أبي موسى - لما ولاه - : وإنما أنت رجل منهم ، غير أني الله

قد جعلت أنفلكهم حملا . وقد بلغ أمير المؤمنين : أنك قد قسمت لك ، ولأهل بيتك هيئة ، في طعامك وما يمسك .

مسألة :

وبلغنا أن أبا عبيدة بن الجراح - رحمه الله - قال لعمر : يا أمير المؤمنين لو لبست لباسا حسفا ، فرآك أصحاب الروم ، وعظماء الأعاجم ؟ فقال : يا أبا عبيدة ، إن الله أعطاكم العز بغير الثياب ، فلا تلبسوا بغير ما أعطاكم الله فيذلكم .

ويقال : إن إزاره ، كان مرقوعا برقع من جراب - رضى الله عنه .

مسألة :

وإن عمر قدم عليه . آل من الدراق ، فسمع به بعض قرابته . فجاءه يسأله ، فرده .

فقيل له : إن له قرابة ورحما .

فقال : إنه سألتني من مال الله فما عذري إن لقيت ربى ملسا جبارا . خائفا . فلو سألتني من مالي أعطيتني ؛ إنه - والله - ما لي من هذا المال إلا حلقتان : حلقة لقامى ، وحلقة لمطعمى . وما أحجج وأعظم عليه من الظهر ، وقوتى وقوت عيالى ، كقوت رجل من المسلمين ، يسعنى ما يسعهم .

مسألة :

وكان إذا قدم عليه بالفاكهة ، يقف على أبواب الدور . ويقول : كم في هذه الدار من مسكين ؟ وكم في الدار من إنسان ؟ فيعطيه على قدر عدهم

### فصل

وأتى عمر بمهطقة كسرى وسواريه ، فجعلها في حجره يرفعه . ثم قال : إن هذا  
الذي أدى لأمين .

فقال له الرجل : أنت أمين الله في أرضه ، وهم مؤدون إليك ما أدبت إلى  
الله . فإذا رفعت رفعا .  
قال : صدقت .



## باب ما يجوز للإمام ولمن أذن له في مال المسلمين

أبو عبيد الله - فيمن يقول له الإمام : أنت في سعة من الفىء والصدقة . كل ما شئت ، وأعط ما شئت . ليس هو من ماله . هل يجوز له ذلك ؟  
فله - إذا عرف في الوالى ، يشتري عبدا ، أو مالا ، أو ثيابا من الصدقة ، فأنتم له الإمام ؟  
قال : لا يجوز للإمام أن يجيز له من مال الله ، إلا ما كان يجوز له أن لو أراد ، أن يمطيه إياه ، لأعطاه في ذلك . ولا تجوز إجازة الإمام له في مثل ذلك . ولو أجاز له الإمام ، لم يحز عندى .

مسألة :

في مال المسلمين - أيجوز للوالى تسليمه على الاطمئنان ؟  
قال : له . وله ما ائيره من الحكم ، في موضعه ، والاطمئنان في موضعها .

مسألة :

وعن حولة المسلمين من الطعام ، لا يحد لها من يحصلها من الثناة ، إلا أصحاب الجلال . والنفس تسكن . إنهم يخافون السمعة ، والعيب في التضييع ، وإنهم يحفظونه مروة .

قال : هذه أمانة . وليس لأحد أن يزيل أمانته ، إلا إلى ثقة . وقيل ذلك : أن يكون أمهنا عده .

قيل : فإن كان يحملهم من ماله هو ، ولو أنفذ معهم ثقة ، ليفرقوا عليه .  
واحتماح إلى سكون النفس ؟

قال : ليس سبيل ماله سبيل أمانته .

وأما إذا أوثمن عليها ثقة ، وسبه ذلك . والثقة - إذا لم يفرط فيها قدر طاقته  
ومجهوده - لم يكن عليه ضمان .

مسألة :

وهل للإمام أن يولى غير ثقة أمين ، ببيع له ما يحتاج ؟  
قال : يؤمر أن لا يولى بيمه ولا شراؤه ، إلا من يأمنه على ذلك . والله أعلم .

مسألة :

وعن النفاذ بن عيسى - في الإمام - : إنه لا يجوز له أن يأكل من مال  
المسلمين ، إلا برأى المسلمين ، كان عالماً ، أو غير عالم ، كان معقوداً له كلّي التفاوض ،  
أو على الشروط .

قيل : فإن أكل ، وأطعم الضيف النازل عليه ؟

قال : إذا كان بغير رأى المسلمين ، ولا إجازة ، فإنه يتخلص من ذلك إلى  
المسلمين .

قول : فإن جعل لنفسه أن يأكل منه ، ويطعم الضيف النازل عليه ؟

قال : اتقى يحوز عليه ، لا يحتاج أن يجعله لنفسه . والذي لا يجوز ، ليس له  
جمعه . فإن فعل ، فليقتل من ذلك إلى المسلمين .

## باب في إطلاق مال المسلمين وحفظه

وما يجوز من ذلك وما لا يجوز

ويجوز للوالى : أن يأتمن على ما فى يده ، من مال المسلمين ، النفقة المقبول  
الشهادة ، وإن لم يكن بمعتقد ولا يثق . ولعل فى ذلك اختلافا .

مسألة :

ومن أطلق له من مال المسلمين ، فأمر من يقبض له ، فذلك جائز . وإن أطلق  
له ، هل أن يقبضه لنفسه ، كان كما أطلق له .

وعن وال من تحت وال ، أعطاه صاحبه ثلث الفقراء ، فليرده فى الثالث .  
فإن كان فقيرا نفسى .

مسألة :

وعن رجل يقوم على جمل ، فيطلف لرجل تيسا ، فيفرم للمسلمين . إلا  
ما صرف منه للوالى .

مسألة :

فى الإمام - إذا أمانه رجل بمال ، فى عز الدولة ، وصلاح المسلمين . هل له  
أن يبيعه بثلث مائة ؟

والله أعلم .

مسألة :

في الوالى - إذا كتب الإمام - : أنك سلم إلى موصل الرقعة ، كذا من مال المسلمين . هل يجوز له أن يأمر من يسلم إليه ؟  
قال : هذا جائز . والله أعلم .

مسألة :

قيل : كتب موسى إلى بعض الولاة ، لامرأة ضعيفة بتفيزين ، ولامرأة حالية كاسية ، بأربعة أجرية .

فقال : فقلت : هكذا يا أبا على ؟

قال : نعم يا بنى . فلانة دخالة برارة ، وفلانة عفيفة مستعتر . فهي أحق .

مسألة :

قال : وأقول : إن الإمام ليس له أن يعطى من صدقات المسلمين غنيا ، إلا أن يطلب إليه طالب منه . فإن الطالب له حق . ولا يدري ما غناه ، فأيعط بمحروف وإذا لم يعط شيئا .

وأقول : لا يعطى العطايا السكينة ، ويعطى كل إنسان ، يقدر ما يسأله ، بقدر حاجته .

وأقول : لا يفعل شيئا من ذلك ، إلا برأى أهل العلم ، من المسلمين .



مسألة :

وفيمن أطلق له الإمام شيئاً على وال ، يبرأ منه . أله أن يأخذ منه ، إذا خفى عليه أمره في القبض ؟  
فقدم جائز له ذلك .

مسألة :

وعن رجل أعطاه وال غسالة ثوب ، بلا فريضة ، فلا يعطى إلا برأى الإمام .



### باب في قبض الولاية والمال الصدقة

في وال من ولاية المسلمين ، واقع فعل الكبائر . أيجوز له قبض الزكاة ؟  
فلا يجوز له ذلك ، حتى يعوب ويهدم .

قلت : فإن قبضها أياضها ؟

فمن قبض شيئا من الصدقة ، وهو غير مستحق لقبضه ، فطليه رده .

مسألة :

في الوالى ، يقبض زكاة . ثم جاء ، وأخبر أنها في بيت ، فأخرج من البيت .  
وأخذ وتصرف فيه . وعنده : أنه من مال المسلمين .  
قال : يجوز له ، على سكون النفس في ذلك .

مسألة :

فإن جاءه رجل ، عنده عبيد حاملون تمر . وقال : هذا من الزكاة ، أو رأى  
ناسا ينقلون تمر . فقال آخر : هذا زكاة . أيقبل قوله ؟  
قال : جائز أخذه على سكون النفس .

مسألة :

في قبض الصدقة للإمام . هل يأكل منها ، هو وأصحابه ، في حال قبضه ؟  
قال : قد قيل : لا يكون شيء من ذلك ، إلا بإذنه .

وقول : إذا بعته إلى ذلك . فالسنة ماضية : أنهم يأكلون منها ما لم تقسم .  
ولو لم يجعل لهم ذلك ، ما لم يجبره .

قال : ويعجبني ذلك .

قال : وأما إذا جعل الإمام واليا من أهل البلد ، لقبض زكاتها ، لم أحب له أن يأكل إلا برأى الإمام .

وكذلك إذا بثمه لقبضها ، فقبضها وخلصها ، لم يبق له عمل ، لم أحب له أن يدخل يده فيها ، لفقة ، ولا غير ذلك ؛ لأنه قد خرج من حد الغناء فيها .

قلت : فإن خرج من حد الغناء فيها ، وأخذ لفقة ، ونفقة من يعوله ، ومن أعانه . هل يفرم ؟

قال : يعجبني إذا لم يكن واليا . وإنما جعل في قبض الصدقة . فإذا قبضها ، فقد خرج من مال المسلمين . ولا سبيل لهم في مالهم ، بحال الغناء .

قلت : فإن كان واليا . ثم ذهب مال المسلمين . ولم يكن بيت مال . هل يكون مملقا عليه ضمان ذلك ، يفرقه على الفقراء ؟

قال : يعجبني أن يكون ذلك على الفقراء ، إذا أخذه ، في حال ما لا يجب له به . ويعجبني أن يوصى . فإن لم يوص به . فإن كان هو وأصحابه فقراء . وإنما أخذوا لفقرم . فأرجو أن يسمه ، ولا يكونوا هاكين .

وإن كانوا أغنياء ، فأخاف أن لا يسعهم ذلك .

مسألة :

في الساعي والوالى . هل يجوز لهم - إذا أخذوا الزكاة - أن لا يقسموها ؟  
قال : ليس لهم أن يعملوا ذلك مأكلة ، ولا دولة بين الأغنياء . وإنما أنكر المسلمون المنكر ، حين أديل .

فمن أدال شيئاً من المال ، وأخذته لنفسه ، فقد حكم بغير ما أنزل الله . وهو  
ظالم . وعلى ذلك فارقوا عثمان ويستقاب .

فإن تاب ، قبلت توبته . وإن أبى وامتنع ، زالت إمامته .

فإن امتنع ، قوتل حتى يفي ، إلى أمر الله .

وإن عني المسلمين خروج ، واحتاجوا إلى جميع الصدقة . فقد أجاز بعض  
المسلمين ، إذا احتاجوا إليه ، في عز الدولة . وليس لهم أخذه ، على غير هذا  
الوجه .

فإن فعل ذلك همال الإمام وسعائه ، فعليه إنكار ذلك ، على من فعله .

فإن لم يتوبوا ، استحقوا البراءة .

فإن صح ذلك ببيعة عدل . فإن لم يتوبوا عزلهم .

فإن لم يفعل ، ولم يفكر عليهم ، دعى إلى الحق .

فإن امتنع ، نزل بمنزلة الخروج من إمامته .

وإن تاب ، كان عليه رد ما أتلف .

وإن امتنع قوتل ، حتى يفي إلى أمر الله .



### باب في الدين على مال المسلمين

ومن تدبى على مال المسلمين ، ثم حصل شيء من مال المسلمين ، بهذا الدين ، لم يفتق شيئاً من ذلك ، حتى يخلص الدين الذي عليه .

وإن كان عدله شراً وضماً ، ولم يستغنوا عنه . ولهم ديوان مقدم فيه ، حاصص الإمام بينهم وبين الدخان ، ولم يهمل الأمر إجمالاً ؛ لأنه يوجد أن حاجيات ، وعليه دين ، لم يقدية في مؤنقه ومؤنة ماله . وإنما كان تدبى في سلاح وأوقية . ويفذ ذلك في أطراف الأرض ، لتقوى دموع المسلمين .

مسألة :

قال : وليس له أن يتدبى على مال المسلمين ، إلا أن يشترط على من يديه : إنما أتدبى هذا ، على مال المسلمين . وليس كتمان ذلك منهم .

مسألة :

ومن تدبى على مال المسلمين ، ممن يجوز . فلما صار عليه طاهره .

فقال : تدبى على مال المسلمين :

فالتول قول صاحب الدين . أنه في ماله ، مع يمينه . وعليه هو البينة . واليمين يحلف : لقد دابته هذا الدين هكذا . ما اشترط عليه : أنه في مال المسلمين ، أو على المسلمين ، فإنه يرد إليه اليمين . حلف بيمينها بالله : لقد تدبى هذا الدين . وهو كذا . واشترط عليه : أنه في مال المسلمين ، أو على ماله . وذهب الأبر ، ولم يسكن المسلمين بيت مال .

مسألة :

وإذا شرط الذي تدين : أن هذا الدين في بيت مال المسلمين ، فليس على من تدين شيء من ذلك ، إذا لم يبيع للمسلمين بيت ، أو لم يصح للمسلمين مال . والله أعلم .

وإن لم يشترط أنه في مال المسلمين ، وعدم مال المسلمين ، ببعض الأسباب . فعلى الأمر والمأمور التخلص من ذلك ، من أموالهم . وهم شركاء في خلاص ذلك .

فإن خلاصه المأمور من ماله ، فإنه يرجع على الأمر بجميعة . وهو عليه دون المأمور . والله أعلم .

\*\*\*

## باب في الضمان من مال المسلمين

قال النبي ﷺ : من استعملناه على عمل ، ورزقناه . فما أخذ بعد ذلك ، فهو غلول .

مسألة :

الحسن بن أحمد : وأما الذي لزمه ضمان من مال المسلمين ، وزال أمر المسلمين ، ولم يسكنه أن يفرق ذلك على الفقراء . أيجعل للفقراء أصلا من ماله بذلك ؟

فإن الله أعلم . ولا يبين ذلك . ولا أعلم ذلك في الأصل .  
وقول : إنه إذا افتقر ، ولم يقدر على شيء ، أنه يجوز له أن يبرئ نفسه من ذلك ، على بعض القول .

وأما إذا كان له أصل مال ، باع من أصل ماله ، وأعطى ماله . والله أعلم .  
مسألة :

فيمن معه دابة ، من دراب المسلمين ، وسلاح من سلاحهم ، وظهر أهل الجور على المسلمين . وأراد الرجل الخلاص من ذلك . هل له أن يبيعه ، ويفرقه على الفقراء ؟

فمنع - إن كان محتاجا إليه - حفظه في يده ، وأخذ غالته ، إلى أن يستقنى . ثم هو للمسلمين .

وإن كان - تمنيا منه ، باعه ، وأعطى ثمنه الفقراء .

فإن كانت له غالة ، وهو مستغن عنها ، أعطاه الفقراء .

وإن قام إمام عدل ، فقد صار إلى أهله . ولا يؤخذ به .

قال أبو المؤثر ، في هذا كله ، مثل قول أبي جعفر .

بمسألة :

للقاضي أبو زكريا - في الذي يرجع حكمه إلى بيت المال - في قول المسلمين :

إنه قد قيل : يفقد فيما يفقد فيه مال المسلمين .

وقول : يكون موقوفاً حشريا والله أعلم .

\*\*\*



قال المحقق :

قد انتهى - بعون الله ، وحسن توقيته - استعراض الجزء الثالث عشر ،  
من المصنف ، على نسختين مخطوطتين :

الأولى : بخط سليمان بن ماجد بن ناصر بن سالم الحضرمي .

قد انتهى منها عام ١٣٦١ هجرية .

والثانية : بخط عامر بن راشد بن سالم القرواشي .

قد انتهى منها عام ١١٧٢ هجرية .

والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

٢٩ من ذي الحجة سنة ١٤٠٢ هـ  
الموافق يوم ١٧ / ١٠ / ١٩٨٢ م

سالم بن حمد بن سليمان الحارثي

## فهرست الجزء الثالث عشر

### من المصنف

الموضوع	رقم الصفحة
باب في القضاء والأحكام ومعاني ذلك .	٥
» في فضل القضاء والحث عليه .	١٠
» في التعليل في القضاء والأحكام .	١٦
» في القضاة وأصنافهم والتشديد في ذلك .	٢١
» أول من قضى بين الناس ، وأحكام آدم ، وداود ، وسليمان عليهم السلام .	٢٣
» في قضاة علي بن طالب .	٢٧
» في أخبار القضاة .	٣١
» من يكون قضاؤه وحكمه حجة على الناس .	٣٦
» في صفة القاضي والدخول في القضاء والخروج منه .	٣٩
» ما يجوز للقاضي وينهى له .	٤٢
» في أدب القاضي وما يستحب له ويؤمر به ويكره له .	٥٠
» في موضع القضاء ووقته وما يستحب من ذلك .	٥٦
» في إثبات الأحكام وكتبها .	٥٨
» كتب الأحكام وإثبات الثقة على حفظها .	٦٢
» من يجوز حكمه وتوليده ، ومن لا يجوز .	٦٤

الموضوع	رقم الصفحة
باب الحكم بأمر الجبابة .	٦٨
» الحاكم من الرعية .	٧١
» حكم الحاكم إذا تراضى به الخصمان .	٧٣
» الحكم من جماعة المسلمين .	٧٥
» في طاعة الأحكام ورفع الخصوم .	٧٩
» في صفة من يجوز أن يولى ، ومن لا يجوز .	٨٣
» ما ينفي للأحكام ويؤمن به .	٩١
» ما يجوز للحاكم أن يولى فيه غيره ، ومن يكون فيه حجة .	٩٣
» ما يكره للأحكام من المفافع وما أشبهها .	٩٧
» ما يكره للأحكام من العجالة .	٩٩
» ما يكره للتقاضى ، والعامل من الهدايا وغيرها .	١٠١
» ما يجوز للحاكم ويؤمر به ، من غير أن يطلب طالب .	١٠٥
» ما يقبل من قول الحاكم ، وما لا يقبل .	١٠٩
» في كتيب الأحكام إلى بعضهم بعض ، وما يجوز الحكم منها .	١١١
» من يجوز قبول الكتب على يديه .	١١٥
» الأحكام بالدين وكيف صفة ذلك .	١١٦
» الحكم بالرأى وصفة ذلك وتزومه .	١١٧
» في خطأ الحاكم .	١٢٠
» ما يجوز للوالى بإذن الإمام وبغير إذنه .	١٢٤

الموضوع	رقم الصفحة
باب في استقحام الإمام فيما يحمله للقاضي وغيره .	١٢٩
» في إنفاذ الولاية حكم الولاية وغيرهم .	١٣٣
» في والي الولاية وما يجوز لها .	١٣٥
» في ولاية الراي مكان وال قبله .	١٣٨
» في أعطيات الشراة وغيرهم .	١٤٠
» المستخدمين بالديوان من مال المسلمين .	١٤٣
» في قسم عمر بن الخطاب الدواوين من مال المسلمين .	١٤٥
» في ما يجوز للإمام ، ولمن أذن له في مال المسلمين .	١٥٣
» في إطلاق مال المسلمين ؛ وحفظه ، وما يجوز من ذلك وما لا يجوز .	١٥٥
» في قبض الولاية والمال الصدقة .	١٥٨
» في الدين على مال المسلمين .	١٦١
» في الضمان من مال المسلمين .	١٦٣

تمت

والحمد لله رب العالمين







